مذكّرات جيوليتي

الأسرار العسكرية والسّياسية لحرب ليبيا (١٩١١-١٩١٢)

تعريب وتقديم

خليفة محمد التليسي

منشورات
الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
طرابلس

مُذكّراتُ جيوليتي

الاسرار العسكرية والسياسية لحرب ليبيا (١٩١١-١٩١٢)

تعريب وتقديم

خليفة محمد التليسي

منشورات
الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان
طرابلس

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (105)

سورة التوبة

الموقف الدولي عند الغزو الإيطالي

دراسة وتقـــــــديم

بقلم : خليفة محمد التليسي

يقترن ظهور الروح الإستعمارية في تاريخ إيطاليا الحديث ، بتحقيق الوحدة الوطنية ، وبروز الشعور بضرورة أن يكون لهذه الدولة الناشئة مكان بين الدول التي كانت تقرر آنذاك مصير العالم وتتقاسم ثرواته وأراضيه . وقد كان هذا الشعور ، في واقعه التاريخي ، تعبيراً عن مصالح ومطامع الفئات الصناعية والزراعية والعسكرية والدينية التي اعتقدت أنها ستجد في العمل الاستعماري الحل الأمثل لمشاكلها ، والفرصة الكبرى لتحقيق طموحها . وقد التقت كل هذه الاتجاهات لتكون نوعاً من الإتجاه الوطني المتطرف الذي لم يشأ أن يكون غريباً عن (الكونشرتو) الأوربي ومعزوفاته الإستعمارية .

وقد بدأ هذا الطموح الإستعماري يعلن عن نفسه في أوقات مبكرة . وظهرت بواكيره الأولى في بعض المحاولات المتجهة نحو أفريقيا الشرقية .

ولكن هذا الطموح ، لم يتشكل تشكلاً تاماً ، ويتخذ له طابع الفكرة المسيطرة الملاحقة ، إلا في الثلث الأخير من القرن التاسع حين بلغت الفتوحات الإستعمارية أقصى مداها . وحين أخذ الصراع يشتد حول البحر الأبيض ، ووراثة التركة التركية التي أخذت الأيدي تمتد إليها بالتمزيق الذي بدأ بالنسبة للشمال الأفريقي باستيلاء فرنسا في ١٨٣٠ على الجزائر التى اتخذت منها قاعدة انطلاق نحو تونس والمغرب . وباستيلائها فعلاً على تونس

١٨٨١. ثم استيلاء انجلترا على مصر ١٨٨٢ الأمر الذي أثار الشعور الإستعماري الإيطالي الناشئ ، وحركه إلى المسارعة بعدم تفويت الفرصة المناسبة لتأكيد الذات في زحمة هذه المنافسات والمسابقات والمساومات على اقتسام تركة الرجل المريض .

وقد كانت إيطاليا تبني آمالاً كبيرة على إمكانية احتلالها لتونس ، متعللة في ذلك بأسباب استراتيجية وتاريخية واقتصادية ، ووجود جالية إيطالية بها ، كانت في الواقع من أكبر الجوالي الإيطالية في بلدان الشمال الأفريقي . ولكن فرنسا ، التي اتخذت من الجزائر قاعدة انطلاقها للتوسع الإستعماري في البحر الأبيض كانت قد سارعت فعلاً إلى احتلالها ، مفوتة على إيطاليا فرصة استعمارية نادرة ، الأمر الذي ملأ نفسها حقداً وحفيظة ضد شقيقتها اللاتينية ، وألقى بها في أحضان (الحلف الثلاثي) نكاية بها وبحثاً عن فرصة جديدة .

وقد حاولت إيطاليا منذ هذه الفترة أن تثبت أقدامها في المجال الدولي ، وأن تدخل بقوة في إطار الصراعات الدولية المتناقضة والمساومات الإستعمارية حتى لا يفوتها نصيبها من اقتسام المغانم ، وبخاصة فيما يتصل بالمركز الذي تتطلع إليه في البحر الأبيض المتوسط الذي سيطرت عليه بعض الدول التي لا تستطيع أن تدعي ما تدعيه إيطاليا - في رأيها - من شرف الانتماء إلى حضارته وأمجاده الرومانية التاريخية .

وعلى الرغم من أن الطموح الإستعماري الإيطالي نحو ليبيا قد بدأ يتركز منذ سنة ١٨٨١ ، بعد أن فقدت الأمل في تونس ، إلا أن قضية احتلال ليبيا والحرب التركية الإيطالية تعود بجذورها إلي مؤتمر برلين ١٨٧٨ حين حاول السياسي الألماني المشهور بسمارك أن يوجه ، وفي وقت واحد ، اهتمام فرنسا وإيطاليا إلى تونس ، تخلصاً من أحقاد الأولى ، ووضعاً للثانية في مواجهة المصالح الفرنسية وطموح التوسع الفرنسي . وقد كان رد الأولى أنها لا تحمل مطامح ترابية ، في ذلك الوقت ، ولكن لا تقبل باحتلالها من

فرانسيسكو كريسبي

قبل أية دولة أخرى . أما الثانية فقد رفضت مؤثرة انتظار الفرصة المناسبة التي تمكنها من احتلال هذه البلاد دون صدام مباشر مع فرنسا ، ومن خلال المصالح الكبيرة التي نشأت لها بداخل تونس .

وفي فبراير ١٨٨٧ وقع بسمارك اتفاقاً ثنائياً مع إيطاليا اعترف فيه بحق إيطاليا في احتلال طرابلس وبرقة رغبة منه في تقوية علاقات التحالف مع إيطاليا من جهة ، واثارة الصدام بينها وبين فرنسا من جهة أخرى ، خاصة إذا ما زادت من توسيع نشاطها في الشمال الأفريقي .

وقد ظهر الحديث عن ليبيا لأول مرة بصفة رسمية في جلسة البرلمان الإيطالي التي عقدت في ٦ أبريل ١٨٨١ حيث كشف النقاب في تلك الجلسة البرلمانية عن العبارة التي أدلى بها المفاوضون الفرنسيون ، أثناء المحادثات الإنجليزية الفرنسية حول تونس وقبرص ، وهي التي تقول (حسناً نحن نقول للإيطاليين خذوا طرابلس) .

فضياع تونس ، واحتلالها من قبل الفرنسيين كان سبباً في تركيز الإهتمام حول ليبيا والدفع بإيطاليا للدخول في الحلف الثلاثي . وكان دخول إيطاليا هذا الحلف نقطة تحول هامة في السياسة الإيطالية . وعلى الرغم من التناقضات القائمة بينها وبين دول الحلف وخاصة النمسا ، والشكوك والمخاوف التي يبدو بعضها من خلال سطور هذه المذكرات ، إلا أن انضمام إيطاليا إليه قد مثل نقطة هامة في تاريخها السياسي الدولي ، وسجل خطوة كبيرة في الخروج من العزلة السياسية للدولة الناشئة ، ووضعها ضمن أفراد (الكونشرتو) الأوربي – كما يقال – سعياً وراء تحقيق طموحها كدولة أوربية تحمل في نفسها وفي وحدتها الحديثة كل أحلام المجد والعظمة .

وقد تولى كريسبي الذي كان يعجب ببسمارك ويتشبه به ، تثبيت دعائم السياسة الإستعمارية وسلوك سياسة العظمة التي بلغت أقصى تصعيدها

فيما بعد في العهد الفاشي . وقد كانت شخصية كريسبي من الشخصيات المسيطرة على السياسة الإيطالية حتى نهاية القرن التاسع عشر . وكان من أشد الدعاة المتحمسين لسياسة الهيبة الخارجية والتوسع الإستعماري والتحالف مع الدول المركزية ضد فرنسا . ولكن سياسته الإستعمارية تعرضت للفشل ، بسبب الهزائم التي منيت بها في دوجالي وعدوة والتي انسحبت نتائجها على مصيره السياسي فأبعدته عن الساحة ، وأضعفت مركزه .

وحاولت السياسة الإستعمارية الإيطالية في هذه الفترة أن تستفيد من الصراع الإنجليزي الفرنسي ، والصراع الألماني الفرنسي ، في تحقيق ما تطمح إليه من توسع . ووجدت فيها الدولتان المعاديتان لفرنسا وسيلة تتوفر على امكانيات التصدي للتوسع الفرنسي أو مزاحمته .

ولكن وصول إيطاليا إلى هذا السباق كان متأخراً ، فلم تستنكف عن الرضى بما سماه بعض الباحثين (تعويض التعزية) . والتسلي بالمثل الإيطالي الشعبي المعروف (الوصول متأخراً خير من عدم الوصول) . .

ومنذ ذلك الحين (١٨٨١) بدأت المطامع الإيطالية الإستعمارية تعلن عن نفسها من خلال رحلات الرحالة ، واهتمامهم باكتشاف الواقع الليبي من جميع وجوهه الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والبشرية ، ومن خلال المقالات السياسية التي أخذت توجه اهتمام الرأى العام الإيطالي ، وكذلك خطب وكتابات الزعامات القومية التي تؤمن بالتمييز العنصري والنعرات العرقية والتوسع الإستعماري ، وادعاء الرسالة الحضارية تغطية للأهداف الحقيقية في تكوين الدولة الكبرى ، وإعادة الأمجاد الرومانية ، وإيجاد المنافذ القريبة للهجرة التي تهددها البلدان النائية والمسافات البعيدة بالتفسخ والذوبان ، ويدفعها القرب من الوطن الأم إلى المحافظة على الخصائص الوطنية والمميزات العرقية ، ويجعل من الأراضي التي تسكنها امتداداً رابعاً لضفافه .

وقد وجدت هذه الاتجاهات صيغتها المثلى فيما عرف في ذلك الوقت باسم (التغلغل السلمي) .

والتغلغل السلمي من المصطلحات السياسية الحديثة التي دخلت القاموس السياسي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، بالنسبة لليبيا . وهو اصطلاح قصد به واضعوه من رجال الإستعمار ذلك المجهود الذي تبذله الدولة الإستعمارية ومواطنوها لخلق شبكة من المبادرات والمصالح الإقتصادية التي تساعد على الإمتصاص أو الإبتلاع التدريجي الخفي للبلاد المراد استعمارها والعمل عل ضمها دون القيام بأى عمل حربي . ولقد شهد تاريخ الإستعمار الحديث أمثلة عديدة على هذا الضرب من الاستعمار .

ولقد حاولت إيطاليا ، وهي تخطو خطواتها الأولى في ميدان الإستعمار أن تستفيد من تجارب الدول الإستعمارية الكبرى التي كانت لها الريادة في هذا المجال ، وأن تجرب تطبيق هذه السياسة في ليبيا بشكل خاص . فما كادت تضع عليها العين ، بعد ضياع تونس ، حتى اتجهت بكل قواها إلى تكوين قواعد هذا التغلغل السلمي . وقد تمثلت هذه المحاولات بصفة خاصة في استمالة بعض الشخصيات المحلية الظاهرة على ساحة الوجاهة الاجتماعية والمصالح الإقتصادية ، واستغلال التذمر العام من أسلوب الحكم التركي وتحويله إلى مهادنة للاحتلال عند وقوعه . وتكبير الجالية الإيطالية المقيمة بليبيا عن طريق توسيع الهجرة وزيادة حجم التبادل التجاري وإنشاء المصانع والمؤسسات الإقتصادية للسيطرة على الإقتصاد وشراء الأراضي وإقامة المعاهد والمدارس الإيطالية وتشجيع أعمال الإرساليات الدينية . والتمكن من مراكز الخبرات والإستشارات .

وقد كان قاعدة هذا التغلغل السلمي ، ومحركه الأكبر (بنك روما) الذي أرادت أن تجعل منه السياسة الإستعمارية الإيطالية . حينذاك ، (حصان طروادة) كما يقول أحد الباحثين الإيطاليين .

وتبرز مذكرات جيوليتي الدور الذي لعبه هذا المصرف والضغوط التي مارسها على الحكومة الإيطالية نفسها – وهو صنيعتها الأولى – حين هدد – ظاهرياً – ببيع مصالحه ، في ليبيا إلى مؤسسات ألمانية ونمساوية إذا لم تتدخل الحكومة الإيطالية لوضع حد للعرقلة التي كان يلاقيها من جانب السلطة التركية في الولاية . .

وقد استطاع هذا البنك أن يخلق لإيطاليا قواعد اقتصادية في البلاد ، وينشئ لها المبررات لحماية مصالحه والدخول مع السلطات التركية في سلسلة من الاحتكاكات المفتعلة والاحتجاجات الباطلة ، بانتهاجه للخط السياسي الموجه من الحكومة الإيطالية التي جعلت منه (قيادة استعمارية) لإنجاح الاحتلال وتحقيق الغزو عن طريق التغلغل السلمي .

وقد كانت صلة هذا البنك برجال الكنيسة وشخصيات الحكم واضحة بارزة في رأس ماله ومسيريه . يكفي أن نشير إلى أن مديره في وقت من أوقات الحملة الإستعمارية المسعورة ، كان (ارنستو باشللي) وهو عم الكاردينال باشللي الذي صار فيما بعد البابا بيوس الثاني عشر . ونائب مديره كان شقيق (توماسو تيتوني) وزير الخارجية الإيطالية ، وسفير إيطاليا فيما بعد بباريس . وهو أحد واضعي سياسة التغلغل السلمي في ليبيا ومن أشد المتحمسين لاحتلالها كما يبدو من خلال الإتصالات التي أجراها بالدول الكبرى أو بفرنسا أثناء التمهيد للاحتلال وعند وقوعه كما يتضح من نفس هذه المذكرات .

والواقع أن قيام بنك روما بليبيا لم يكن له مبرر اقتصادي وتجاري مقنع . بل إن فتحه من الوجهة المصرفية البحتة كان ينطوي على مغامرة مالية ليست مضمونة النتائج . ولكن الاعتبارات السياسية الإستعمارية كانت أقوى من المفاهيم المصرفية . وقد انتقد بعض الاقتصاديين الإيطاليين البارزين خروج هذا البنك في ليبيا عن اختصاصه المصرفي المحض ومباشرته للنشاطات التجارية والصناعية .

فقد كتب (لويجي ايناودي) الإقتصادي الإيطالي ومحافظ بنك إيطاليا في وقت من الأوقات ورئيس جمهوريتها خلال ١٩٤٨ – ١٩٥٥ . يقول في أكتوبر ١٩١١ ، منتقداً وضع البنك ونشاطه (بالإضافة إلى ما اشتراه البنك من أراض واسعة ، وما أقامه من خطوط ملاحة بحرية ، أنشأ أيضاً مطحناً كبيراً ، يعمل في هذه الأيام على تجهيز الجيش بالدقيق . وقد امتدحت الصحافة هذا النشاط الصناعي والزراعي والبحري . ووجدت فيه تقارير الجمعية العمومية للمساهمين مجالاً لتسجيل الارتياح ، ولكن ليسمح لي بإبداء وجهة نظري بكل حرية . وهي أنه ربما كان للبنك مبرره للقيام بهذا النشاط المتعدد الوجوه في بلد يكاد يكون مواتاً كله ، يجب أن يبعث فيه كل شيء من جديد . وربما كانت الخطوط البحرية والمطاحن وشراء الأراضي وسائل جيدة مثيرة للإغراء والإنفاق المثمر للتسيير . إن النتائج المالية للعمل المصرفي الصرف سوف تثبت خلال أعوام ما إذا كانت الأموال قد أنفقت في وجوهها الصحيحة . ولكن يبدو لي من المنطقي ، وقد اجتاز البنك المرحلة الأولية أن يتخلص من كل هذه الوكالات الخارجة بطبيعتها عن اختصاص الوكالة المصرفية . إنه من اللازم أن يعرف المصرفي معرفة كافية جيدة التجهيزات التقنية . وبصفة خاصة سير المؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية التي يقوم بإقراضها وأن يحسن أيضاً تقدير نوعية الأشخاص الذين يديرونها ولكن من اللازم أيضاً ألا يقوم المصرفي نفسه بأعمال الرجل الصناعي والتجاري والزراعي ، فمثل هذا الاعتبار لا يمكن أن يخلو من الانحراف عن الهدف وتكبد الخسائر) .

ومنذ سنة ١٨٨١ حتى سنة ١٩١١ عملت إيطاليا على توفير كافة الظروف لإنجاح سياسة التغلغل السلمي الذي كانت ترغب في أن تحقق من خلاله سيادة سهلة مريحة على البلاد ، توفر عليها كثيراً من المتاعب الدولية والمغامرات العسكرية . فالتغلغل السلمي لا يشكل اصطداماً مكشوفاً أو مجابهة علنية مسلحة مع القوى التي كانت تتربص بالإمبراطورية العثمانية

وتحفز لاقتسام أشلائها . والاستئثار بأطرافها ، وهو أيضاً يمثل نوعاً من الأمر الواقع الذي لا يشكل إحراجاً واضحاً لهذه القوى . ولذلك لا نستغرب قول بعض الدبلوماسيين الألمان إنه كان ينبغي أن تذهب إيطاليا إلى ليبيا بدون حرب كما ذهبت انجلترا إلى مصر .

ولقد كان من الممكن أن تنجح هذه السياسة ، سياسة التغلغل السلمي التي اعتمدت فيها أساساً على (بنك روما) ولكن سوء الحظ الذي لازم الطموح الإستعماري الإيطالي في كل عملياته سواء بأفريقيا الشرقية أو ليبيا ، جعل القوى الإستعمارية الإيطالية تتجه بأطماعها إلى ليبيا في الوقت الذي صارت فيهآخر قاعدة إسلامية بالشمال الأفريقي لم تقع في قبضة الإستعمار .. ولقدكان لهذا الترتيب الأخير ، بالإضافة إلى ما عرف عن الشعب الليبي من روح نضالية عبر عصوره التاريخية المختلفة أثره في تلك اليقظة العارمة . والمقاومة العنيفة التي أبداها الشعب منذ أن لاح في الأفق خطر الإستعمار ، حيث مارس بيقظته هذه ضغوطاً على السلطات التركية التي استجابت إليها وتجاوبت معها ممثلة في أشخاص بعض الولاة المخلصين الذين عرقلوا المصالح وضربوا بيد قوية بعض ضعاف النفوس ، وأحبطوا فكرة التغلغل السلمي بما وضعوه من عقبات وعراقيل في وجه المصالح الإيطالية ، مما اضطر إيطاليا إلى الخروج عن هذه السياسة إلى الدخول في المغامرة العسكرية التى كانت ترغب في تجنبها خوفاً من أحمالها وأثقالها وتكرار النتائج التى وقعت لها في أفريقيا الشرقية والإنعكاسات السيئة التي خلفتها على النفسية الإيطالية المرهفة التي لم تكن قد تعودت بعد تعود الدول الإستعمارية الكبرى على مكاره ومتاعب الحروب الإستعمارية .

وقد يكون من المفيد أن نلخص هنا العوامل التي أدت إلى فشل سياسة التغلغل السلمي . واضطرت إيطاليا إلى الدخول في المغامرة العسكرية .

١ ـ يقظة الشعب الليبي وانتباهه إلى الأخطار المحدقة به . بعد أن وقعت مصر وتونس في قبضة الإستعمارين الفرنسي والإنجليزي كما وقعت

من قبل الجزائر . ولقد صور لنا الرحالة الإيطالي الإستعماري كامبيريو الذي قام برحلتين إلى ليبيا سنتي ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ واحدة إلى طرابلس وأخرى إلى برقة ، الشعور الذي لقيه عند بعض الأفراد البسطاء والموجدة التي كانوا يحسونها في نفوسهم ضد الأوربيين بسبب وقوع بعض البلدان العربية في قبضة الإستعمار . .

٢ ـ موقف بعض الولاة الأتراك ، وتعويقهم للمصالح الإيطالية استجابة للضغوط الشعبية ، وانسجاماً مع تحول اتجاهات السياسة العثمانية على أيدي الاتحاديين الذين كانوا يحرصون على تدعيم حكمهم الجديد بالمحافظة على المناطق الباقية لهم من امبراطوريتهم في الشمال الافريقي عسى أن تشكل في يوم من الأيام جسراً للعودة أو قاعدة للمشاركة في تحرير الشمال الافريقي . ومن الواضح أن الأتراك قد حاولوا في الماضي أن يتخذوا من ليبيا قاعدة لتحرير تونس والجزائر أو على الأقل مساعدة الحركات التحررية بها .

٣ ـ اتجاه السياسة العثمانية إلى خلق صراع للمصالح الأجنبية في ليبيا بإيجاد منافسين ومزاحمين للنفوذ الإقتصادي والثقافي الإيطالي . ويبرز كمثال على ذلك تشجيع الأتراك للتدخل الإقتصادي الألماني في ليبيا . ولم تكن الإحتكارات الألمانية في ذلك الوقت لتخلو من طموح إلى المشاركة في العملية الإستعمارية ، والحصول على المركز الممتاز في البلدان التابعة للإمبراطورية العثمانية . وقد دعا الرحالة نختجال إلى إنشاء إمبراطورية ألمانية استعمارية تمتد من التوجو والكاميرون إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وتضم ليبيا كما دعا الرحالة رولف إلى اقتسام ليبيا ووضع طرابلس تحت السيادة الإيطالية وبرقة تحت السيادة الألمانية في رسالة له مشهورة منشورة . وقد تضايقت إيطاليا ضيقاً كبيراً من مزاحمة حليفتها في ليبيا . وتكشف المراسلات الدبلوماسية التي كان يبعث بها سان جوليانو وزير الخارجية الإيطالية إلى سفرائه في العواصم الألمانية والتركية والأوربية عن ضيق واضح وتبرم من

المنافسة الألمانية التي تخل بالتزامات ألمانيا نحو إيطاليا بالاعتراف لها بأفضلية مصالحها في ليبيا .

٤ ـ الغباء الإستعماري الإيطالي ، وضحالة التجربة الإستعمارية التي جعلتها تعلن عن نواياها من خلال التصريحات والبيانات والخطب ومقالات الصحف والموقف السياسي الواضح المكشوف الذي التزمه بنك روما ، مما أحاط النفوس بحصانة واقية استعداداً لمواجهة أية حركة من حركاته سواء كانت سلمية أو حربية . وقد دمرت القوى الإستعمارية بهذه المواقف العلنية أهم عنصر من عناصر التغلغل السلمي .

٥ ـ الصراع الإنجليزي الفرنسي حول توسيع مناطق النفوذ في الشمال الأفريقي وأوساط أفريقيا . وهو الصراع الذى ظهرت ملامحه اعتداء الدولتين المذكورتين على قطع من الحدود الشرقية والجنوبية والغربية الليبية ، وضمها إلى مناطق حكمهما ونفوذهما ، مما كان ينذر الدولة المتحفزة بمزيد من الخطوات المماثلة . ولم يكن ذلك في مصلحة هذه الدولة التى وضعت بطاقة (الحجز والرهن) على ليبيا ، أي إيطاليا . ومن شأن التغلغل السلمي أن يكون بطيئاً ولا تظهر نتائجه بطريقة حاسمة وهو ما عبّر عنه جيوليتي (إذا لم نذهب نحن إلى ليبيا فستذهب إليها دولة أخرى) .

٦ ـ إن ليبيا كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية وكانت تحكم حكماً مباشراً من اسطانبول ، ولم يكن لها وضع مماثل للوضع القائم حينذاك في مصر وتونس وقيام هذا الوضع القانوني كان يقضي بالضرورة بعد فشل سياسة التغلغل السلمي ، إعلان الحرب على الدولة صاحبة السيادة . وهكذا نتبين فساد النقد الذي وجه إلى إيطاليا في ذهابها إلى ليبيا عن طريق الحرب فلم تكن لها مندوحة عنها لسببين بارزين هما فشل سياسة التغلغل السلمي وتبعيتها لدولة ذات سيادة مباشرة عليها .

هذه العوامل كلها احبطت سياسة التغلغل السلمي وأرغمت إيطاليا على ركوب العمل الحربي الذي كانت تخشى من نتائجه .

ويرتبط بسياسة التغلغل السلمي والتمهيد الدبلوماسي للاحتلال ، أساليب سياسية أخرى انتهجتها إيطاليا لإضعاف الإمبراطورية العثمانية وتتمثل في :

١ ـ معاداة الوضع الجديد الذي تولاه الأتراك الاتحاديون .

٢ ـ مساندة الحركات الإنفصالية في البلقان وجزيرة العرب .

٣ ـ الضغط لتغيير الولاة الذين كانوا يعرقلون مصالحها ، وقد نجحت فعلاً في اقصاء آخر الولاة إبراهيم باشا حتى إذا وقع الغزو لم يكن بها وال معتمد .

٤ ـ التسلل إلى مراكز السلطة والنفوذ في اسطانبول واستعمال بعض الشخصيات العميلة في خدمة أهدافها وأغراضها السياسية .

ويتفق وصول جيوليتي إلى الحكم للمرة الرابعة مع فشل سياسة التغلغل السلمي وقيام الظروف الدولية المواتية لاحتلال ليبيا ، بعد حل مشكلة المغرب بين فرنسا وألمانيا وارتباك الأوضاع وضعفها في تركيا بعد وصول الاتحاديين إلى الحكم . ونمو مطامح البرجوازية الصناعية الإيطالية ورجال المال وكبار الملاك والفئة العسكرية ، ودعاة الكاثوليكية ، ورجال الأحزاب القومية العنصرية الذين أصبح صوتهم طاغياً على العصر ، ظاهراً في كل مكان من الصحافة والبرلمان .

وقد وجدت هذه المطامح تعبيرها واستجابتها في شخص جيوليتي الليبرالية التي كان يهمها ألا تتخلف عن عصرها ومطامحه وشعاراته ، كما كان يهمها تحقيق هذه العظمة الإستعمارية والهيبة الخارجية على يديها سيراً مع نزعته الشخصية القوية التي جعلت منه واحداً من أبرز خمس شخصيات سياسية دمغت التاريخ الإيطالي الحديث بطابعها وهم كافور وكريسبي وجيوليتي وموسوليني ودى حابسيري ، بحيث صح أن يؤرخ للحقب بأشخاصهم ، فقيل عصر جيوليتي أو الحقبة الجيوليتية .

وقد اسهم جيوليتي بصفته سياسياً بارزاً من سياسيي تلك الفترة ، وباعتبار المناصب الوزارية التي تقلدها حيث رئس الوزارة خمس مرات ، في تصعيد المشاعر وإلهابها حتى إذا تولى الحكومة للمرة الرابعة ، وجد الصورة قد تكاملت في إطارها ، والقضية قد اتخذت حجمها الحقيقي ، وأصبحت مطروحة وبشكل حاد أمام الرأي العام الذي كان يهمه أن يرضيه ، فلم يتردد في أن يضعها في برنامجه السياسي الذي تولى الحكم على أساسه ، ويتخذ منها ذريعة للتهرب من بعض المشاكل الداخلية وصرف الأنظار عنها إلى الخارج .

وعلى الرغم من تأكيدات جيوليتي في هذه المذكرات بأن صرف الأنظار عن المشاكل الداخلية وتحويل الانتباه عنها إلى القضايا الخارجية لم يكن من أهدافه ولا مخططاته ، في الحملة على ليبيا ، إلا أن استعراض الواقع التاريخي بملامحه الإقتصادية والسياسية والإجتماعية يؤكد أن توقيت الحرب قد دخل فيه هذا العامل ، وبثقل قوي .

وقد كان أمله الواضح من إقحام البلاد في هذه الحرب أن تخف فيها حدة الصراع الحزبي وتجتمع كافة القوى الوطنية على الهدف الإستعماري المقصود . وهو الأمل الذي لم يتحقق وزاد من صعوبة موقفه الداخلي ، وتخوفه من نتائج الحرب . إذ رفض الإشتراكيون الحرب ، ورأى الوطنيون المتعصبون الذين حاولت حكومة جيوليتي أن تحركهم في الخفاء لتستغل ارتفاع أصواتهم الإستعمارية وتصويرها على أنها ضغط يمارسه الرأى العام الإيطالي ، أن الحرب لا تسير بالسرعة المطلوبة . وقد كان النجاح الجزئي الذي أحرزته هذه الفئة المتطرفة سبباً في تصاعد تيارها ونموها حتى انتهت بعد ذلك إلى الفاشيستية التي استولت على الحكم فيما بعد وعاشت تستر عريها الفكري بالاسمال البالية التي نسجها زعماء الحزب الوطني وفي طليعتهم كراديني . .

ومن الثابت الآن تاريخياً ووثائقياً أن حكومة جيوليتي كانت وراء الحملة الصحفية والحزبية ولا يمكن الإدعاء بأنها كانت بمعزل عنها . وقد كانت هي التي تحرك هذا الضغط ، ثم تستغله على الصعيد الخارجي للظهور

بمظهر الخاضع المستجيب له . ومن الثابت أيضاً أن قطاعاً هاماً من الشعب الإيطالي لم يخدع بهذه الحملة المضللة ، يؤكد ذلك ، إن هذه الفترة قد شهدت نمواً متزايداً في هجرة الأيدي العاملة إلى القارة الأمريكية . ومعنى هذا أنها لم تخدع بأباطيل الصحافة وتهويش الحكومة في أنها تقدم إليها في ليبيا أرضاً موعودة وفردوساً مفقوداً .

وعلى الرغم مما يقرره بعض الباحثين الإيطاليين من أن جيوليتي قد أقدم على خوض غمار الحرب في ليبيا ، بعد تردد . وأنه قد استجاب لضغط العناصر الوطنية المتطرفة وأرباب المصالح الصناعية والمالية . وأنه قد عارض بعض النفقات الإستعمارية حين كان وزيراً للخزانة في حكومة كريسبي . مما يشتم منه تبرئة له من الحافز الإستعماري . إلا أن جيوليتي رغم نزعته الليبرالية التقدمية يعترف هنا في مذكراته بميوله الإستعمارية المبكرة فيقول : (أما تقديري لأهمية قضية أفريقيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط وضرورة عدم استبعاد إيطاليا من أي حل يتصل بها فقد أظهرته منذ دخولى البرلمان (دخل البرلمان سنة ١٨٨٢) بانضمامي وتأييدي لجماعة كانت تختلف عن بقية أعضاء اليسار بالذات لأنها كانت تلوم رئيسها كايرولي وتأخذ عليه موقفه من قضية تونس . كما عارضت أيضاً الحكومة التي لم تستجب لدعوة انجلترا لمشاركتها عملياتها في مصر) .

فالتردد في الواقع لم يكن مبعثه التعفف والاحجام عن العمل الإستعماري ، ولكنه كان ناشئاً عن انتظار الظروف الداخلية والدولية الملائمة خوفاً من أن تستتبع هذا العمل الإستعماري مشاكل ومعضلات سياسية وحربية ، داخلية وخارجية لا قبل له بحلها . وقد كانت تجربة كريسبي الإستعمارية قريبة العهد ، ماثلة أمام بصره وأمام الرأى العام الإيطالي . وكان لا بد أن يتمثلها جيوليتي ويحتاط لأية نكبة أخرى ، وسنرى كيف أن هذه التجربة تسيطر عليه لا شعورياً أثناء العمل الحربي وتنعكس في ذلك القلق الذي كان يبديه لانهاء الحرب في أسرع الأوقات درءاً للمكاره والنكبات .

ومن أجل ذلك كله ، لجأ جيوليتي إلى تركيز قواه لتأمين الظروف

الملائمة لهذه الحملة ، ووجه كل جهده للقيام بحملة اعداد دبلوماسي واسعة النطاق التزم فيها جانب السرية التامة ، حتى اتهمه بعض خصومه بالتخلي عن القضية واتهمه البعض الآخر بالسرعة والارتجال حين الإقدام على حلها عسكرياً . وقد تضمنت مذكراته وصفاً ضافياً وعرضاً وافياً لكل مراحل حياته السياسية . وقد اكتفينا من هذه المذكرات الطويلة بنقل الفصول الأربعة التي خص بها قضية ليبيا وهي التي تكون هذا الكتاب .

وربما كان من المفيد تقديم لمحة شاملة عن شخصية هذا السياسي ودوره في تاريخ بلاده وارتباطه بالقوى اليمينية واليسارية ، وتنقله بينها حسب مقتضيات الظروف ، وتصرفه إزاء المشاكل السياسية الداخلية التي كانت تواجهه لنتخذ منها تمهيداً لبيان دوره على الصعيد الدبلوماسي في الحصول على الموافقة الدولية على الغزو والإحتلال . .

ولد جيوفاني جيوليتي سنة ١٨٤٢ وتوفي سنة ١٩٢٨ عن عمر يناهز ٨٦ سنة . ولد قبل الوحدة الإيطالية ومات بعد سيطرة الفاشست على الحكم . وقد مرت بإيطاليا خلال هذه الفترة أحداث هامة . شاهد هذا السياسي بعضاً منها . وشارك في صنع بعضها الآخر . تخرج في الحقوق سنة ١٨٦٠ ودخل الحياة السياسية من باب الوظيفة العامة حيث اشتغل ما يزيد على عشرين عاماً بوزارة الخزانة حتى بلغ أعلى المناصب فيها ، وتولى أمانة ديوان المحاسبة ، وعضوية مجلس الدولة ، ثم تقدم سنة ١٨٨٢ إلى الانتخابات النيابية ففاز بعضوية مجلس النواب . وقد عرف داخل المجلس بخبرته الإدارية . ولكنه لم يلبث أن تخلى عن السير مع الأكثرية بسبب السياسة المالية التي كانت تنتهجها الحكومة حينذاك . تولى الوزارة للمرة الأولى سنة (١٨٨٩ — ١٨٩٠) حيث شغل منصب وزير المالية في حكومة كريسبي ، وازدادت شهرته كإداري حازم واستطاع أن ينجح في تحقيق موازنة سليمة للحكومة بالضغط على النفقات العامة . وحين خرج من حكومة كريسبي دعي للمشاركة في حكومة (روديني) ولكنه رفض وساهم مساهمة إيجابية في إسقاطها . وقد دعي بعد سقوطها لتولي رئاسة الوزارة للمرة الأولى سنة ١٨٩٢ . وقد استقبل دخوله للحكم في البداية

استقبالاً يتسم بصفة عامة بعدم الثقة والفتور ونظر إليه على أنه (بيروقراطي) وصنيعة من صنائع الملك ، ولكنه استطاع بمهارته السياسية أن يخلق له أغلبية خاصة به وأن يتبنى بعض البرامج الإصلاحية . ولم يطل به الأمد في الحكم . حيث اعتبر أحد المتورطين في فضيحة البنك الروماني ، ولو بطريق غير مباشر . وقد وجد خصومه في هذه فرصة سانحة لمهاجمته بعنف وقسوة . متهمين إياه بإخفاء بعض الوثائق . كما كان موقفه المعارض لاستعمال القوة ضد (الاتحادات) الصقلية قد افقده دعم الملك والبرجوازية الإيطالية . وقد حاول أن يفند في البرلمان كل التهم الموجهة إليه ملقياً المسئولية على كريسبي ولكن اللعبة لم تنجح ، واضطر إلى الهروب إلى الخارج ليتجنب السجن ، وقد تعاون جيوليتي فيما بعد تعاوناً وثيقاً مع اليسار مقدماً مساندته للهجوم البرلماني الذي انفجر في ذلك الوقت ضد بعض الإجراءات الرجعية . دخل الحكومة من جديد في وزارة زانالليى وشغل منصب وزير الداخلية . وحين حلت هذه الحكومة بسبب اعتلال صحة رئيسها ، خلفه جيوليتي على الرئاسة بموافقة كل القوى القصوى من الإشتراكيين والراديكاليين .

وقد نهج نهجاً يتسم بالليبرالية المستنيرة المتفتحة ، وقد انطوى سلوكه السياسي خلال هذه الفترة على أهمية ديمقراطية ، تتجلى في احترامه للضمانات الدستورية ، مع السعي لتمدين البلاد وتحقيق تقدمها الصناعي والاعتراف بالتشكيلات السياسية المنظمة تنظيماً سياسياً والمحافظة على مؤسسات الدولة ، ولكن لم يلبث أن دب الخلاف بينه وبين الإشتراكيين والراديكاليين مما أدى به إلى الاعتماد على أغلبية محافظة . وفي حكومته الثانية (نوفمبر١٩٠٣ مارس ١٩٠٥) استطاع أن يحتفظ بعلاقات حسنة مع مؤيدي حكومة زانالليي ولكنه عمل على السير في سياسته الليبرالية . حل البرلمان سنة ١٩٠٤ ودعا إلى انتخابات جديدة عقاباً للفئات المتطرفة ، وحصل على أغلبية أصوات الرأى العام المحافظ الذي لم يعد يرى فيه صديقاً للاشتراكيين أو حكماً محايداً في نزاعات العمل ، ومع ذلك فقد توخى سياسة عدم

الاستسلام لضغوط الجماعة التي يتزعمها وظل دائماً الشخصية الأولى المتحكمة في الوضع النهائي . .

كان مناوراً برلمانياً بارعاً . ورئيساً لأغلبية ترى كل شيء قد تجمع فيه كما كان متسامحاً إزاء الطبقة العاملة ، واسع النظر فيما يتصل بالسياسة الخارجية أعطى طابعه لكل فترة حكمه وخاصة الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى والتي عرفت باسم الحقبة الجيوليتية . واجه أزمة سياسية . داخلية أثناء حرب ليبيا التي جرت عليه معارضة اليسار كما لم تفلح في ربط اليمين الوطني إلى عجلته لأنه كان يأخذ عليه السير البطيء للحملة الحربية .

في سنة ١٩١٣ خرج جيوليتي من الانتخابات بنتائج غير مشجعة وانسحب من الحكم عند اندلاع الحرب العالمية الأولى وعاد إلى رئاسة الوزارة للمرة الخامسة والأخيرة خلال ١٩٢٠ – ١٩٢١ . وهي فترة من أحرج فترات التاريخ الإيطالي الحديث كانت تتحفز فيها الفاشية للزحف على الحكم . وقد أخذ عليه أنه لم يحذر الاتجاه الفاشستي بما فيه الكفاية . ولكن زعامته الليبرالية كانت تأخذ طريقها إلى الأفول فاضطر إلى الانسحاب من المسرح السياسي انسحاباً نهائياً ، بعد أن ترك طابعه الواضح على التاريخ الإيطالي الحديث . .

عملت حكومة جيوليتي على القيام بحملة تهيئة دبلوماسية واسعة النطاق ، مع الدول الكبرى . قبل الشروع في عملياتها الحربية في ليبيا رغم الموافقات السابقة التي كانت قد حصلت عليها ، من هذه الدول نتيجة مساومات أو دخول في معاهدات واتفاقيات . ويبدو أن هذه الموافقة كانت متعلقة بإمكانيات التغلغل السلمي والاعتراف بأسبقية المصالح الإيطالية أكثر مما هي متعلقة بالتدخل الحربي . ولهذا احتاج جيوليتي إلى أن يمهد لهذه المرحلة الجديدة ، بحملة جديدة . بدأها هو ووزيره في الخارجية (سان جوليانو) حيث انتهز فرصة زيارة قيصر روسيا إلى إيطاليا ، فعقدا اتفاق (راكونيجي) الذي حقق تقارباً واضحاً بين روسيا وإيطاليا انسحبت أثاره على كافة مراحل هذه الحرب . منذ البداية حتى الصلح .

ثم خطا جيوليتي خطوة أخرى بإضافة مذكرة ملحقة بالمعاهدة الثلاثية التي تتحدث مادتها التاسعة عن قرب احتلال إيطاليا لليبيا ، تضمنت تصريحاً واضحاً بعدم اهتمام ألمانيا والنمسا والمجر ، دون تعويض بديل .

ثم اتصلت الحكومة الإيطالية بوزير خارجية بريطانيا انذاك السير (ادوارد جراي) الذي أبدى – كما تقول المذكرات – اقتناعاً بمبررات الاحتجاج الإيطالي ضد تركيا ، وعبر عن تعاطفه مع الموقف الذي تنوي إيطاليا اتخاذه ، وإن لم يخف (على الطريقة الإنجليزية) تحفظه الذي صاغه في شكل نصيحة ودية في قوله (أنه يبدو له من الضروري أن تكون عملياتنا المزمعة مبررة بخرق ظاهر بارز لحقوقنا ، أو بنيّة واضحة من جانب تركيا لوضع طرابلس الغرب في أوضاع أدنى من بقية الدول الأخرى . وقد شدد كثيراً على هذه النقطة خاصة . بمعنى إبعاد أي مظهر من شأنه أن يوحي بأن تصرفنا قد أملته وحددته رغبتنا في الحصول من تركيا على وضع اقتصادي متميز قائم على مصالح خاصة . ذلك أن هذا المظهر سيجعل من الصعب عليه أن يدعم أمام البرلمان المساندة المعنوية التي ينوي أن يقدمها إلينا ، لأن انجلترا قد احتفظت دوماً بمبدإ الباب المفتوح في كل ما يتصل بالمجال الإقتصادي حتى في اتفاقياتها مع فرنسا في خصوص المغرب . .

واتجه العمل الدبلوماسي أيضاً نحو فرنسا التي بادرت إلى إعلان وفائها لالتزاماتها السابقة المبرمة مع إيطاليا ، وصرحت بوقوفها غير المشروط إلى جانب إيطاليا فيما يتعلق بالطريقة التي تختارها لحل مشكلة ليبيا . بعد أن تحسنت العلاقات بينهما في هذه المرحلة وأصبحت أكثر تعزيزاً ووداً .

(ولم يكن ليغيب في هذه المواقف التي اتخذتها الدول الثلاث بهذه المناسبة ، علاوة على مشاعر المودة نحونا والوفاء للالتزامات ، نوع من الحفيظة تجاه حكومة الاتحاديين في تركيا التي ألقت بنفسها في أحضان الألمان ، والنظر إلى أنه من الملائم سياسياً أن تفطن تلك الحكومة إلى أن الحماس الألماني يمكن أن يكون غير فعال حتى في مواجهة عضو واحد من أعضاء الحلف الثلاثي) . .

وقد تعمدت الدبلوماسية الإيطالية التأخير في ابلاغ شريكتيها في الحلف ألمانيا والنمسا ، بنواياها لأسباب تتعلق بمواقف الدولتين . فألمانيا كانت عضواً في الحلف الثلاثي ، وربما كانت صاحبة المركز الأول فيه . وهي في نفس الوقت الصديقة الكبرى لتركيا . أما النمسا فإن الحساسية التاريخية التقليدية القائمة بينها وبين إيطاليا رغم وجودهما في حلف واحد وروح الشك التي كانت تسود علاقتهما الثنائية بسبب أطماع الأولى في البلقان ، وخوف الثانية من التوسع على حسابها في الأدرياتيكي . اضطرت إيطاليا إلى الاحتياط في مخاطبة النمسا والتأكيد لها بعزمها على حصر القضية في نطاق البحر الأبيض المتوسط والامتناع بقدر الإمكان عن أعمال من شأنها أن تثير انعكاسات في البلقان . وقد كان من مصلحة إيطاليا نفسها تجنب إثارة مشاكل في البلقان حتى لا تهيئ للنمسا فرصة التصرف .

وقد وضعت هذه السياسة النمسا أمام الأمر الواقع فلم تملك إلا أن تعبر عن الأسف للتخلي عن العمل الدبلوماسي في حل القضية والتذكير بأن المعاهدة الثلاثية قائمة على الاحتفاظ بالوضع القائم في تركيا الأوربية ، والتعبير عن الثقة في أن إيطاليا ستتخذ كل الإجراءات المناسبة لحصر العمل الحربي في البحر الأبيض المتوسط والحيلولة دون وقوع أي اضطراب في البلقان .

وحرصت إيطاليا في كل الاتصالات التي أجرتها مع النمسا وألمانيا (على أن تربط بطريقة ما ، القضية الطرابلسية بالتجديد المنتظر للحلف الثلاثي . وذلك لاشعار فينا وبرلين بأن أي اتجاه معاد وغير ودي تتخذانه نحونا سيعرض الحلف للخطر الجدي) .

وقد أحرج هذا الاتجاه الإيطالي إلى الحرب ، حكومة ألمانيا بأكثر مما أحرج أية حكومة أخرى ، وأوجدها في مأزق بين حليفتها إيطاليا وبين صديقتها تركيا . بين الاحتفاظ بالحلف الثلاثي ، والمحافظة على المكانة الممتازة والمصالح الكبرى التي كونتها لنفسها في تركيا بفضل جهود دبلوماسييها ، وخاصة جهود البارون مارشال ، وثقة الاتحاديين المطلقة فيها . وقد اتجهت تركيا – أول ما اتجهت – إلى ألمانيا للوساطة في حل النزاع

التركي الإيطالي بطريقة سلمية . وقد بذل سفيرها في اسطانبول البارون مارشال ، وحكومة ألمانيا جهوداً كبيرة للوساطة وإقناع إيطاليا بالعدول عن العمل الحربي وإيجاد حل على الصعيد الإقتصادي ، ومحاولة إثارة مخاوف الجانب الإيطالي من أن احتلال ليبيا سيؤدي إلى انفجار ثورة عامة في تركيا وسقوط حكم الاتحاديين ، وما يستتبع ذلك من اضطرابات ضد الجاليات الأوربية وسيدفع هذا الأمر بالضرورة إلى إرسال سفن انزال إيطالية ومن دول أخرى ، فيؤدي هذا كله في النهاية إلى فتح ملف (المسألة الشرقية) . وقد ألحت ألمانيا على وجهة نظرها من خلال سفيرها في تركيا الذي كانت الدبلوماسية الإيطالية على اتصال به ، أكثر من اتصالها بالعاصمة برلين . وقد قدمت ألمانيا ضمانات حول التنازلات التركية في ليبيا . ولكن إيطاليا تمسكت بموقفها ونقلته من مجال المصالح الإقتصادية إلى قضية التوازن في البحر الأبيض وضرورة أن يكون لها مكان فيه . وقد ظلت ألمانيا حتى اليوم الأخير تبذل المحاولات لاقتناع حكومة إيطاليا بعدم إعلان الحرب منبهة إلى الأخطار التي تنجر عنها ، من اضطرابات في البلقان ، ومن تقطيع لأوصال الإمبراطورية العثمانية .

وقد كان لهذه المحاولات أثرها في التعجيل بالحملة حتى لا تهيئ إيطاليا الفرصة للدول الكبرى لمزيد من التدخل . ويقول جيوليتي في هذا الخصوص (كل هذه المحاولات الرامية إلى إيقاف عملنا زادت من ثباتي على موقفي في الاتجاه القاضي بتجنب أية مهلة بين نيتنا الظاهرة في العمل الحربي ، وبين إقدامنا عليه ، يكون من شأنها اتاحة الفرصة للتدخل وتوجيه النصح) ..

فألمانيا إذن كانت محرجة بسبب التزاماتها بحماية حكم الاتحاديين كما كانت تشعر بالمنافسة والمزاحمة لازاحتها عن المركز الممتاز الذي تحتله في تركيا ولكنها لم تفلح في مساعيها نتيجة إصرار إيطاليا على موقفها . وحين وجدت نفسها أمام الأمر الواقع لم يختلف تصرفها عن تصرف بقية الدول الأخرى ، وعملت على تجاوز الحملة الصحفية الألمانية ضد إيطاليا وأكدت رغبتها في تجديد الحلف الثلاثي .

وعندما نتابع موقف ألمانيا حتى النهاية من خلال هذه المذكرات

نجده لم يختلف في جوهره عن موقف دولتي الوفاق الودي اللتين ناصرتا إيطاليا أو وقفتا من قضيتها مع تركيا على الحياد ، ذلك أن الحرج الذي كانت تجده ألمانيا قد دفعها إلى أن تلعب دوراً تضليلياً مهلكاً للأتراك الذين اعتمدوا على الصديقة الكبرى لمساعدتهم في مواجهة ازمتهم والتي هونت لهم من شأن المواقف الإيطالية التي عبرت عنها الصحافة والبرلمان وأكدت لهم تسوية الأمر عن طريق التنازلات الإقتصادية ، وهو ما يمكن تفسيره بالرغبة غير المباشرة في تمكين إيطاليا من الاستيلاء على ليبيا عن طريق (التغلغل السلمي) دون التورط في حرب رسمية معلنة ، تجنباً لما تثيره الحرب من مضاعفات دولية لا حرصاً على سلامة التراب العثماني ووحدته .

والواقع أن سياسة المحافظة على الصديق والحليف قد اربكت ألمانيا ، وأدت بالتالي – ولو عن غير قصد – إلى احداث ارتباك واضح في الموقف التركي الذي كان يعول عليها في ساعات الخطب . وهذا الكتاب يلقي شيئاً من الضوء على هذا الوضع السياسي كما يبين المتاعب التي وجدتها إيطاليا من حليفتيها الأمر الذي جر مضايقات للدوائر الإيطالية الحاكمة . إذ أعطى لخصوم الحلف الثلاثي في إيطاليا حجة على عدم فائدة المشاركة فيه .

وقد وجدت إيطاليا نفسها في أكثر من مرة في اتصالاتها الدبلوماسية تلوح بالتهديد بالخروج منه ، وعدم المشاركة في تجديده ، أو كشف مواقف الحليفتين لدى الرأى العام الإيطالي مما كان يشكل في اللحظات الأخيرة الحاسمة نوعاً من الضغط الذي يغير من مسلك هذه الدول تجاه إيطاليا .

ومن المعروف أن دخول إيطاليا الحلف الثلاثي قد وجد معارضة في الداخل من الجمهوريين والديمقراطيين والإشتراكيين الذين نسبوا إلى الحلف مسئولية النفقات العسكرية التي ابهظت الميزانية ، ووصف الحلف بأنه حلف ملكي محافظ كما كان هناك شك في قوته وصلابته بالنظر إلى العلاقات القائمة بين أطرافه ، والخوف من أن تتوافق معارضة فرنسا له ، مع المعارضة الداخلية فتؤثر على مصير الدولة الإيطالية الفتية الحديثة الوحدة .

فالحلف إذن كان هشاً ، وكان مهدداً على الدوام بأزمات من داخله ناشئة عن الصراع بين أطرافه ، وبخاصة إيطاليا والنمسا ، ومهدداً بأزمات من خارجه تتمثل في المعارضة الداخلية له . وفي الأخطار التي تحيط بإيطاليا في حالة تأزم العلاقات بين ألمانيا وانجلترا وحدوث مواجهة في البحر الأبيض المتوسط الأمر الذي لا تستطيع معه إيطاليا أن تواجه الأساطيل الإنجليزية والفرنسية . ومع ذلك فقد استطاعت إيطاليا أن تحقق كسباً كبيراً دبلوماسياً من وراء هذا الحلف الذي فك عزلتها وأخرجها من شرنقة الدولة الناشئة ، وجعلها في مصاف الدول الكبرى – حينذاك – وادخلها حلبة المزايدات والمناقصات والمساومات على مصير الدول والشعوب . وقد استطاعت دبلوماسيتها أن تنجح فعلاً في الاستفادة من هذا الصراع لتأكيد وجودها كدولة تضطر الدول الأخرى إلى مراءاتها ومراعاتها في كثير من الأمور .

وقد كشف جيوليتي في هذه المذكرات الغطاء عن مواقف الدول الكبرى ، وصور لنا تلك الشبكة السميكة من المصالح التي كانت تحيط بالإمبراطورية العثمانية المتداعية ، وتشكل في مجموعها وتناقضها وصراعها درعاً واقياً متشبثاً (بالوضع القائم) بجدران تلك الإمبراطورية التي ينحو نجمها نحو الأفول .

ويمكن هنا أن نكون صورة واضحة عن موقف كل دولة من الدول الكبرى والعوامل التي حددته ، وأسلوب المساومة الإيطالية مع كل واحدة منها في سبيل إطلاق اليد وإفساح الطريق إلى الأرض الموعودة .

فموقف روسيا قد حددته عداوتها للنمسا والمجر ومعارضتها لأحلامهما في التوسع في البلقان ، والتناقضات التركية الروسية التقليدية ، ومساعي روسيا لإضعاف الحلف الثلاثي ، وتهيئة الجو لعقد اتفاقية جديدة روسية إيطالية حول مشاكل البحر الأبيض المتوسط ، وقضية إعادة النظر في نظام المضايق . وقد تمكن جيوليتي أثناء زيارة قيصر روسيا لإيطاليا من الوصول إلى اتفاق يقضي بأنه في حالة خرق سلامة الأراضي العثمانية فإن إيطاليا سوف تساند روسيا في قضية إعادة النظر في نظام المضايق ، وفي مقابل ذلك لن تعارض روسيا في استيلاء إيطاليا على ليبيا .

وقد التزم الجانب الروسي هذا الخط الذي ينعكس بشكل واضح في هذه المذكرات ، من خلال الخطوات التي اتخذها المسئولون في الخارجية الروسية حينذاك وفي طليعتهم سازونوف . ولم يجد جيوليتي إلا أن يسجل الشكر العميق على هذا الموقف الملتزم .

أما الموقف الإنجليزي فقد كان يتسم ظاهرياً بالحذر والحياد المزعوم ، خوفاً من غضبة الشعوب الإسلامية الواقعة تحت الحكم البريطاني ، والرغبة في التسلل إلى مكان الامتياز الذي تحتله ألمانيا لدى الأوساط التركية . وباطنياً كان يقوم على عدم الممانعة في إطلاق يد إيطاليا مراعاة للاتفاقيات السابقة في خصوص غض الطرف عن سياستها الإستعمارية في مصر ، ومواجهة التوسع الفرنسي في الشمال الأفريقي واستمالة إيطاليا لإضعاف الحلف الثلاثي ، والإستفادة من الوجود الإيطالي بليبيا لضرب أية حركة إسلامية تتجه نحو أفريقيا الوسطى ، بالإضافة إلى الرغبة في إحراج ألمانيا لدى تركيا عن طريق الحرب التي تقوم بها حليفتها إيطاليا . .

أما الموقف النمساوي فقد كان أصعب هذه المواقف وأشدها إثارة لضيق الجانب الإيطالي كما أسلفنا وكما يبدو بشكل واضح من خلال هذه المذكرات . وبالرغم من أن إيطاليا استمالت النمسا بعدم المعارضة في توسعها نحو البوسنة والهرسك إلا أن النمسا لم تكن لتستريح إلى طموح التوسع الإيطالي الذي يمثل تهديداً لسياستها في البحر الادرياتيكي كما كانت تخشى أن تجر الحرب الإيطالية التركية النمسا إلى النزاع مع تركيا فيضعف ذلك من موقفها في البلقان بالإضافة إلى العقدة التاريخية في مطالبة إيطاليا باستعادة الأقاليم الموجودة تحت سيطرتها . وهي العقدة التي حاول كريسبي أن يجد تنفيساً لها في تحويلها إلى التوسع الإستعماري . وقد كانت السياسة الإيطالية تخشى ما عرف باسم الفئة العسكرية النمساوية التي كانت تدعو إلى معارضة إيطاليا ومحاربتها إذا تجرأت على احتلال ليبيا . ومن هنا نلاحظ أن النمسا كانت أول من كان يبادر بالاحتجاجات على تصرفات إيطاليا أثناء الحرب سواء في هجومها على بيروت أو احتلالها لجزر بحر إيجة أو مهاجمة الدردنيل كما كانت ردود الفعل النمساوية ماثلة على الدوام أمام بصر الدبلوماسية الإيطالية التي

كانت تسعى إلى عدم تمكينها من الحجج التي تتذرع بها لتحقيق مآربها التوسعية ، بل أن إيطاليا قد اضطرت في بعض الحالات — كما يبدو من هذه المذكرات — إلى العدول عن مخططاتها خوفاً من النمسا . ثم اتجهت النمسا بعد ذلك إلى التساهل النسبي فيما بعد ، حين سيطر عليها الاتجاه القائل بأن الحرب الإيطالية التركية ستستفرغ جميع القوى الإيطالية في الشمال الأفريقي ، الأمر الذي يضعف من أي دور خطير لها في البلقان ، ولم يطرأ هذا التحول إلا بعد التجربة الحربية في ليبيا .

أما موقف ألمانيا فقد حددته عوامل كثيرة ، منها الخوف من التصدي لإيطاليا بما يدفعها إلى الانفصال عن الحلف الثلاثي ، والدخول في فلك الوفاق الودي ، والرغبة التقليدية في الوقوف في وجه التوسع الفرنسي . والخوف من تعريض مركزها في الإمبراطورية العثمانية للخطر وفقدان المواقع السياسية والإقتصادية التي اكتسبتها فيها .

وهكذا أفلحت الدبلوماسية الإيطالية في الإستفادة من هذه المتناقضات ، واستطاعت أن تفسح الطريق لمغامراتها العسكرية ، وأن تعزل تركيا عزلاً تاماً . حتى إذ اجاءت غداة الانذار ، تطرق أبواب الدول الكبرى للتدخل لمنع إيطاليا من العمل الحربي ، تلقت رداً يكاد يكون موحداً في جوهره ، وإن اختلف في مظهره ، بين دعوى الوقوف على الحياد والوفاء للالتزامات وعدم إمكان التوسط أو أن القضية من خصوصيات الأتراك والإيطاليين . حتى ألمانيا الصديقة لم تستطع أن تفعل شيئاً .

وهكذا أيضاً تتأكد لنا حقيقة هامة، وهى أن قضية ليبيا كانت جزءاً من مساومات دولية كبرى ، كانت تجري حول تركة (الرجل المريض) . ويبطل الزعم الذي تردد عند الحرب ، بأنها كانت مفاجأة للدول الكبرى . فقد اتصلت إيطاليا بها جميعها ، سواء ما كان منها حليفاً لتركيا أو معادياً متربصاً بها . أو مدعياً للحياد ، وأبلغتها جميعها بنواياها ، ودخلت معها في مساومات ومزايدات في الخصوص بحيث أصبح واضحاً حتى لدى تركيا نفسها منذ سنة ١٨٨١ أن ليبيا كانت (محجوزة) لإيطاليا ، بل إن انجلترا

قد عمدت إلى التشاور والتفاوض مع إيطاليا ، بخصوص الحدود الشرقية ، قبل سنوات ، من وقوع الاحتلال الفعلي ، للحصول على ثمن السكوت مقدماً .

والواقع أن هذه الدول ، وفي مقدمتها الدولة الصديقة لتركيا ، أي ألمانيا ، قد سعت إلى تضليلها . وتغطية النوايا الحقيقية لإيطاليا والتهوين من شأنها ، وهي بذلك تكون قد أسهمت جميعها في خلق الظروف الملائمة لهذه الحرب وتمكين إيطاليا من تركيا وهى في أضعف حالاتها الدفاعية . كما أن الظروف التي كانت تجتازها تركيا قد زادت من وطأة هذا الانخداع والضعف اللذين يبدوان بأجلى مظاهرهما في الموقف العسكرى المتخاذل وفي الحلول المعروضة للصلح والتي كانت تهدف كلها إلى إنقاذ ماء الوجه وإيجاد المخرج اللائق من هذه الورطة أمام العالم الإسلامي والوطن العربي دون التعرض لهزات تذهب بالبقية الباقية من حكم رجال الاتحاد والترقي على نحو ما يلاحظه الدارس لمفاوضات الصلح ومعاهدة الصلح وتصريح السلطان !

ولم يكن يهم هذه الدول التي وافقت على العدوان الإيطالي إلا مراعاة الشرط الأساسي وهو ضرورة جعل الحرب محلية ، وحصرها في النطاق الليبي من البحر الأبيض المتوسط ، والمحافظة على الوضع القائم في البلقان ، وعدم فتح ملف المسألة الشرقية ومستقبل الإمبراطورية العثمانية .

ويحاول جيوليتي اقناعنا بأن هذه الشروط كانت تتلاءم فعلاً مع السياسة الإيطالية التي كانت تود أن تكتفي بهذه العمليات الحربية في نطاقها الليبي المحدود خوفاً من تصاعد التعقيدات الدبلوماسية والحربية .

وقد كان من مصلحة إيطاليا الداخلية والخارجية حصرها في هذا النطاق . ويبدو ذلك في الحرص الشديد على انهاء الحرب ، بأسرع ما يمكن ، والاستنجاد بالدول لممارسة الضغط على تركيا للقبول بالأمر الواقع ، والإقرار بضياع ليبيا ضياعاً أبدياً ، الأمر الذي حاولت أن تقترح إحدى الدول النهوض به في خطوة أوروبية جماعية تحقق مطالب إيطاليا وتنقذ تركيا حين تظهرها بمظهر الخاضعة للارادة الأوروبية الموحدة القاهرة . ولم يكن قصدها من ذلك إلا الحفاظ على مصالحها التي أصبح يهددها التوسع الإيطالي في

بعض المواقع الشرقية من البحر الأبيض المتوسط على نحو ما سنوضحه عند الحديث على سير الحرب وتغير الموقف الدولي من الغزو الإيطالي . .

وحين فرغ جيوليتي من حملته الدبلوماسية على الصعيد الخارجي ، بنجاح كبير وأوصل (سمفونية) التطرف والدعوة إلى الغزو وإلى أقصى قمتها وصعودها ، في الداخل ، انصرف إلى مرحلة الاعداد الحربي السريع ، وقد قامت تقديراته في هذا المجال على الأسس التالية التي كان لها الأثر الحاسم في الإسراع بالحرب .

١ — عدم توفر التحصينات القوية في السواحل الليبية .

٢ — ضعف الحاميات التركية وضآلة شأنها وعددها .

٣ — الوضع العام للسكان الذين يتميزون بنزعتهم الحربية وروحهم النضالية .

٤ — ضعف الأسطول العثماني في البحر الأبيض المتوسط .

٥ — الخوف من أن يؤدي التأجيل إلى إعادة بناء الفعالية الحربية التركية التي كانت موضع اهتمام الحكومة حينذاك .

٦ — توقع وصول الأسلحة التركية إلى السكان الليبيين وقيام حالة من التوتر والاستعداد الحربي لديهم .

٧ — ضرورة إنهاء الاحتلال في أقصر الأوقات ، وذلك بالاستيلاء على النقاط الرئيسية من الساحل ، وخاصة المواقع القريبة من الحدود الغربية والشرقية منعاً للمضاعفات الدولية ووقوفاً في وجه احتمالات توسع الدولتين المجاورتين ومنعاً للتهريب .

٨ — تقدير الفصل المناسب للغزو وإعلان الحرب وصلته بالأحوال الطبيعية في البلقان (لقد كانت نيتنا عزل العمل الحربي في ليبيا بقدر الإمكان ، ومنع انعكاساته على البلقان التي تبين الخبرة والتجربة ضعف الاحتمال بظهورها في موسم الشتاء ، حيث يجعل الثلج في تلك المناطق الجبلية من الصعب قيام حركات عسكرية ويعوق حتى الغارات البسيطة للعصابات المسلحة) .

٩ ـ تشكيل قوات الحملة من أفواج كبيرة وأعداد تمثل أضعافاً مضاعفة للحاميات التركية حتى تنتهي هذه (النزهة البحرية والمغامرة الجميلة) في أقصر الأوقات . ويكفي أن نشير هنا إلى أقوال جيوليتي نفسه إذ أشار أن قوات الحاميات التركية لا تزيد على أربعة آلاف جندي نظامي وأن قوات الحملة قد بلغت في بعض الأوقات وقبل عقد الصلح ثمانين ألف جندي ! وفي هذا التصريح شهادة رائعة للنضال الليبي .

أما سير الحرب فأمره معروف ، ويكفي أن نشير هنا أيضاً إلى أن المواقع المحتلة من التراب الليبي غداة توقيع الصلح ، وبعد معارك عنيفة شهد نفس جيوليتي بضراوتها ، كانت تقتصر على المواقع التالية :

١ ـ مدينة طرابلس حتى تاجوراء شرقاً وسيدي بلال غرباً وعين زارة جنوباً .

٢ ـ مدينة زوارة حتى أبي كماش غرباً والجميل ورقدالين شرقاً وجنوباً .

٣ ـ مدينة الخمس ومنطقة المرقب ولبدة .

٤ ـ مدينة بنغازي وبعض الضواحي المجاورة لها .

٥ ـ مدينة مصراته .

٦ ـ مدينة طبرق .

٧ ـ مدينة درنـــة .

وقد مثل هذا الوضع ، نقطة ضعف في موقف إيطاليا السياسي والدبلوماسي ، حين دخولها المفاوضات مع تركيا ، والتماسها قبل ذلك اعتراف الدول بمرسوم السيادة على ليبيا والضغط على تركيا لانهاء الحرب . كما أوجد السبيل لهذه الدول للتدخل بمقترحات جديدة تقوم أحياناً على إخضاع الساحل للسيادة الإيطالية ، وترك الداخل للوطنيين ، وأحياناً على تقسيم البلاد بإخضاع طرابلس للسيادة الإيطالية وإبقاء برقة تحت السيادة العثمانية إلى غير ذلك من الحلول التي عرضتها تركيا أصلاً تخلصاً من ورطتها وعرضتها بعض الدول سيراً مع سياسة المساومات وهو العامل الذي كان

وراء تسرع جيوليتي في إصدار مرسوم السيادة الإيطالية على ليبيا حتى يقطع كافة خطوط الرجعة على تركيا ومن يقف إلى جانبها أو يساوم لحسابها ، وكذلك على الأوضاع الداخلية الإيطالية التي أخذت تتشكك في جدوي هذه الحرب وتضيق بطولها وتخشى من نتائجها . وقد اتسم تصرف جيوليتي خلال هذه الفترة بالاستعجال والقلق الأمر الذي تكشف عنه هذه المذكرات بوضوح .

ومن هنا كانت الضغوط التي مارسها على تركيا ، وتهديده بتوسيع رقعة الحرب ، بل وقيامه فعلاً بتوسيع هذه الحرب . كما كانت أيضاً تلك الضغوط التي مارسها على القيادة العسكرية الإيطالية التي أزيح قائدها (كانيفا) فيما بعد ، لأنه لم يكن يتوفر له الحس السياسي والشعور بالحجم الدولي للقضية . وكان يحكم في تصرفاته حسه العسكري الذي جعل تصرفاته بطيئة لا تلتقي مع الحاح جيوليتي ومخاوفه من الإطالة في أمد الحرب ، ورغبته في أن يكون طليق اليد عند انفجار الحرب في البلقان حتى يغمسها في الصحن الجديد ويمدها إلى أطايب مأكولات وحلويات المائدة الجديدة ! والواقع أن حاجة إيطاليا إلى الصلح كانت أقوى من حاجة تركيا إليه ولو كانت تركيا متوفرة على إمكانيات الصمود والاستمرار لكانت كفيلة بأن تسبب إحراجاً لحكومة جيوليتي لا قبل له بمواجهته ويفوق في ثقله وخطورته الإحراج الذي أراد أن يسببه جيوليتي لحكومة الاتحاديين . ولكان التسويف والمماطلة وحدهما كفيلين باخفاق التجربة الاستعمارية الإيطالية في ليبيا في مراحلها الأولى .

ولكن الوضع المهزوز للفئة الحاكمة التركية وتكاثر الأعداء والتهديدات من كل جانب ، واحتمالات الوضع المتفجر في البلقان ، وإهمال بعض السياسيين وخيانة البعض الآخر وإغفالهم الاحتياط المسبق للدفاع عن ليبيا قد أدى كله بتركيا إلى الاستسلام . ولم يكن يشغل الفئة الحاكمة التي كانت خليطاً من عناصر مدسوسة وطارئة إلا أن تجد السبيل (للحل المشرف) والخروج من الورطة بما ينقذ ماء الوجه .

والواقع أن تركيا كانت تدخل مرحلة الاستسلام والمفاوضات على

الصلح لا بواقع الدولة المهزومة حربياً . إذ أن إيطاليا لم تسجل عليها نصراً حاسماً ولم يزد ما احتلته على بعض النقاط الرئيسية من الساحل التي تقدم ذكرها ، وهي نقاط يمكن عزلها والقضاء عليها لو توفرت القوة والدعم اللازم . ولكنها دخلت مؤتمر الصلح مهزومة بواقعها السياسي الضعيف المتداعي والظروف الدولية المتألبة عليها ، والتي جعلت هزيمتها محققة في أية جبهة من الجبهات ، وهي الظروف التي حاولت الدبلوماسية الإيطالية استغلالها والإستفادة منها إلى أبعد الحدود .

وهكذا أفلحت سياسة جيوليتي في الضغط على تركيا وإخراجها من الساحة الحربية أيضاً استناداً إلى الاستراتيجية التي توخاها في هذه المرحلة والتي تقوم على العناصر التالية ، بالإضافة إلى العامل الجديد الذي طرأ على الموقف الدولي أثناء الحرب والذي سنوضحه فيما بعد .

١ ـ أصيبت القيادة الإيطالية السياسية والرأي العام الإيطالي بخيبة أمل دفينة نتيجة فشل الحملة الحربية في تحقيق أهدافها بالسرعة المقدرة في الأصل لانهاء (النزهة البحرية) في أقرب الأوقات . فعملت على تركيز قواها ـ وبخاصة في الفترة التي دخلت فيها مشاورات الصلح ومفاوضاته ـ على تصعيد العمليات الحربية في ليبيا والانتقال بها إلى التوسع والهجوم . وحين لم تنجح في الحصول على النتائج المرجوة من هذا التصعيد . عملت على عزل القائد الجنرال كانيفا وقامت بتقسيم القيادة إلى قيادتين واحدة خاصة بطرابلس الغرب والأخرى خاصة ببرقة حتى تمنحهما مزيداً من الحركية والاستقلالية في التصرف وتمكنهما من التوسع في الاحتلال الأمر الذي ينهي الحرب في أسرع الأوقات ويجعل العالم عامة وتركيا خاصة حين دخولها المفاوضات أمام الأمر الواقع الذي لا يمكنها تغييره . ولكن القيادتين أصيبتا أيضاً بنفس العجز والشلل أمام اصرار الشعب الليبي على المقاومة . وبذلك ظهر العجز الإيطالي الواضح عن تحقيق أية انتصارات حاسمة الأمر الذي عزز الموقف التركي حتى ذلك الحين بعدم الاستسلام وعدم الإعتراف بالسيادة الإيطالية على ليبيا وأجل اعتراف الدول أيضاً بهذه السيادة .

٢ ـ دفع ذلك جيوليتي إلى أن يبحث عن سبل جديدة يخضع بها تركيا ويجبرها على التخلي عن الحرب في ليبيا وذلك بتوسيع رقعة الحرب وضربها في أشد المواقع حساسية بالنسبة إليها . ويقصد من وراء ذلك خلق احراج للدول الكبرى التي سترى في ذلك تهديداً لمصالحها فتخرج عن السلبية إلى ممارسة الضغط على تركيا لانهاء الحرب .

وعلى هذا الأساس خطط للاستيلاء على جزر بحر إيجة وضرب الدردنيل ومهاجمته ، ومساعدة ثورة الإدريسي في الجزيرة العربية وقصف ميناء الحديدة .

لقد تعهدت إيطاليا في بداية الحرب بحصرها في النطاق المحلي بالبحر الأبيض المتوسط وتجنب إثارة أية انعكاسات لها في البلقان . وقد أخذت تشعر بعد فشلها في تحقيق انتصارات حاسمة في ليبيا بالضيق من أثر القيد الذي التزمت به وفرضته الظروف الدولية فاتجهت للفكاك منه بمختلف الوسائل . سعياً وراء تحقيق سياستها في إرغام تركيا على انهاء الحرب في أسرع وقت . وقد تركزت مناوراتها الدبلوماسية والحربية على حقها في التصرف والتمتع بكافة حقوق الدولة المحاربة التي يسمح لها بضرب عدوها في أي مكان تراه ادعى لانهزامه .

ونلاحظ هنا وبشكل خاص تبرماً وضيقاً بالموقف الدولي يمتزجان بالخوف والإشفاق من الإخفاق الذي منيت به الأعمال الحربية في ليبيا . وقد كان جيوليتي بارعاً مرة أخرى في التلاعب بمشاعر مواطنيه وتوجيه غضبة شعبه إلى أسباب خارجية ، وموقف الدول الكبرى وخاصة النمسا ، من حريته في الحركة الحربية تغطية للواقع المندحر في الجبهة الحقيقية والرئيسية وهي ليبيا .

والواقع أن إيطاليا التي ثبت فشلها الحربي في هذه المرحلة في ليبيا لم تكن بقادرة عملياً على توسيع هذه الحرب التي لم تكن في حقيقتها سوى عملية استعراضية (تهويشية) للتأثير على تركيا . وقد ساعدها على النجاح في هذه الحركة ضعف الوضع وانهياره في تركيا . ولو كانت تركيا تتوفر على مركز حربي قوي لوجدت في تشتت هذه العمليات الحربية الإيطالية فرصة نادرة

لدحرها واحباطها . ولعل الضعف التركي هو الذي أغرى إيطاليا بأن تقدم على هذه المغامرة التي كان من الممكن ، في ظل ظروف أخرى ، أن تكون غير مأمونة العواقب .

وقد أدى هذا التصرف الإيطالي الجديد إلى تغيير الوضع الدولي تغييراً واضحاً، نظراً للأثار المترتبة عليه في توازن القوى بالبحر الأبيض المتوسط الذي كان يحتل المنزلة الأولى في سياسة بريطانيا وفرنسا اللتين وقفتا في وجه هذا التوسع ، وعارضتا بشدة العمليات الحربية الإيطالية في الدردنيل واحتجتا بضرورة تأمين حرية الملاحة التجارية للدول المحايدة ، وعدم النظر بارتياح إلى تزايد نفوذ دول الحلف الثلاثي في شرقي البحر الأبيض المتوسط .

ونستطيع أن نحدد بنفس الطريقة السابقة العوامل التي تحكمت في كل دولة من هذه الدول ، في هذه المرحلة ، ثم الموقف العام لكل من دول الحلف الثلاثي والوفاق الودي .

لم ترتح بريطانيا لتوسيع الحرب في شرقي البحر الأبيض المتوسط والدردنيل والجزيرة العربية لما يمثله ذلك من تهديد واضح لمصالحها ومركزها في هذا البحر ، في مواجهة القوة المتزايدة للحلف الثلاثي ، والأثر الذي أحدثته القوى الإسلامية في مستعمراتها ضد الغزو الإيطالي، وتوسيع الحرب بضرب سواحل الأراضي المقـدسة الإسلامية . ولذلك نلاحظ السير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا يخرج عن حياده الذي أعلنه في البداية ليطلب إلى الدول العظمى القيام بخطوة موحدة لدى روما للمطالبة بالالتزام بعدم توسيع العمليات الحربية . كما قام بخطوة فردية لدى روما لابلاغها بأن توقف الملاحة التجارية عبر الدردنيل ، بسبب العمليات الحربية سيمس المصالح البريطانية .

أما الموقف الفرنسي فقد كان أيضاً محكوماً بالعوامل التي تحكمت في الموقف البريطاني من حرص على مواجهة توسع دول الحلف الثلاثي في البحر الأبيض المتوسط ، والمطالبة بعدم توسيع الحرب في المضايق وبحر ايجة والساحل السوري ، كما اعتبرت فرنسا قصف بيروت، تهديداً لمصالحها ومطامحها في

تلك المنطقة . وقد كان يهم فرنسا ألا تفشل إيطاليا في حربها الإستعمارية في ليبيا خوفاً من تأثير هذا الفشل على مستعمراتها في الشمال الأفريقي كما كان يهمها، في نفس الوقت وبنفس الدرجة، ألا تنجح إيطاليا في التوسع بالبحر الأبيض المتوسط خوفاً من أن يشكل توسعها قواعد قوة للحلف الثلاثي ويهدد أطماعها في المنطقة .

أما روسيا فقد كان موقفها مختلفاً تمام الاختلاف ، إذ وقفت موقفاً ودياً من إيطاليا بل شجعتها على توسيع الحرب وضرب تركيا في أشد المواقع أهمية وحساسية . كما رفضت فكرة الخطوة الموحدة في مخاطبة إيطاليا . وحين أغلقت تركيا المضايق رداً على العدوان الإيطالي ، حملت روسيا تركيا مسئولية هذا التصرف واعتبرتها مسئولة وحدها عنه ، ودعتها إلى فتح المضايق وطالبتها بالتعويض عن الخسائر في حالة الاستمرار في غلق المضايق .

وقد وقفت النمسا موقفها التقليدي المعروف الذي يتسم بالمعارضة الشديدة للمخططات الحربية الإيطالية في الدردنيل وبحر إيجة وبيروت لما يمثله في رأيها من خروج على نصوص المادة السابعة من الحلف الثلاثي وما يمثله من تهديد في الوضع القائم في البلقان . وإن كانت النمسا قد عدلت في الأخير من موقفها إزاء إيطاليا وأصبحت أكثر تساهلاً نتيجة تدخل ألمانيا لصالحها لدى الدوائر السياسية والدبلوماسية بفينا .

أما ألمانيا التي واجهت في بداية العمليات الدبلوماسية الممهدة للاحتلال حرجاً كبيراً بين حليفتها إيطاليا وصديقتها تركيا ، ووقع لها ما يقع للزوج الحائر بين الزوجة والعشيقة ، فقد أخذت تواجه في هذه المرحلة حرجاً من نوع آخر يتصل بالعلاقة المتوترة بين شريكتيها في الحلف أي إيطاليا والنمسا . وتحققت ألمانيا أن الحلف يمر بأخطر أزماته المهددة بتصدعه وخروج إيطاليا عنه لتلقي بنفسها في أحضان حلف (الوفاق الودي) رغم عدم ورود ذلك بشكل واضح في الموقف الإيطالي . إلا أن موجة العداء المتزايدة في إيطاليا ضد النمسا قد اقنعت الحكومة الألمانية ببذل أقصى جهودها لاقناع النمسا والمجر ، بعدم معارضة العمليات الإيطالية في الدردنيل

وبحر إيجة . وبالطبع فقدكان يهم ألمانيا – زعيمةالحلف – فيهذه المرحلة ما يمكن أنتسجلهإيطاليا من مركز للحلف في شرقي البحر الأبيض المتوسط .

وهكذا نلاحظ تغيراً جوهرياً قد طرأ على موقف ألمانيا التي أخذت تنحاز إلى إيطاليا على حساب صداقتها لتركيا . وكان ذلك بسبب قرب تجديد الحلف (١٩١٢) وبسبب تعزيز مواقع إيطاليا في بحر إيجة . وقد تمثلت هذه المودة أيضاً في نقلها للبارون مارشال من إسطانبول وهو الرجل الذى وطد علاقاتها مع تركيا خلال سنوات طويلة من العمل الدؤوب تخفيفاً على إيطاليا من تدخلاته، وإنقاذاً له من الإحراج الذي سيواجهه لدى السلطات التركية التي كانت تعتبره من أكبر أصدقائها .

وهكذا خرجت هذه الدول جميعها عن حيادها المزعوم بمجرد أن مست مصالحها، وتمثل لبعضها الخطر من وراء التوسع الإيطالي في البحر الأبيض المتوسط ، كما تبينت لبعضها الآخر الفائدة من وراء هذا التوسع الذي سجل مكتسبات جديدة للحلف الذي تنضوى تحت لوائه .

لقد التقت مصالح هذه الدول في البداية على الوقوف من الصراع التركي الإيطالي موقف الحياد، والتقت مصالحها في النهاية على إنهاء هذا الصراع في أقرب وقت احتياطاً للنتائج التى قد تنجر عن استمراره .

وعلى كل ، فقد مثل توسيع الحرب واستيلاء إيطاليا على جزر إيجة ورقة رابحة نجحت إيطاليا في استعمالها في المفاوضات مع تركيا ، والمساومات مع الدول .

وتبقى بعد ذلك المرحلة الأخيرة من هذه الحرب، العسكرية والدبلوماسية التي نلتقي بعناصرها في المشاريع والمقترحات المعروضة على مائدة الصلح . ونحن ندعو القارىء إلى أن يتوقف طويلاً عند الحلول المعروضة من الأتراك والدول الصديقة . من سيادة كاملة ، وسيادة اسمية أو سيادة مزدوجة ومن تقسيم بين الساحل والداخل أو تقسيم لشرقي البلاد وغربها أو إخضاع الشق الغربي للباي والشرقي للخديوي اللذين يتنازلان عنهما فيما بعد إلى إيطاليا ، إلى غير ذلك من الحلول التي تبين ضخامة المساومة التي تعرض لها الكيان الليبي في تلك الفترة عندما كانت إرادة أهله غائبة عن توجيه

مصيره وغافلة عن المساومات الكبرى وتقسيمات مناطق النفوذ .

وتبين كافة الحلول المعروضة على مائدة الصلح حرصاً واحداً على إيجاد الصيغة الشكلية التي تنطلي على الرأى العام الداخلى في تركيا والعالم العربي والإسلامي وهى الصيغة التي تحققت فيما بعد في ذلك التصريح السلطاني بمنح الحكم الذاتي لليبيين دون تقييد إيطاليا بإلغاء مرسوم السيادة على ليبيا .

ولم يضف تصريح السلطان شيئاً إلى اصرار الليبيين على النضال الذي نهضوا بعبئه منذ اللحظات الأولى . واستمروا يحملون لواءه في غير كلل ولا ملل حتى يناير ١٩٣٢ حين اعترف بادوليو في وثيقة رسمية أنه للمرة الأولى ، وبعد عشرين سنة من الغزو تم احتلال ليبيا بصفة نهائية !

وبعد ، فإن ترجمة هذا الكتاب تدخل ضمن الخطة التي أخذنا بها أنفسنا ، في القيام بقدر ما يتسع له الجهد الفردي وتسمح به الإمكانيات الخاصة بترجمة المصادر الهامة لتاريخنا الحديث والتي قدمنا في إطارها مجموعة من الكتب والدراسات التي لقيت تقدير المنصفين من الباحثين والدارسين .

وتسلك هذه المذكرات ضمن المصادر الأساسية لتاريخ الإستعمار الإيطالي في ليبيا . وهي تصور لنا المراحل الأولى منه تصويراً تاماً ، وتؤرخ لها من وجهة نظر سياسي إيطالي بارز كان على قمة السلطة في هذه الفترة. وتولى شخصياً قيادة العمل الإستعماري في مجاليه الدبلوماسي والعسكري .

ولقد كانت هذه المذكرات مصدراً (أماً) اعتمدت عليه أغلب الدراسات الأجنبية ، وأفادت منه في اكتشاف خيوط الشبكة الواسعة من صراع المصالح التي نشأت حول القضية الليبية بصفة خاصة، والإمبراطورية العثمانية بصفة عامة ، بل إن بعض هذه الدراسات لم تزد في واقعها على أن تكون تلخيصاً أميناً لما عبر عنه جيوليتي وما صوره في هذه المذكرات . وقد كان من الممكن أن تجد هذه المؤلفات منطلقاتها الرئيسية في النقاط البارزة التي أثارها هذا الكتاب فتتناولها على نحو أوسع وأشمل يجعل منها

تاريخاً للعصر بأسره ، أو القضية بأجمعها بدلاً من أن تظل محصورة في نطاق الذكريات التي تتناول الموضوع من زاوية ذاتية قد تكون مفيدة في شهادتها على الأحداث التي شاركت في وضعها ، ولكنها لا تستطيع أن تذهب بها إلى أبعد من ذلك . ولعل هذا ما حفزنا لنقل هذه المذكرات للمرة الأولى إلى اللغة العربية حتى نضعها أمام القراء والباحثين والدارسين والمؤرخين وطلبة الدراسات العليا في التاريخ والعلوم السياسية علهم يجدون فيما تعرض له من قضايا ومشاكل منطلقات لدراسات أوسع وأشمل تلقي مزيداً من الأضواء على واقع التاريخ الليبي الحديث ، وتضع الصورة في إطارها الصحيح بالرجوع إلى وثائق الدول المعنية بهذه القضية . وهي الوثائق المحفوظة في محفوظات انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وتركيا وإيطاليا . وبهذا المعنى يشكل هذا الكتاب مصدراً هاماً من مصادر التاريخ الليبي الحديث ووثيقة مرشدة إلى البحث عن وثائق أخرى ومصادر أخرى بما يثيره من قضايا هامة خاصة بعلاقات الدول الكبرى وموقفها من الإمبراطورية العثمانية والإستعمار الإيطالي ، وموقف الحكومة التركية من الغزو ، ووضعها الداخلي عند وقوعه ، والمقترحات المعروضة للتسوية كمشكلة السيادة الإيطالية والسيادة المزدوجة والسيادة الأسمية والدينية للسلطان والمضامين القانونية والشرعية لهذه المقترحات وأثرها على النصوص التي تمت بها معاهدة الصلح وتصريح السلطان بالحكم الذاتي وأثره على السيادة الإيطالية وعلى الوضع الداخلي بليبيا والأحداث التالية ، إلى غير ذلك من الموضوعات التي وردت الإشارة إلى بعضها في هذه الدراسة التي أردنا منها أن نضع القارئ في الصورة كما يقال على أمل أن يرتفع مستوى التناول التاريخي ليلامس القضية في اطارها الدولي وحجمها السياسي الكبير صونا للدراسات التاريخية من الابتذال والسطحية والارتجال .

وجدير بالذكر في ختام هذه الدراسة إن جميع هوامش الكتاب من إضافاتي التي قصدت بها المزيد من التوضيح(١) .

طرابلس في ٩ يناير ١٩٧٦ **خليفة محمد التليسي**

(١) أنظر مراجع هذه الدراسة في آخر الكتاب .

المذكّرات

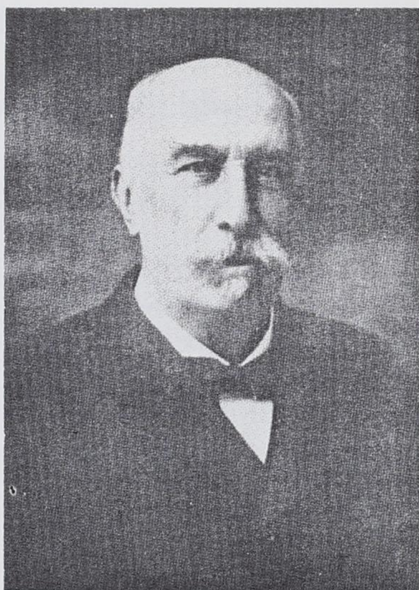

جيوفاني جيوليتي

حرب ليبيا

أسبابها والاستعداد لها

• مقدمات الحرب الليبية – الاتفاق مع فرنسا وانجلترا وروسيا والمذكرة الملحقة بالمعاهدة الثلاثية – الأسباب التي قررت القيام بالحملة – اختيار التوقيت الملائم – السياسة العثمانية المعادية لإيطاليا – تهديدات واضطرابات – تحذيراتنا للحكومة التركية – الاستعدادات الدبلوماسية – الاتجاه الودي من جانب انجلترا وفرنسا وروسيا – صعوبة الأوضاع الخاصة بحلفائنا – اتجاهات اهرنتال – محاولة توفيقية للبارون مارشال – كيدلرن واكتر ينصح بعدم العمل الحربي – حملة صحفية عالمية ضد إيطاليا – الإعداد العسكري – لماذا لم نحاول مهاجمة الأسطول التركي – حادثة ادرنة –انذارنا – الرد الهروبي التركي – إعلان الحرب .

كانت النقطة الثالثة في البرنامج الذي توليت الحكم على أساسه ، هي حل مشكلة ليبيا . وهي المشكلة التي كانت مطروحة أمام إيطاليا ، منذ أعوام عديدة ، بعد أن أدّت الاتفاقيات التي تمت بين فرنسا وانجلترا ، وبين فرنسا وألمانيا ، ثم بين فرنسا وإسبانيا ، بموافقتنا وموافقة الدول الكبرى ، إلى حل مشكلتي مصر والمغرب ، والمشكلة العامة لأفريقيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، وذلك بالاعتراف لإيطاليا بمصالحها وحقوقها الظاهرة على طرابلس الغرب وبرقة .

وبالطبع ، فقد كان من اللازم أن تظل هذه النقطة من برنامجي في الحكم ، سرية . فالسرية ، عنصر أساسي ، لتحقيق أحسن الحلول لهذه القضية .

وقد اعتبر بعض النقاد ، هذا التحفظ ، دليلاً على التخلي عن القضية . بينما رأى الآخرون ، بعد دخولنا في العمليات الحربية ، أن العملية قد اتسمت بالمفاجأة والارتجال . وأنها جاءت وسيلة لإضعاف القوى المعارضة لقوانين الإصلاح والانتخابات والاحتكارات .

حقاً ، إن التزام إيطاليا بالحملة الليبية ، كان له الأثر الواضح ، في إضعاف بعض العوائق والدسائس التي كانت تحاك ضد هذه القوانين . وكان من المفهوم ، أنه حين تنخرط البلاد في حالة الحرب ، تخف فيها بالضرورة حدة صراع المصالح والآراء بشكل ملحوظ . ولكن ذلك كان مجرد نتيجة عادية ، تختلف اختلافاً كاملاً عن أن تكون خطة أو مناورة مقصودة لذاتها . مما يخالف أيضاً معارضتي التي حملتها على الدوام لأية محاولة للتهرب من المشاكل الداخلية السياسية ، بالبحث لها ، عن مشاكل خارجية ، تصرف الأنظار عنها . ومن جهة أخرى ، فقد كان من العبث البحث عن مشاكل خارجية ، في الوقت الذي كانت الخلافات حول السياسة الداخلية هينة وثانوية . بينما كانت القضية الليبية تحظى باهتمام الرأى العام بشكل حقيقي وشامل .

أما تقديرى لأهمية قضية أفريقيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، وضرورة عدم استبعاد إيطاليا من أي حل يتصل بها ، فقد أظهرته منذ دخولي البرلمان ، بانضمامي وتأييدي لجماعة كانت تختلف عن بقية أعضاء اليسار بالذات ، لأنها كانت تلوم رئيسها كايرولى Cairoli وتأخذ عليه موقفه من قضية تونس . كما عارضت أيضاً الحكومة التي لم تستجب لدعوة انجلترا لمشاركتها عملياتها في مصر .

وبعد أن تمت الاتفاقيات مع فرنسا وانجلترا ، بالاعتراف لنا بأسبقية مصالحنا في ليبيا ، كتعويض على عدم اهتمامنا بقضيتي المغرب ومصر . لم تغب هذه القضية في مظهرها الدبلوماسي عن بصري منذ ذلك الحين .

وقد حصلت أثناء زيارة قيصر روسيا إلى راكونيجي Raconigi على الاعتراف بحقوقنا في تلك المنطقة ، من جانب روسيا . بينما أضيفت إلى المادة التاسعة ، من المعاهدة الثلاثية التي كانت تتحدث عن قرب احتلالنا لطرابلس الغرب ، كتعويض مشروع ، مذكرة إضافية ، متعلقة بتجديد الاتفاقية بتاريخ ١٩٠٢ ألحق بها بناء على طلبنا تصريح واضح وصريح بعدم اهتمام ألمانيا والنمسا والمجر دون أي تحفظ أو مطالبة بالتعويض البديل . .

وأثناء حكومتي السابقة ، شغلت مباشرة بتوقع قرب قيام إيطاليا بحملة ليبيا . . وانطلاقاً من فكرة الاعداد المحلي ، والاستفادة من الصراعات والانشقاقات ، وتذمر الزعماء المحليين من السلطة التركية ، حركت في برقة وطرابلس الغرب بعض عملائي ، اذكر من بينهم محمد علي علوي بك ، وهو مصري ، سبق له أن قدم خدمات أخرى لإيطاليا . وقد أقام علاقات بشيخ السنوسية وشخصيات أخرى ، لا يحسن ذكر أسمائها الآن ، لوجودها على قيد الحياة ، واحتمال تعرضها للانتقام . وقد كانت هي أيضاً من العناصر المنضوية إلى السنوسية بالجامعة الأزهرية بالقاهرة .

وإذا لم تكن القضية الليبية طوال عهد عبد الحميد ، لتبدو بالضرورة قضية حربية . إذ كانت تلوح في عهده إمكانية الحصول على تنازلات ذات طابع اقتصادي وقضائي تضمن المصالح الإيطالية ضد أية أطماع

أخرى ، فإن الأمور قد تغيرت تغيراً تاماً بوصول جماعة الاتحاديين إلى الحكم .

فقد أثارت هذه الجماعة ، في كل مكان ، الحس السياسي ، وروح التعصب لدى السكان ، وعملت على توجيههم نحو تلك الدولة التي يعتقدون بضرورة الحذر والخوف من مطامعها على أجزاء معينة من امبراطوريتهم . وكانت الدولة المعنية بهذا الشك في ليبيا ، هي إيطاليا بالطبع .

وكان بنك روما ، قد أقام في تلك الأعوام بطرابلس الغرب وبرقة ، مصالح هامة ، كان من واجب الحكومة العمل على حمايتها .

ولو توفرت لتركيا رؤيا واضحة للوضع ، لكانت خليقة بتدبر الأمر قبل استفحاله ، وقبل إثارة أية مصاعب في وجه تلك المصالح وخلق الارتباكات والتهديد بالمزاحمة والمنافسة التي كان لا بد أن يظهر تأثيرها بالزام إيطاليا بالتدخل إن عاجلاً أو آجلاً .

واذكر أننا حين وجهنا اهتمام الباب العالي إلى هذه القضايا ، ودعوناه إلى ضرورة عدم عرقلة مصالحنا ، وتأييدها في ليبيا ، رد علينا هذا الباب رداً يتسم بالتهرب ، بأن قدم لنا عروضاً كانت تبدو للوهلة الأولى عابثة . وهكذا فإن ما يحجبه عنا في طرابلس الغرب يعرضه علينا في شكل تنازلات في العراق . ولم يكن الأمر عبثاً ، ولكنه كان ينطوي على مكر من نوع رفيع ، بل ، كان الباب العالي يهدف من هذه العروض إلى زيادة المشاكل ، وخلق الانشقاق ، وتصعيد الصراع بين الدول التي تهتم بطرق مختلفة بمناطق الإمبراطورية العثمانية . فقد كان علينا أن نصطدم في العراق بالمصالح الألمانية والإنجليزية ويصطدم الإنجليز والألمان بمصالحنا في ليبيا .

ذلك هو الوضع الخاص ، بقضية ليبيا ، في خطوطه العامة ، حين توليت الحكومة من جديد في سنة ١٩١١ . أي أن الوضع قد إزداد سوءاً ، جعل من العبث ، بل من المستحيل الوصول إلى حل سلمي للقضية كما كان مقدراً لها من قبل .

ولم أتحدث ، في البداية ، عن أى شيء من هذا إلا مع أكثر زملائي

اهتماماً مباشراً ، والذي كان يدخل في اختصاصه ، الإعداد الدبلوماسي وأعنى به سان جوليانو(١) San giuliano .

لقد كان على اتفاق تام معي ، وكان عوناً مهماً لي فيما بعد ، في الأخذ بنصيبه ، سواء كان ذلك في الإعداد للحملة ، أو في الوصول إلى الحل النهائي لها .

وقد كان سان جوليانو الذي أذكر له صداقته المخلصة ، وتفانيه في العمل ، وغيرته الوطنية ، رجلاً حاضر البديهة ، دقيقاً ، ومتزناً في نفس الوقت . وكان قد أعدَّ نفسه ، وبسرعة ، اعداداً شاملاً للعمل السياسي الخارجي بما شغله من مناصب السفارة لإيطاليا في لندن وباريس . وكان يتوفر على قدرة نادرة في تقدير القضايا واعتبارها من جميع وجوهها ، قبل الاقدام على أي حل لها . كما كان يحسن تقدير الانتقادات التي توجه لنظرياته ومواقفه ، بتمثل وتلقي آراء الآخرين . كما كان أيضاً يتوفر على قدرة فريدة تتمثل في تلك السهولة التي كان يتولى بها العرض الواضح البسيط ، لأية قضية بعد أن يكون قد ألمّ بها من كل وجوهها . كما كان ناجحاً بصفة خاصة في تحرير الوثائق الدبلوماسية التي ينبغي أن تحرر بطريقة تعبر عما ينبغي قوله وما يراد بيانه دون أن يدع سبيلاً للآخرين لإفحامه وتفنيد حجته .

اذكر ، أنه كان في الغالب ، وبعد محادثة تجري بيننا ، نقلب فيها أمر قضية من القضايا على مختلف وجوهه ، ثم نقرر الموقف الذي نتخذه ، فلا يلبث أن ينسحب إلى حجرة مجاورة لمكتبي ، ليقوم في دقائق معدودة ، بإعداد الصيغة الدبلوماسية التي ترسل فور مراجعة أخيرة نقوم بها معاً .

---

(١) سان جوليانو أنطونيو باترنو . مركيز . ولد سنة ١٨٥٢ ومات ١٩١٤ . شغل وزارة الخارجية الإيطالية مرتين (١٩٠٥ – ١٩١٠ – ١٩١٤) كان وزيراً للخارجية الإيطالية أثناء الاحتلال الإيطالي لليبيا ولعب دوراً سياسياً كبيراً في التمهيد الدبلوماسى لها ، وعقد الصلح مع تركيا .

كان من أشد المتحمسين لغزو ليبيا والمتعجلين لتنفيذ الحملة . يبدو دوره واضحاً خلال هذه المرحلة فيما يرويه المؤلف في هذا الكتاب .

وكان يحيطني علماً بكل شيء ، في مختلف تفاصيله ، حتى عندما أكون بعيداً عنه ، ولا يتخذ أى قرار دون الاتفاق معي ، وكانت النقطة الوحيدة التي لا أتفق معه بخصوصها ، هي رغبته في الاندفاع نحو الحملة بأسرع ما يمكن . ولكن الأمر لم يكن يتطلب مجهوداً كبيراً لإقناعه بأنه من المناسب التريث والتمهل طويلاً وتقدير الأمر تقديراً واسعاً شاملاً .

وقد كان في مرحلة من مراحل عمله السياسي قد انصرف انصرافاً كلياً عن السياسة العامة ، وعن الانشغال بأية قضية ، غير القضايا الخارجية التي كان ينوي أن يتخصص فيها . ومن أجل ذلك طلب مني أن أعينه عضواً بمجلس الشيوخ ، لأن بيئة مجلس النواب بما يحيط بها من صراع سياسي ، وضرورات انتخابية كانت ستعوقه عن المتابعة الكاملة لإشباع هذا الميل .

وحين أعلنت الحرب ضد تركيا ، وجد من الناس من ينسج أوهاماً حول الأسباب التي دفعت الحكومة إلى هذا القرار الذي كان يبدو للجاهل بسوابقه قراراً مفاجئاً . وتحدث هذا البعض عن مبررات سرية ، تغلبت في مرحلة ما على اقتناعاتي . .

لا شيء من الصحة في كل هذا القول . فالأسباب التي أقنعتني بضرورة التصرف ، كانت في الواقع أسباباً ذات طابع سياسي عام . فتسوية القضية المغربية من جهة ، بإقرار السيادة الفرنسية عليها ، والقضية المصرية من جهة أخرى ، بإقرار السيادة الإنجليزية ، كما تحددت منذ مدة الأحوال التي عليها ليبيا تحت الحكم العثماني بالشكل الذي لم يعد يسمح باستمرارها . فبينما كانت أفريقيا الغربية من تونس حتى المغرب ، ثم مصر بأسرها ، توجد تحت حماية الإدارة الأوربية ، فقد كانت حتى ذلك الوقت ، ما تزال تغلب على ليبيا الأوضاع المتخلفة تخلفاً شديداً . يكفي أن نذكر أنه كانت ما تزال تمارس في بنغازي تجارة الرقيق الذي كان يخطف من أواسط أفريقيا ويباع في تلك الأسواق . وكان من المستحيل أن نتحمل هذه المعرّة وهي تمارس على أبواب أوربا .

وقد استطعنا في مفاوضاتنا مع فرنسا وانجلترا في خصوص القضيتين المصرية والمغربية أن نسند إلى أنفسنا حقوقاً ، حصلنا أيضاً ، على الاعتراف بها من أغلب الدول .

وكان ينبغي أن يحين ذلك ، بل قد حان أو كان قريباً من ذلك في نظري ذلك الوقت الذي سنجد فيه أنفسنا بين اختيارين ، إمّا أن نمارس تلك الحقوق أو نتخلى عنها . فلم يكن وضع الأشياء العامة ليسمح باستمرارها وبالنظر للموقف الذي تلتزمه جماعة الاتحاديين في تركيا ، فإنه إذا لم نذهب نحن إلى ليبيا ، فستذهب إليها قوة تهتم بها بشكل ما من الأشكال السياسية ، أو أية قوة استطاعت أن تخلق بها مصالح اقتصادية .

ومن جهة أخرى فإن إيطاليا التي تأثرت تأثراً عميقاً باحتلال الفرنسيين لتونس ، لا يمكن لها أن تتحمل تكرار مثل هذا الحادث في ليبيا .

وهكذا فإننا سنجد أنفسنا مخاطرين بإمكانية الصدام مع قوة أوربية أخرى ، وهو أمر — بالمقارنة — أشد خطراً من الصدام مع تركيا . .

والاحتفاظ بالوضع الذي كنا عليه ، بجعل ليبيـــا رهينة لنا ، بما يمنع الآخرين من الذهاب إليها ، ودون أن نذهب إليها نحن . وهو أمر لا يتسم بالجدية ، ومن شأنه أن يخلق مصاعب في كل القضايا الأوربية ، وبصفة خاصة في قضية البلقان .

وثمة تعقيدات أخرى ، نشأت عن السياسة الموالية للأتراك التي التزم بها حلفاؤنا ، وبخاصة ألمانيا ، وهي السياسة التي كانت تتعارض مع المعاملة التي كانت تسلكها الحكومة التركية مع المصالح الإيطالية . مما جعل سان جوليانو في اتصالاته بحكومة برلين ، وحكومة فينا يطرح الفكرة التي قد تبدو متناقضة ظاهرياً والمتمثلة في أن الطريق الوحيد لاقرار صداقة بيننا وبين تركيا ، وقيام سياسة منسجمة متناسقة بين دول الحلف تجاه الإمبراطورية العثمانية ، إنما هي في احتلالنا لطرابلس الغرب . .

ولهذه الأسباب الرئيسية ، ما كدت أشكل الحكومة حتى كنت أنا وسان جوليانو على اتفاق بأن احتلالنا ليبيا قضية ينبغي أن تكون من أهدافنا

الرئيسية . وكان سان جوليانو يشعر باهتمام خاص ، نحو ليبيا ، باعتباره صقلياً . وكان أشد مني استعجالاً ، ويرى أنه من الأنسب التصرف قبل حل المشكلة الخطيرة المعلقة بين ألمانيا وفرنسا بخصوص المغرب . وكان يرى ، أنه إذا تصرفنا في الأمر حين يكون الرأى العام الأوربي مشغولاً أشد الإنشغال بأخطار المشكلة التي ستنجم عن قضية المغرب ، فإن عملنا لن يثير اهتماماً واسعاً ولن يلفت إليه النظر وستمضي الأمور — كما يقال — بسهولة ويسر .

وكان تيتوني Tittoni — سفيرنا في باريس — يعـبر عن نفس الرأى . وإن كان يتناوله تناولاً مختلفاً . كان يرى أن الحملة الليبية لن تجد معارضة في فرنسا طالما ظل القلق بشأن القضية المغربية قائماً . وكان يخشى أنه إذا حلت هذه القضية ، فإن الحكومة الفرنسية بكل ما يتوفر لها من إرادة طيبة للوفاء بالتزاماتها نحونا في خصوص ليبيا ، ستجد نفسها في النهاية ، تحت ضغط الحزب الإستعماري الفرنسي ، المعروف بشدة قوته ، وهو الحزب الذي لن ينظر بعين الرضا إلى انتصاب إيطاليا بالقرب من المستعمرات الفرنسية بأفريقيا الشمالية .

وقد كان لي رأي مغاير ، حول إمكانية التصرف السريع ، فقد كنت أرى ، أنه يجب على إيطاليا ألا تتحرك حتى تحل المشكلة المغربية بالذات . وهى المشكلة التي كانت ، خلال الفترات الأولى من وزارتي ، ما تزال قائمة مفتوحة بين فرنسا وألمانيا ، بل كانت تمر بأحرج فتراتها وأخطرها .

لقد كانت تلك المشكلة من الخطورة والأهمية بحيث بات من الممكن أن تكون الشرارة الأولى في الانفجار الأوربي . .

واذكر في تلك الأيام ، أن السفير الفرنسي باربر Barrere أشار إلى خطر اندلاع الحرب بين بلاده فرنسا التي لاترغب في التعرض للاهانة التي تعرض لها ديلكاسيه Delcasse(١) وبين ألمانيا التي تبدو نواياها غامضة مبهمة .

---

(١) دلكاسيه تيوفيل ١٨٥٢ – ١٩٢٣ سياسى فرنسي شغل وزارة المستعمرات ١٨٩٤ – ١٨٩٥ . أعطى دفعاً قوياً للسياسة الإستعمارية الفرنسية شغل من ١٨٩٨ – ١٩٠٥ وزارة الخارجية عقد مع إيطاليا اتفاقيات ١٩٠٠ – ١٩٠٠ بخصوص ليبياو المغرب .

وقد كان رأيي ، أنه طالما ظل التهديد بقيام حرب أوربية قائماً ، فلا ينبغي أن نقوم بأي عمل ، من شأنه أن يعقد الوضع ، وبخاصة في العلاقات القائمة بين فرنسا وألمانيا ، سواء كان ذلك تجنباً لتحمل المسئولية الخطيرة بالمساهمة في الصدام العام أو من أجل مصلحتنا الواضحة في أن نكون أحراراً ، غير متورطين ، في حملة من شأنها أن تعقد وضعنا ، في حالة انفجار حرب أوربية . يضاف إلى ذلك أيضاً ، أن انتظار حل المشكلة المغربية سيبرز قضية ليبيا في المجال الدبلوماسي ، معزولة تماماً ، وفي هذه الحالة يسهل جداً الحصول على موافقة الجميع ، بينما إذا تصرفنا ، عند قيام مشكلة أخرى تهم القوى الأوربية كثيراً ، فإن الموافقة سوف تكون موضع مساومة واشتراط بين مختلف الأطراف ، مما سيؤدي إلى تعقيد الأمور تعقيداً شديداً .

بالإضافة إلى هذه الاعتبارات ذات الطابع السياسي والدبلوماسي كان لا بد أيضاً من تقدير العوامل ذات الطابع الحربي . وقد كنا نعرف أن موانئ ليبيا لا تتوفر على تحصينات أو بها حصون قديمة لا تستطيع أن تصمد أو تقاوم أي هجوم يقوم به أسطول حديث ، وأن الحاميات التركية في طرابلس ودرنة وبنغازي وطبرق ومصراته كانت من الضعف وضآلة الشأن بحيث لا يمكنها أن تواجه نزول قواتنا . أما الأسطول العثماني المكون من بعض القطع القليلة القديمة ، فلا يمكنه أن يعوق غزونا أو يشكل عرقلة لعملياتنا . ولكن ، كان واضحاً أيضاً ، أن الحكومة التركية كانت تعمل على إعادة بناء الفعالية الكاملة للجهاز العسكري بالإمبراطورية . وقد أعطت التعليمات أو كانت في طريق اصدار التوصيات الهامة للأحواض الإنجليزية ببناء بعض الطرادات والسفن الحربية الأخرى .

وبغض النظر عن هذه الاستعدادات ذات الطابع العام ، فلم يكن ثمة شيء يحول دون الحكومة التركية ، في حالة شعورها بنوايانا ، وإرسال فصائل قوية من جيشها لدعم مقاومة الانزال ، بواسطة الألغام والطوربيدات .

وفي المقام الثاني ، كان ينبغي أن نقدر أيضاً أحوال البحر في مختلف الفصول ، معتبرين فوق كل شيء أن النزول في موانئ طرابلس ، وأسوأ

منها موانئ بنغازي ، كان عسيراً جداً بسبب هبوط مستوى الوسائل العادية التي تتوفر عليها هذه الموانئ . .

فعمليات نزول واسعة ، على النحو الذي تتطلبه حملة حربية تهم بتوفير عنصر المفاجأة والمباغتة ، لم تكن ممكنة ، بسبب الأحوال البحرية خلال الفترة الواقعة بين مايو وديسمبر . فالحملة إذن يجب أن تتم في الخريف ، أو تؤجل إلى العام التالي ، وذلك أمر في غاية الخطورة ، للأسباب التي سبق ايضاحها . وثمة اعتبار آخر يؤيد اختيار فصل الخريف باعتباره فصلاً انتقالياً نحو الشتاء . وهو نيتنا في عزل العمل في ليبيا – بقدر الإمكان – ومنع انعكاساته على البلقان التي تبين الخبرة والتجربة ، ضعف الاحتمال بظهورها في موسم الشتاء ، حيث يجعل الثلج في تلك المناطق الجبلية ، من الصعب ، قيام حركات عسكرية ، ويعرقل حتى الغارات البسيطة للعصابات المسلحة .

وحين تم حل قضية المغرب بين فرنسا وألمانيا ، بطريقة سلمية ، رأيت أن الوقت قد حان للعمل .

وبدلاً من أن يخفف مسلك الاتحاديين الأتراك من التوتر ، زاد من تصعيده وخطورته في هذه الأثناء .

وكان الوالي(١) بطرابلس الغرب ، بتحريض ومساندة من اللجنة المحلية للاتحاد والترقي ، قد ضاعف من أعمال الامتهان والتحقير للمواطنين الإيطاليين ، وكان يبحث عن كافة الذرائع والتعللات لعرقلة نشاطهم والإضرار به . وقد بلغت الأمور درجة دفعت بنك روما الذي كانت له مصالحه الخاصة بطرابلس الغرب ، إلى الشروع في مفاوضات مع جماعة

---

(١) من الولاة الذين قاوموا النفوذ الإيطالي في ليبيا وحاربوه بشدة رجب باشا وإبراهيم باشا والمقصود هنا إبراهيم باشا آخر الولاة الأتراك الذي عملت إيطاليا بنفوذها على إقصائه من الولاية .

مصرفية نمساوية ألمانية للتخلي لها عن مصالحه هناك ، بعد أن رأى نفسه معرضاً لأخطار كثيرة(١) .

وللحقيقة ، ينبغي أن نعترف بأن الباب العالي كان منذ أكثر من سنتين ، يصم آذانه عن مطالبنا واحتجاجاتنا ، بل جعلنا نرى بوضوح رغبته في اقتلاع كل نفوذ إيطالي في ليبيا . محرضاً في الوقت نفسه على دخول مصالح أخرى ، وبخاصة المصالح الألمانية ، بقصد واضح ، يهدف إلى خلق وضع ، يؤدي في النهاية إلى المساس بالحقوق السياسية التي اعترف بها من قبل الدول الأخرى نفسها . .

إن الأهمية الحاسمة للعامل التجاري في تحديد قيمة المصالح السياسية ، رغم طابعها التقليدي ، تمثل إحدى ملامح الاستعمار الحديث . فالحكومة العثمانية بسياستها الموجهة إلى عرقلة ترسيخ وتأكيد تفوقنا الاقتصادي في ليبيا ، والتآمر عليه بامتيازات ممنوحة أو وعود مبذولة لمواطنين من دول أخرى ، وبإزاحتها لأحد الاختيارين أي الاختيار الخاص بالتغلغل السلمي . لم تجعل الاحتلال العسكري حتمياً فقط بل ساعدت على التعجيل به ، موفرة له أحسن الأسباب والمبررات . .

ومن الأمثلة العديدة على التآمر ضد المصالح الإيطالية وعرقلتها ، نذكر أنه في ذلك الوقت كانت تجري عمليات إرساء أعمال هامة ، خاصة بتوسيع الميناء وتطويره ، وقد افهمت حكومة اسطانبول وهي تقرر الإعلان عن العطاء العام ، بأنها سوف تفعل كل ما في وسعها حتى لا يقع العطاء على مواطن إيطالي .

ومنذ شهر يوليو ، وعن طريق حلفائنا ، حاولنا افهام الحكومة التركية ، أنها باستمرارها – على السير في ذلك الطريق ، ستحتم علينا المضي في قراراتنا الجذرية وأنه لتحسين الوضع بين البلدين ، يتطلب الأمر بعض الإجراءات التي من بينها استبدال الوالي ، وهو الملاحق الرئيسي لمصالحنا

---

(١) انظر ما كتبناه في المقدمة حول هذا البنك .

والمتورط بشكل حاسم واضح في سياسة معادية للإيطاليين بحيث لم يكن من الممكن قيام الأمل في توبته عن هذا المسلك توبة مخلصة صادقة(١) .

وكان اهرنتال(٢) على رأس الحكومة النمساوية حينذاك ، والمستشار الألماني(٣) كيدرلين واكتر قد اعترفا بعدالة احتجاجاتنا ، وشرعية مطالبنا . ولكن يبدو من بعض تلميحاتهما أنهما كانا يريان أن جماعة الاتحاديين ، بعد المواقف الوطنية التي اتخذتها وأقامت عليها سمعتها ، لن تجد نفسها في وضع يسمح لها بتقديم تنازلات حقيقية ، دون التعرض إلى إضعاف خطير لتلك الهيبة ، مع احتمال التعرض لسقوط حكمها .

ولم تكن الحكومة التركية تتوفر على أية نية للالتقاء بمطالبنا ، بل كانت تشعر بحريتها في التصرف نحونا حتى فيما يخرج عن القضية الليبية ، كما ظهر ذلك في واقعة دبلوماسية خطيرة .

لمّا كان الباب العالي في حاجة إلى أرصدة مالية ، فقد دخل في مفاوضات مع ألمانيا والنمسا والمجر لرفع نسبة التعريفة الجمركية بواقع ٤,٥ ٪ ، وتم افهامنا ، أنه إذا حصلت موافقة الدول على هذه الزيادة ، فإن الباب العالي ، ينوي أن يضع إيطاليا أمام الأمر الواقع ، ويعمد إلى تطبيق التعريفة الجديدة على البضائع الإيطالية دون أية مفاوضات سابقة .

ولما كانت موافقة الدول قد تم الحصول عليها ، مقابل تعويضات وتنازلات ، فقد كان واضحاً ، أنه حتى في هذه المناسبة لن تكتفي الحكومة التركية فقط بتجنب الدخول في أية مفاوضات أو مناقشات حول التعويضات والتنازلات التي ينبغي أن تقدم لإيطاليا في الخصوص بل ظنت أنه في وسعها

(١) المقصود هنا الوالي إبراهيم باشا الذي ركزت التقارير الدبلوماسية الإيطالية على وجوب اقصائه .

(٢) اهرنتال Aehrnthal Aloys (١٨٥٤ – ١٩١٢) سياسى نمساوي هنغاري شغل وزارة الخارجية ثم رئاسة الحكومة ولعب دوراً رئيسياً في السياسة العالمية في تلك الفترة كما يتضح من هذا الكتاب .

(٣) كيدرلين واكتر Kiderlen-Wa-echter ١٨٥٢ – ١٩١٢ سياسي ألماني . شغل منصب وزير الخارجية الألمانية وكان له دور في أحداث العصر وفي المشكلة المغربية وقضية احتلال ليبيا .

أن تقوم ضدنا بعمل من أعمال الامتهان الواضح بما يؤدي في النهاية إلى الاضرار بهيبتنا في الشرق بأسره ، وهي الهيبة التي تعرضت للاهتزاز الشديد طبقاً لما يذكره قناصلنا بطرابلس الغرب بسبب التسلط على مواطنينا .

وقد كان لإنهاء القضية المغربية نتائج ظاهرة وحتمية على الرأي العام الإيطالي ، كما عبر عنها في الصحافة ، وقد اهتمت الصحافة بشكل واسع بقضية افريقيا المتوسطية ، ولم تخف حتى الجرائد المعتدلة المتحفظة ، أن إبرام الاتفاق الألماني الفرنسي بخصوص المغرب ، ذلك الاتفاق الذي يمنح فرنسا ، دون عائق أو تحفظ ، ما اتفق عليه في المفاوضات مع إيطاليا ، يجعل من المحتم أن نحدد واقعياً وبوضوح ، ومرة واحدة إلى الأبد ، المصالح والحقوق التي اعترف بها لنا. وهو تحديد ، كان من الممكن ، أن يكون سلمياً لو أن الحكومة التركية توفرت على فكرة ورؤيا واضحتين إزاء الوضع ، ولو ادركت أن السبيل الوحيد لتجنب الصدام هو الالتقاء مع إيطاليا بإخلاص .

وكانت الرسائل والبرقيات الواردة من طرابلس تحمل في كل حين أخباراً عن اجراءات تعسفية جديدة ، وهى اجراءات عادية وثانوية إذا نظر إليها كحالات منفردة ، ولكنها إذا أخذت في مجموعها فإنها تشكل خطراً اقتصادياً وسياسياً . هذا في الوقت الذي كانت فيه الأنباء الواردة من العاصمة التركية والتي تؤكدها رسائل سفارتنا ومراسلات الجرائد الأجنبية أيضاً ، تصور الباب العالي في حالة استهانة بنا وتحد لنا . .

إن الاعتبارات العامة لمصالحنا في أفريقيا المتوسطية ، مضافة إلى تلك الأنباء التي تتواتر بأن ليست مصالحنا الإقتصادية وحدها هي المتعرضة للخطر ، ولكن هيبتنا وكرامتنا الوطنية . وقد انتهت كل هذه الاعتبارات إلى أن تقرر حملة حقيقية في أغلب صفحات جرائدنا ، تطلب كلها حل القضية الليبية ، بموافقة واسعة من الرأي العام(١) .

وكان أثر اللهجة التي اتخذتها صحافتنا سواء على طرابلس الغرب أو

(١) كانت هذه الحملة من تدبير حكومة جيوليتي كما أوضحنا في المقدمة .

العاصمة التركية غريباً ومتناقضاً . فقد كان الرأي العام المحدود في تركيا ، والمسيطر عليه بصفة تامة من قبل جماعة الاتحاديين ، قد أخذ هو الآخر في القلق والاضطراب ، فعقدت جلسات (للاتحاد والترقي) تم فيها الاحتجاج على أية تنازلات تقدم لإيطاليا في ليبيا . وحرصت الحكومة على ارسال القوات والسلاح إلى طرابلس وبنغازي ، وهددت بمقاطعة عامة في كافة أطراف الإمبراطورية للبضائع الإيطالية . بل وقعت اشارات مقصودة ، بأنه في حالة قيام الحرب ، سيجري ابعاد جميع الإيطاليين من أراضي الإمبراطورية .

وكان الوضع في طرابلس أكثر تعقيداً . فتقارير قناصلنا قد نبهت إلى حقيقة أن الحكم التركي ليس حكماً شعبياً ولا يظفر بتجاوب بين صفوف العرب ، الذين كانوا قد تعرضوا على الدوام إلى الاضطهاد . . ولم يكن الأمر ليخلو من وجود شخصيات ذات نفوذ ممن لم يكن يبدو عليها الرفض للتفاهم معنا مثل عميد بلدية طرابلس ، حسونة باشا(١) ، سليل الأسرة القرمانللية التي كانت تحكم طرابلس .

ومع ذلك فإن قناصلنا لم يخدعوا أنفسهم في الخصوص . بل افترضوا وقدروا أنه في حالة انفجار الحرب فإن الدعوة إلى التعصب الإسلامي والإيمان الوطني لن تكون عبثاً أو تذهب ادراج الرياح . وفعلاً ، فقد بدأت اللجان المحلية للاتحاد والترقي ، منذ مدة في شن حملة وطنية متعصبة ، ودعت الشيوخ والأهالي العرب إلى الاجتماع بالمساجد للتعبير عن الاحتجاج ضد إيطاليا . وقد كانت الاستجابة في البداية محدودة ، عادية ، ولكنها أخذت تتصاعد وتزداد تدريجياً .

أما مسلك الحكومة التركية فقد كان مختلفاً ، وأخذ بعد ذلك يتغير

---

(١) ينبغى أن ندرس دور حسونة باشا في إطار الأفكار المطروحة حينذاك باحتمال قيام حكم ذاتي في البلاد شبيه بوضع (الباي) في تونس . ولم يزد دور الرجل في هذه المرحلة عن دور (الوجاهة الموروثة) التي لم يعرف عنه أنه أساء استعمالها للاضرار بالمواطنين .

بتغير الأحداث . وقد حاولت في البداية أن تنهج سبيل القوة والتصلب . فقد تقدم القائم بأعمال السفارة التركية بروما ، في يوم ٤ أغسطس إلى وزارة الخارجية . . ونظراً لغياب سان جوليانو . فقد تم استقباله من قبل وكيل الوزارة . حيث أبلغه احتجاجاً تركياً على الموقف العدائي نحو تركيا الذي أخذ يظهر في الرأي العام والبرلمان ، ولم يخفف منه تصريحات رسمية مباشرة صدرت عن الحكومة الإيطالية . وختم حديثه قائلاً أن عدم اتخاذ أى إجراء قوي من جانبنا سوف يؤدي إلى تكدير العلاقات بين البلدين . وقد ذكر له الوكيل دي سكاليو Discaleo أنه لن يقبل هذه اللهجة ؛ وإنه لن يعتبر هذا الاتصال ، أو يتخذ أي إجراء في خصوصه ، ملاحظاً أن تركيا وحدها هي التي تتحمل مسئولية إثارة الرأي العام الإيطالي ، بسبب الأعمال العدوانية المتعددة التي سمحت لموظفيها القيام بها . وبخاصة تلك الأعمال التي قام بها والي طرابلس . .

وقد أبلغ سان جوليانو سفيرنا في العاصمة التركية دي مارتينو وكلفه بأن يتولى افهام وزارة الخارجية التركية بوضوح ، بأنه إذا لم يتغير مسلك الحكومة التركية نحو مصالحنا في طرابلس الغرب ، فإن النتائج سوف تكون أخطر من مقالات الجرائد ، وخطب النواب . . كان حديثنا حديث الوضوح والصراحة . ولكن دون أن يكون له تأثير يذكر . وأنا اهتم هنا بالتنويه به ، دحضاً للتهمة الموجهة إلينا ، بالإقدام على عدوان فجائي لا مبرر له . .

وقد كانت تركيا – طبقاً لما نقله إلينا ملحقنا العسكري مشيراً إلى بطء ، وعدم كفاية الاستعدادات التركية للدفاع عن ليبيا – غير مؤمنة بقدرتنا على التصرف ولا بقوتنا العسكرية . وكانت تحسب أن أى حملة نقوم بها ستتطلب اعداداً طويلاً ملموساً من شأنه أن يمنحها كل الوقت الضروري الذي تستعد فيه للدفاع .

كما لم يكن لتنبيهات بعض السفراء الأجانب ، أى تأثير على الحكومة التركية . في اللحظة الأخيرة فقط ، حين كان أسطولنا أمام طرابلس ، يدخل في عملياته الحربية ، اتجهت تركيا إلى ألمانيا ، ودول أخرى للتدخل

بالوساطة ، ووعدت بتنازلات من مختلف الأنواع ، وأعلنت استعدادها لإصلاح مافات . . ولكن الوقت قد فات ، وكانت الوعود التي بذلت في تلك الأوضاع والظروف دليلاً جديداً على الثقة الضئيلة التي ينبغي أن تكون لنا في تلك الحكومة . .

ومن جهة أخرى ، فإنه خلال كل هذه الفترة الإعدادية التي تبتدئ من يونيو حتى سبتمبر ، رأيت من المناسب أن ادفع إلى الأمام أيضاً ، بحملة تهيئة دبلوماسية لدى الدول المهتمة بهذه القضية ، وهو العمل الذى زادت كثافته حين أصبح احتلال ليبيا ، بالنسبة إلينا قراراً لا يمكن الرجوع فيه ، بل وشيك الوقوع .

وكان علينا في هذا المجال أن نخطو بشيء كثير من الحذر حتى لا نثير الفزع ، أو نتسبب في تعقيد الوضع . وكان الأمر يتعلق بضرورة السعي لحل الوضع الليبي الذي لا يمكن إطالة مداه ، دون الحاق اضرار بمصالحنا وهيبتنا ، ومن غير أن نثير مخاوف أوربا إزاء القضية العثمانية التي كان يخشى أن تكون سبباً في صدام عام . .

كان هناك ، إذن خطر ، في حالة ظهور نوايانا بشكل واضح مكشوف ، في أن تبادر بعض الدول ، إلى تقديم نصائح لنا ، يمكن أن تؤدي إلى وضع الموضوع بكامله ، موضع التفاوض العام ، مما يؤدي إلى اعطاء تركيا الزمن الكافي للاعداد العسكري القوي في الأرض التي نرغب في احتلالها . .

ولذلك فإن التهيئة الدبلوماسية التي هى ضرورية لخلق جو حول حملتنا وعند الشروع فيها ، يتسم بشعور الرضى ، أو على الأقل يتلافى المعارضات القوية المكشوفة ، ينبغي أن تقوم على احاطة الدول علماً بالوضع العسير الذي تجد فيه إيطاليا نفسها ، نتيجة موقف الحكومة التركية ، واشعار هذه الدول بأنه من الممكن أن تضطرنا الظروف عاجلاً أو آجلاً إلى التصرف ، دون أن نحدد شيئاً معيناً في خصوص هذا التصرف الذي نزمع القيام به .

وهكذا ارسلنا التعليمات والتوجيهات المناسبة لسفرائنا في العواصم الكبرى . وقد وجد سفيرنا في لندن المركيز امبريالي Imperiali الطريق مفتوحة أمامه لدى الحكومة البريطانية . بينما لم يكن موقف الصحافة بنفس المستوى من التأييد .

وفي الحديث الذي أجراه سفيرنا مع السير إدوارد جراى Edward Grey(١) الذي كان وزيراً للخارجية في ذلك الوقت ، أبرز السفير الصبر المثالي الذي تحلت به الحكومة الإيطالية وقدمت الدليل عليه ، برغبتها في تجنب التعقيدات دون أن تفلح ، مع ذلك كله ، في اقناع جماعة الاتحاديين بتغير مسلكها المعادي والذي كان يبدو أحياناً بشكل ظاهر وأخرى في شكل خفي . بل إن هذه النزعة العدائية قد أخذت تزداد خطورة على الدوام ، بحيث أن حكومتنا لم تعد تجد نفسها قادرة على مقاومة الرأي العام ، المطالب بحماية المصالح والكرامة الوطنية .

جرت هذه الاتصالات يوم ٢٦ يوليو . وتقبلها جراى قبولاً يتسم باللطف والمجاملة ، وصرح بأن تلميحات سابقة ، قد أطلعته على صعوبة وضعنا ، وأن دراسته لهذا الوضع قد اقنعته بأن احتجاجاتنا قائمة على أسس ثابتة . فإذا اخفقت إيطاليا ، في كل محاولة ممكنة ، لحماية مصالحها بالوسائل السلمية ، ووجدت نفسها مضطرة إلى العمل الحربي ، فإن انجلترا لن تكتفي بمجرد عدم المعارضة ، ولكنها ستقدم عونها وتعاطفها المعنوي ، محتفظة ، للوقت المناسب ، بمكاشفتها للحكومة التركية . بأنه لا يمكنها أن تنتظر من إيطاليا تصرفاً مغايراً نظراً لموقفها الخاطئ ازاءها . ولا حظ جراى أيضاً ، على أساس من النصيحة الودية الشخصية ، أنه يبدو له من الضروري أن تكون عملياتنا المتوقعة مبررة بخرق ظاهر بارز لحقوقنا ، أو بنية ظاهرة من جانب تركيا لوضع طرابلس الغرب في موضع أدنى من بقية الدول الأخرى . وقد ألح كثيراً على هذه النقطة خاصة ، بقصد إبعاد أى مظهر من شأنه أن يوحي بأن تصرفنا قد أملته وحددته رغبتنا في الحصول

---

(١) ادوارد جراى ١٨٦٢ – ١٩٣٣ من عائلة ارستوقراطية انجليزية عريقة . شغل منصب وزارة الخارجية البريطانية ١٩٠٥ – ١٩١٦ ولعب دوراً هاماً في أحداث هذه الفترة . ترك عدة مؤلفات منها مذكراته بعنوان خمسة وعشرون عاماً Twenty five years .

من تركيا على وضع اقتصادي قائم على مصالح خاصة ، ذلك أن هذا المظهر سيجعل من الصعب عليه أن يدعم أمام البرلمان مشاعر التعاطف والمساندة المعنوية التى ينوي أن يقدمها إلينا ، ذلك لأن انجلترا قد احتفظت دوماً بمبدأ الباب المفتوح ، في كل ما يتصل بالمجال الإقتصادي ، حتى في اتفاقياتها مع فرنسا ، بخصوص المغرب .

هذه المواقف من جانب انجلترا ، ترجع – بالإضافة إلى الصداقة القديمة بين البلدين والاتفاقيات التى تمت بينهما حول أفريقيا المتوسطية – أيضاً إلى اعتراف الحكومة الإنجليزية ، بحكم خبرتها الواسعة بالشئون الإستعمارية ، باستحالة الوصول إلى أى حل آخر . وقد تأكدت هذه المواقف الودية حتى اللحظة الأخيرة . وفعلاً ، فإنه في يوم ٢٤ سبتمبر ، أي قرب دخولنا مرحلة العمل الحربي ، وحين قام السفير التركي ، بتعليمات من حكومته ، بالاتصال بوزارة الخارجية ، ملتمساً تدخل انجلترا ، وتقديمها النصح إلينا بالاعتدال . أجابه الوزير جراي أنه طالما كان الأمر يتعلق بشئون إيطالية تركية ، فإن الحكومة البريطانية لا تنوي التدخل بأي وجه من الوجوه حتى ولو ذهبت إيطاليا ، إلى أبعد النتائج ، وأقدمت على احتلال طرابلس الغرب . ولكن موقف الصحافة البريطانية كان أكثر غموضاً وتردداً . فقد اعترفت بعض الصحف بصحة الأسباب التي أثارت احتجاجاتنا، ولكنها كانت تبدي معارضة لتشجيع أى اجراءات ارغامية ، خوفاً من النتائج التي سوف تترتب عليها بالنسبة للوضع الداخلي التركي المهزوز . كما كانت تتوقع مقاومة مريرة مقرونة بإجراءات انتقامية ضد المصالح الإيطالية في الأطراف الأخرى من الإمبراطورية . كما كانت ثمة جرائد ليبرالية وراديكالية تبدي عداء حاسماً ، ذاهبة إلى حد استعمال اللهجة العنيفة . وقد علمت أنها صحف متأثرة بالنفوذ الألماني باعتبارها مساندة للمشروع الذي كانت تحميه بعض الفئات السياسية ، الإنجليزية ، والداعي إلى قيام تفاهم مع ألمانيا . .

وكان موقف فرنسا نحونا ودياً تاماً . وهي الدولة التي كان من اللازم أن تظهر لها حقوقنا وتصرفنا في ليبيا أكثر مشروعية وتبريراً ، وذلك باعتبار

أن الوضع العام في أفريقيا المتوسطية ، والوضع الخاص الذي كانت توجد عليه إيطاليا إنما هما في أغلبهما نتيجة مباشرة سواء للسياسة الفرنسية في المغرب ، أو الاتفاقيات التي تمت منذ وقت طويل ، وتأكدت دوماً ، بين إيطاليا وفرنسا .

ولقد فهمت الحكومة الفرنسية جيداً ، وقبلت بلا تحفظ ، بأن الحل النهائي الذي انتهت إليه قضية المغرب بالاتفاقيات الأخيرة مع ألمانيا ، يفتح أمام إيطاليا بشكل تام ، طريق حل قضية ليبيا .

وكان سفيرنا تيتوني Tittoni الذي كانت له مشاركة كبيرة ، في المفاوضات الخاصة بحقوقنا في ليبيا حين توليه وزارة الخارجية ، قد حصل مؤخراً على تصريحات مباشرة ومحددة من الوزراء (بيكون Pichon) وجروبي Gruppi تتصل بإخلاص فرنسا ووفائها للاتفاقيات المبرمة في سنة ١٩٠٢ .

وقد أجرى يوم ٢٢ سبتمبر محادثة جديدة مع وزير الخارجية دي سلف De Selves ، وقد صرح له هذا الأخير بأنه يمكننا الاعتماد ، في تصرفنا بطرابلس الغرب ، على وقوف فرنسا غير المشروط إلى جانبنا . وأضاف أنه بالنظر لما يدور من أحاديث عن توقع طرح قرض تركي جديد في فرنسا ، فإن الحكومة الفرنسية لن تعطي موافقتها على ذلك، حتى تحل القضية الطرابلسية حلاً تاماً . وأعلن دلكاسيه Delcasse لسفيرنا تيتوني أن كل العطف وكل الأصوات تقف إلى جانب إيطاليا .

وقد انعكس هذا الاتجاه الودي من جانب الحكومة الفرنسية على الصحافة الفرنسية التي تابعت حملتنا بتأييد وتعاطف إذا استثنينا حادث (منّوبة) (وقرطاج) . .

حتى الحكومة الروسية التي أبلغت حوالي أواخر أغسطس بقرب تحركنا نحو طرابلس الغرب ، أتخذت هى الأخرى موقفاً ودياً عبر عنه وزيرها للخارجية نيراتو Neratow . وقد اعترفت ، خلال الاتصالات التي أجريت بها ، بحقنا في التصرف طبقاً لاتفاقيات راكونيجي Raconigi .

وكان إيسولسكي Iswolsky الذي شاركني وتيتوني عقد تلك الاتفاقيات في سنة ١٩٠٧ ، يشغل حينذاك منصب سفير روسيا في باريس . وقد تحدث في الموضوع من جديد مع تيتوني ، وبعد أن استمع إلى ايضاحاته ، صرح بإمكان أن نتصرف على النحو الذي يروق لنا ، مضيفاً قوله : ولكن عليكم أن تحذروا من أن تجدوا بين أذرعكم فجأة حطام تركيا ، وضرورة تدخل أوربي في البلقان . .

وقد عبرت الصحافة الروسية فيما بعد عن مثل هذه المخاوف ، مقدرة أنه بعد ثلاثة أعوام من قيام جماعة الاتحاديين ، لم يسجل سوى الإخفاق والكوارث في البوسنة والهرسك وكريت والبانيا وفي كل مكان . وهي تخشى أن يكون احتلالنا لطرابلس الغرب ، القطرة التي تفعم كأس الكبرياء التركية العامة ، فتدفع الحكومة لأن تلقي بنفسها في أية مغامرة خطيرة في البلقان أو في إيران ، من أجل استعادة الهيبة المفقودة .

وفي كل هذه المواقف التي اتخذتها الدول الثلاث بهذه المناسبة ، لم يكن – بالإضافة إلى مشاعر المودة نحونا والوفاء للالتزامات المبرمة – ليغيب نوع من الموجدة تجاه حكومة الاتحاديين التي ألقت بنفسها في أحضان الألمان ، والنظر إلي أنه من الملائم سياسياً أن تفطن تلك الحكومة بأن الحماية الألمانية لها يمكن أن تكون غير فعالة حتى في مواجهة عضو واحد من أعضاء الحلف الثلاثي . .

وتقدير الوضع الخاص الذي يحيط بألمانيا والنمسا ، وبصفة خاصة الأولى منهما ، بين التحالف مع إيطاليا ، والصداقة والمصالح مع تركيا ، اقنعني ، وسان جوليانو بأنه من المناسب ، أن يؤجل إلى أقصى حد ممكن ، ابلاغ حليفتينا بنوايانا ، وتوقع الإقدام على تنفيذها ، لأسباب أعلناها فيما بعد بصراحة . وقد اعترف نفس اهرنتال بصوابها وشرعيتها ، حين رأينا ، في أواخر سبتمبر ، من المناسب ابلاغهما بها ، في النهاية .

لقد أردنا أن نوفر عليهما في وقت واحد مضايقة جدية ، ونحمي أنفسنا ضد التدخلات التي مهما كانت بواعثها الودية وغاياتها ، إلا أنها ستعقد من وضعنا الخاص .

لقد أبلغ اهرنتال من قبل سفيرنا (دافرنا D' Aavrna) وأحيط علماً بأسباب تحركنا ، فأظهر أنه يقدر الأمر تقديراً تاماً . كما أبدى الرضى عن اتجاهنا الذي صرحنا به ، وهو حصر القضية في نطاق البحر الأبيض المتوسط ، والامتناع – قدر الإمكان – عن أعمال من شأنها أن تثير انعكاسات في البلقان . ولكنه ألح على الخطر في عدم تجنب مثل هذه الانعكاسات آخذاً في الاعتبار الوضع الداخلي في تركيا ومركز جماعة الاتحاديين . وكصديق وحليف لإيطاليا كان يرى من واجبه أن يلفت نظر حكومتنا إلى ذلك راجياً منها تقدير خطورة المسئولية التي يمكن أن تتعرض لها . وطلب من جهة أخرى ، بعض الوقت الكافي للتفكير حتى يقدم بعد ذلك تقريره إلى الإمبراطور الذي يختص وحده بتقرير الموقف ، أنه سيقوم بعد ذلك بإبلاغنا بالقرار الذي تتخذه الحكومة . وقد وضعت الأحداث النمسا ، بعد ذلك أمام الأمر الواقع . وحين سلمنا الكونت اهرنتال يوم ٢٩ سبتمبر الجواب الذي تحفظ عليه ، صرح بأن حكومته لابد أن تعبر قبل كل شيء عن الأسف عن التخلي السريع من قبل الحكومة الإيطالية عن العمل الدبلوماسي ؟ ولكن الحكومة النمساوية – المجرية تعتبر أنه من حق إيطاليا صديقتها وحليفتها أن تتصرف بالطريقة التي تراها أكثر ملاءمة لها لحماية مصالحها الخاصة . ولن تقوم بإثارة أية مصاعب تجاه عملها في طرابلس الغرب . وختم قوله موجهاً انتباهنا إلى النتائج والإنعكاسات المحتملة لتحركنا على قضية البلقان ، مذكراً بأن المعاهدة الثلاثية قائمة على الاحتفاظ بالوضع القائم في تركيا الأوربية ، معبراً عن ثقته في أن إيطاليا ستتخذ كل الإجراءات المناسبة لحصر هذا العمل في البحر الأبيض المتوسط والحيلولة دون وقوع اضطرابات في البلقان .

وقد حرصنا في اتصالاتنا التي أجريناها مع النمسا وألمانيا أن نربط ، بطريقة ما ، القضية الطرابلسية ، بالتجديد المنتظر للحلف الثلاثي ، وذلك لاشعار فيينا وبرلين بأن أى اتجاه معادٍ وغير ودي يتخذانه نحونا سيعرض الحلف للخطر الجدي . .

ولقد كان الوضع الألماني أشد تعقيداً ودقة ، من الوضع النمساوي .

ذلك أن ألمانيا بعد أن قامت خلال السنوات الماضية ، ببذل جهود دؤوبة وناجحة لجذب تركيا إلى الدخول في فلك الحلف الثلاثي، تجد نفسها الآن ، في مواجهة صراع ، وشيك الانفجار ، بين تركيا وبين حليفة قديمة لها .

لقد كانت الصداقة التركية الألمانية ثمرة جهود دبلوماسي ألماني عظيم هو البارون مارشال Marshall وكانت الحكومة الألمانية تعول عليه في البحث عن حل سلمي للقضية . وقد كنا أكثر اتصالاً بالبارون مارشال في العاصمة التركية منا بالمستشار الألماني في برلين .

وفي يوم ٢٦ سبتمبر ، وصل مارشال إلى اسطانبول عائداً من برلين ، حيث تلقى بالتأكيد تعليمات وأجرى مشاورات . وفي محادثاته التي أجراها مع القائم بأعمال السفارة دي مارتينو عمل كل ما في وسعه ، على أن يقطع علينا الطريق ، وإن كان ذلك بطريقة ودية .

لقد استدعاه الوزير الأكبر فور وصوله ، طالباً الوساطة الألمانية ، ومحملاً في الوقت نفسه ألمانيا مسئولية الأوضاع ، ومتمسكاً بأن القضية الطرابلسية ليست إلا نتيجة للموقف الألماني في المغرب. وقد أنكر مارشال ذلك بقوة – على حد قوله لسفيرنا دي مارتينو – ملقياً المسئولية على جماعة الاتحاديين الذين لم يأخذوا بنصائحه في عدم اغضاب إيطاليا فيما يتصل بمصالحها في طرابلس الغرب . وعلى كل حال فقد أصر الوزير الأكبر على الوساطة الألمانية ، معلناً استعداده لتقديم كافة التنازلات التي تطلبها إيطاليا ، منعاً لسقوط حكم جماعة الاتحاديين وقد رد مارشال عليه قائلاً : بأنه سيحيل الأمر إلى برلين .

ما هو الرد الذي تلقاه من برلين ؟ لا ندري ، غير أنه في حديث حاسم آخر ، مع دي مارتينو بدا واضحاً أن مارشال قد وعد الوزير الأكبر بأن يبذل كل محاولة لايجاد حل على الصعيد الإقتصادي . وقد حاول كثيراً إقناعه بسلامة الفكرة . فقد كان يرى أن احتلالنا لليبيا سيؤدي إلى انفجار ثورة فورية في تركيا ، وسقوط جماعة الاتحاديين ، وما يستتبع ذلك من اضطرابات ضد الجاليات الأوربية ، وسيدفع هذا الأمر بالضرورة

إلى إرسال سفن انزال إيطالية ، ومن دول أخرى . بما يؤدي في النهاية إلى فتح ملف (المسألة الشرقية) وقد أبلغه سفيرنا ، استناداً إلى معلومات أخرى متوفرة لديه ، بأن هذه المخاوف مبالغ فيها . وقد أثبتت الوقائع صحة قوله . بينما عبر مارشال من جانبه عن اقتناعه بعدم تحرك دول البلقان . وهو الأمر الذي أخطأ في تقديره كما أظهرت الأحداث فيما بعد .

وقد ألحّ مارشال على وجهة نظره ، مقدماً ضمانات وتأكيدات حول التنازلات الإقتصادية . ولما أجابه دي مارتينو بأن ثقة إيطاليا قد نفدت ، وأن القضية قد تحولت الآن عن موضعها ، وصارت الآن متصلة بقضية التوازن في البحر الأبيض المتوسط ختم مارشال القول بالحاحه الدائم على أن لا نأخذ على عاتقنا مسئولية خطيرة من هذا النوع .

وفي اليوم السابق لبدء الأعمال العدائية ، دعا وزير الخارجية الألمانية كيدلرن واكتر سفيرنا (بانسا Pansa) وحاول أن يدفعه إلى اقناع الحكومة الإيطالية بعدم إعلان الحرب على تركيا ، واضعاً أيضاً أمامنا أخطار الإضطرابات البلقانية وتمزق الإمبراطورية العثمانية .

كل هذه المحاولات الرامية إلى إيقاف عملنا زادت من ثباتي على موقفي في الاتجاه القاضي بتجنب أية مهلة بين نيتنا الظاهرة في العمل وأقدامنا عليه من شأنها أن تتيح الوقت للتدخل بالنصائح من أية جهة من الجهات . .

ولا مندوحة من تكرار القول ، بأن وضع ألمانيا كان في غاية الدقة والحرج ، بسبب التزاماتها بحماية جماعة الاتحاديين وإن كانت هذه الالتزامات ذات طابع عام . وقد كان من المفهوم الواضح ، الذي لا اعتراض عليه ، أن تقوم بمحاولات لكسب المزيد من المنزلة لديهم بحل قضية ليبيا حلاً ودياً . وقد حاول مارشال الوساطة ، خلال يوم ٢٧ سبتمبر ، وهو اليوم التالي لتقديم انذارنا . وبعد ذلك بثلاثة أيام ، جاء الرد غير المقنع من جانب تركيا ، وأعقبه إعلان الحرب من جانبنا . وبعد هذا الأمر الواقع ، تصرفت الحكومة الألمانية تصرفاً يتسم بالإخلاص لنا .

وقد تولى جانب كبير من الصحافة الألمانية ، وكذلك الصحافة النمساوية

شن حملة عنيفة من التشهير بإيطاليا طوال مدة الحرب تقريباً . وكان لدي من الأسباب ما يبرر اقتناعي بأن هذه الحملة تمثل محاولة لبعض المصالح التي كانت ترغب في استبدال إيطاليا بتركيا في الحلف الثلاثي . ولم تكن الحكومة الألمانية لتشاطرهم هذا الرأى ، بل أنها ألحت علينا في التجديد المبكر للحلف .

• إلى جانب السرية ، التي كنت اعتبرها ضرورية للاعداد للحملة ، وهى السرية التي أحسن المحافظة عليها حتى اللحظة الأخيرة ، اشترك عامل آخر هو فصل الصيف الذي أبعد سفراء الدول الكبرى عن روما فحجبناعن الفضول ، وتلك الاتصالات التي يغدو من المستحيل معها عدم خيانة الفكرة الذاتية . وقد تفاهمت مع جوليانو بأن نتذرع بحجة العطلة الصيفية ، فيقيم هو في (فيوجي) أو (فيلا مبروزا) بينما أقيم أنا في (كافور) أو (باردونيكيا) ، حتى نظهر أنه ليس هناك شيء غير عادي على بساط البحث . .

واذكر ، أن أكثر الجرائد تحمساً للقضية الليبية كانت تلومني بقسوة ، وتستنكر ذلك البعد عن العاصمة وعدم الاتصال بوزير الخارجية ، وبقية الوزراء ، في مثل ذلك الظرف الدقيق . ولكن النقدات الجائرة التي كانت توجه إلي كانت تملأ نفسي غبطة وسعادة كبرى إذ كانت تظهر أن خطتي في العمل قد نجحت نجاحاً تاماً ، وساهمت أيضاً في تبديد شكوك الحكومة التركية التي أخذت فيما بعد ، على حين غرة تقريباً حين فوجئت بانذارنا . .

وقد تم أيضاً الاعداد للحملة العسكرية بسرية وسرعة . لقد كان توقع قيام ايطاليا بعملية حربية ، فيما وراء البحار موضع اعتبار في أوضاعنا العسكرية . وقد درست كل التفاصيل اللازمة لتشكيل فوري لحملة انزال وفرغ من تحديدها منذ مدة .

وقد أصبح الأمر متصلاً ، إذن ، بتقدير الأحجام اللازمة لعملية محددة وتحريكها طبقاً لما هو مقرر من قبل .

وفي شهر أغسطس استدعيت لمقابلتي القائد العام للجيش الجنرال بولليو

Pollio ، وكلفته بدراسة قضية احتلال ليبيا ، وتقدير العدد المطلوب من الجنود لتنفيذ هذه العملية وأوصيته بأن يقدر ذلك بشيء من التوسع .

إن القوات النظامية في عاصمتي طرابلس الغرب وبرقة لم تكن تزيد على ثلاثة أو أربعة آلاف جندي. ولكن ينبغي أن نضع في تقديرنا السكان العرب الذين يشتهرون بنزعتهم الحربية الفارطة ، وبخاصة تلك القبائل البدوية المقيمة بالدواخل ، المعتادة على قساوة حياة الصحراء والتي تعيش في حالة حربية دائمة . وهم عرضة للتأثر بالنعرات العصبية التي سيلجأ الأتراك إلى إثارتها في نفوسهم دون ريب . ثم إن في برقة ، تنظيماً عسكرياً حقيقياً بزعامة شيخ السنوسية في الكفرة والجغبوب(١) . وعلى الرغم من أن السنوسيين لم يكونوا على علاقات طيبة مع الأتراك ، فلا سبيل للاطمئنان إلى هذا الوضع أو الركون إليه ، ولن يكون من العسير كما أثبتت الأحداث فيما بعد ، إمكان توجيههم ضدنا . .

وقد كان من قصدي ، لأسباب ذات طابع تنظيمي عام، أن تتم عمليتنا هذه بعدد كبير من القوات، حتى نزيح منذ البداية أى شك حول النتائج . اعتقاداً مني أنه بهذه الطريقة سيتم بسهولة الاستسلام للأمر الحتمي سواء من جانب السكان المحليين ، أو من الجانب التركي . ولذلك ، فإنه عندما حمل أبي الجنرال بولليو نتائج دراسته التي يرى على أساسها أن حملة تتكون من عشرين ألف جندي كافية ، طلبت منه أن يضاعف العدد ، وينقله إلى ما يقرب من أربعين ألف جندي . وفي الواقع أن حملتنا قد تجاوزت في مرحلة ما من الحرب الثمانين ألف رجل(٢) . .

وقد شكل القسم الأول من الحملة من فيلق وفرقتين وقوات إضافية والخدمات التجهيزية بشكل وافر . وقد راعينا في تشكيل هذه الحملة ، بهذه الطريقة عدم ارباك أي تحريك عام للجيش يتم وقوعه في وقت مصاحب

---

(١) كان شيخ السنوسية في هذه الفترة المجاهد أحمد الشريف .

(٢) يستطيع أن يقارن القارىء بين هذا العدد النظامي وعدد أفراد الحاميات التركية النظامية الذى أورده جيوليتى نفسه في الفقرة السابقة . ويظهر رفع العدد بسرعة في المرحلة الأولى خيبة أمل وفشل واضح في المخططات التى أحبطها المجاهدون الوطنيون الليبيون .

للحملة . وكانت الأقسام التي تتألف منها ، أي الألوية ، والفصائل ، والبطاريات إلخ وحدات منظمة تنظيما خاصاً بوقت السلم جرى تدعيمها تلاؤماً مع الظرف .

وكان الجنود يتكونون من مجندي دفعة ١٨٩٠ ممن أتموا تدريبهم العام ، مضافاً إليهم دفعة ١٨٨٨ التي دعيت خصيصاً . كما كان بها رجال من دفعة ١٨٨٩ الذين كانوا على وشك أنهاء الخدمة العسكرية ولكنهم تطوعوا ، وطلبوا المشاركة في الحملة ، كما جرى تزويدها ، وبشكل وافر ، بالوسائل التي تساعدها على التوغل البري مسافة يومين أو ثلاثة أيام والدفع ببعض الوحدات الصغيرة ، إذا لزم الأمر ، بضعة مراحل نحو الداخل . .

وقد قسمت هذه القوات إلى فوجين ، الفوج الأول موجه للدخول الفوري المباشر في العمل الحربي ، وهو يتكون من فرقتي مشاة ، وفصيلتي فرسان وتسع بطاريات ميدان ، والحق بها من القوات الإضافية لواءان من الهدّافين (عسكر بوريشة) وثلاث بطاريات جبال ، وفرقتا مدفعية حصون والخدمات المختلفة الأخرى . وبصفة اجمالية كانت تتكون من ٢٢٥٠٠ رجل وستة آلاف حصان واثنتين وسبعين قطعة مدفعية وثمانمئة عربة . أما الفوج الثاني ، فيكرر نفس التوزيع ، وإن كان على نحو أقل حيث يتكون من ١٣٢٠٠ رجل و٣٠ قطعة مدفعية . ويتكونمجموع قوات الحملة من حوالي ٣٦ ألف رجل تقريباً . وقد زودت ألوية المشاة والهدافين بمدافع رشاشة جبلية ، كما كانت تتوفر للحملة وسائل جوية ، منها أربع طائرات وأظن أن هذه الوسائل العسكرية قد استعملت حينذاك للمرة الأولى(١) . واختيرت نابولي قاعدة عامة للحملة . أما القواعد الثانوية . فقد أقيمت بمواقع الانزال . .

وعندما أبحر الفوج الأول ، كون قافلة تتكون من اثنتين وثلاثين باخرة ، عبئت ثلاث وعشرون منها في نابولي وتسع بواخر في باليرمو .

(١) المعروف أن الطيران استعمل للمرة الأولى في أغراض حربية في حرب ليبيا .

بالإضافة إلى بواخر إضافية ، وسفينتي نقل للجرحى ، وسفينتي مستشفى ، وأخرى للاجئين وأخريات للجر .

أما بالنسبة للفوج الثاني فقد تم استخدام اثنتي عشر باخرة ، وركب قسم من قواته في كاتانيا . وقد تم تزويد الحملة بشكل وافر بالمواد التموينية والذخيرة والوسائل اللازمة للأعمال الهندسية ومنها جسور الإنزال اللازمة في ساحل لا تتوفر به موانئ إلا بطرابلس ، كما أنشئت خدمة خاصة للمياه تتكون من تشكيلات من الحفارين وكل اللوازم الأخرى حتى لا يتعرض الجنود في تلك البلاد الحارة إلى نقص في أى شيء .

وعندما تحركت الحملة ، عملنا ، بعد تركيز سريع لقواتنا البحرية في ترانتو وسيراكوزة ، على تحريك أسطولنا بكامله حتى يضمن لها الحماية التامة ، والتصدي لأى حادث يعرض لها .

وفي هذا الخصوص يحسن الرد على نقد خاطئ ، وجه حينذاك إلى عملياتنا البحرية ، من قبل بعض النفوس المعتادة على المحاربة في الفراغ . كنا على علم وقد توفرت لنا معلومات دقيقة من قنصلنا ، أن الأسطول التركي كان موجوداً عند اندلاع الحرب ، في بيروت ، حيث تحرك من هناك على الفور . وقد رأى بعضهم ، أنه كان على أسطولنا أن يتعقبه ، ويغرقه ، وهو عمل كان يمكن أن يتم بسرعة ، إذ كان الأسطول المعادي يتألف من بارجتين كبيرتين قديمتين ، ومن طرادين وبعض سفن الطوربيد ، فهو أضعف وأقل من أسطولنا . ولكنني كنت أنظر إلى هذه العملية بأنها عملية لا جدوى منها ، وأنها تنطوي على المجازفة في نفس الوقت . وكنا بدخولنا للحرب قد أعلنا بصراحة ووضوح لجميع الدول المهتمة بالامبراطورية العثمانية أن هدفنا الوحيد هو احتلال ليبيا ، وعدا ذلك ، فليست لنا نية إلحاق أى ضرر بتركيا ، كما ننوي تجنب أى عمل من شأنه أن يجر مضاعفات وتعقيدات . وعلى هذا ، فإنه إذا شرعنا في حملتنا بتعقب الأسطول العثماني لاغراقه في بحر إيجة ، بعيداً عن مواقع هدفنا الأساسي المعلن عنه ، فإننا سنكون عرضة للاتهام بالاخلال والتقصير ، إن لم يكن في التزاماتنا ،

فعلى الأقل في تصريحاتنا وبياناتنا . وسيثير هذا التصرف ، بلا ريب ، التذمر ، ويهيئ لأية دولة ذريعة لإثارة المضاعفات والتعقيدات التي كان من مصلحتنا الأولى تجنبها في ذلك الوقت نظراً لانغماسنا في مشاكل أخرى .

ومن جهة ثانية ، فإن حملة من هذا النوع ، يمكن أن تنطوي على المجازفة ، لا بسبب التهديد الذي يمكن أن يشكله ذلك الأسطول العثماني ولكن بسبب احتمال وقوع أحداث غير مباشرة .

اذكر أننا تلقينا إشعاراً من بيروت ، بأن الأسطول التركي وهو يخرج من الميناء ، قد اتجه نحو الجنوب الغربي ، الأمر الذي يوحي بأنه متجه إلى برقة ، ولكن علم بعد ذلك أنه قد غير اتجاهه ، وتحول نحو الدردنيل . والتعرض لهذا الأسطول ، في رحلته من بيروت إلى الدردنيل ، داخل التعاريج والمسالك الملتوية في بحر إيجه ليس بالأمر السهل ، طبقاً لآراء العارفين . ثم أنه من الممكن أثناء تورط قواتنا البحرية في مثل هذه المطاردة ، أن يقوم العدو الذي يملك طرادات سريعة حديثة الشراء ، يعتقد أن بعضها يرسو في ميناء بريفيزا Prevesa غير بعيد عن خطوط سير حملتنا ، بمحاولة توجيه ضربة خاطفة ، تصيب إحدى وسائل نقلنا ، فتغرقها . وإذا تجاوزنا الأثر الذي سوف يكون لمثل هذا الحادث على الرأي العام الإيطالي الذي وضع أعصابه من جديد ، موضع الامتحان والتجربة ، بعد ستة عشر عاماً من حرب الحبشة ، فإن مثل هذه الخسارة سوف تكون لها نتائج خطيرة ، باعتبار الفارق الكبير الضخم من قواتنا وقوات العدو ، وباعتبار أن وقوعها في مستهل الحملة مدعاة للأسف الشديد . وسيضطرنا هذا العمل ، لأسباب لا يمكن تجاوزها ، إلى تكدير صفو السلم في أوربا . وثمة عيون ناقمة مصوبة إلينا . في مثل هذه الحالات يتحتم تجنب أي حادث يبرر لها اتهامنا بالطيش وعدم الكفاءة .

رغم أن مثل هذه الأعمال القوية الحازمة التي التزمنا بها في حملتنا ، تثير ضيق المصالح التي تتضرر منها ، إلا أنها تنتهي بفرض احترامها ، إذا ما أحسن تسييرها . الأمر الذي يتوفر لنا مثال واضح عليه ، في تلك المناسبة ذاتها ، وهو ماثل في تلك اللهجة التي التزمتها الصحافة الأجنبية

التي اتهمتنا في الأيام الأولى ، بل وطعنتنا ولكنها انتهت إلى تغيير لهجتها بسرعة ، بعد أن لاحظت استقامتنا على الطريق الذي نسلك، وقرب وصولنا إلى الهدف المقصود .

في هذه الأثناء ، وفي النصف الأول من سبتمبر ، أخذت الأحوال في طرابلس تكتسب خطورة بسبب الشك المتزايد حول قرب وقوع عملية حربية نقوم بها . وفي مدينة طرابلس ، وجد المشاغبون من أعضاء الأتحاد والترقي الفرصة سانحة للقيام بعملية مزدوجة . فهم من جهة يجهدون أنفسهم في إثارة السكان والعمل على جر شيوخ القبائل والقرى إلى فلكهم . . وكانوا يعقدون لهذا الغرض ، عدة اجتماعات ورغم أن أحسن عناصر البلاد ، ممن كانت لهم علاقات تجارية مع الإيطاليين كانوا يبدون اعتدالاً واضحاً إلا أن هؤلاء الأعضاء قد نجحوا في تكوين تيار معاد لنا ، بخاصة بين الطبقات الشعبية .

ومن جهة أخرى ، فإن هؤلاء المشاغبين ، قد ظلوا على صلة دائمة بالحكومة التركية واللجنة المركزية في اسطانبول التي كانوا ينقلون إليها خلاصة هذه الاجتماعات ، مؤكدين العزم الثابت للسكان على البقاء في نطاق الإمبراطورية العثمانية . وأنهم مستعدون ومصممون على بلوغ هذا الهدف ، بأية تضحية . وكانوا يطالبون بتحصين مدينة طرابلس ، وارسال السلاح والذخيرة ، كما كان يجري اعداد احصائيات بعدد السكان العرب في الدواخل ، يقدرون على أساسها القادرين على حمل السلاح والمساهمة في عملية دفاعية قوية رادعة لاي هجوم بما يقرب من مائة ألف رجل .

وكانت الحكومة واللجنة المركزية في اسطانبول تردان بتشجيع تلك الاستعدادات والوعد بأن يقدم إليهم على الأقل مائة ألف بندقية وبعض المدافع . وارسال لجنة برئاسة نسيم باشا الوالي السابق ببغداد للقيام فوراً بعمليات تحصين المدينة والميناء والمواقع الرئيسية من البلاد .

وكان علينا أن ننشغل حينذاك بشيئين ، ، وهما ضمان سلامة الحالية

الإيطالية الكبيرة بطرابلس وبقية الجاليات الأوربية أيضاً ، ثم الحيلولة دون ارسال الأسلحة والذخيرة التي يهددون بارسالها .

ولم يكن الوقت قد حان ، للقيام بتظاهرات أو مواقف من شأنها أن تعجل بانهيار الأوضاع ، ولذلك أذنت للبحرية بمرابطة بعض السفن في سيراكوزة ، واستعدادها للسفر إلى طرابلس، عند أول إشارة .

وكان من المستبعد لدينا ، أن يقوم الباب العالي ، بتحقيق كل ما تطلبه طرابلس من توفير لوسائل الدفاع . ولكن كان من المؤكد لدينا ، أنه سيقوم بتقديم بعض الشيء . وفعلاً ، أبلغنا ملحقنا العسكري في اسطانبول في منتصف سبتمبر ، أنه يجري شحن السفينة (درنة) بما يقرب من عشرة آلاف بندقية ، وذخيرة كبيرة ، وبعض المدافع ، مع التموين والملابس . وقد سافرت هذه الباخرة فعلاً إلى طرابلس ، وأصدرنا الأوامر بالتعرض لها ، وقطع طريقها ، الأمر الذي كان من حقنا أن نقوم به ، إذ أن وصولها قد اتفق مع انذارنا ، ولكنها للأسف ، تمكنت من الإفلات من حصارنا ومراقبتنا . .

وكان الوضع الدبلوماسي أيضاً ، يدعو إلى التعجيل بالحملة . فقد كان واضحاً كل الوضوح ، أن قضية المغرب تتجه إلى الحل السلمي ، بل تم فعلاً توقيع الاتفاق المبدئي بين فرنسا وألمانيا في ٢٣ سبتمبر . . ومن جهة أخرى فقد كان ثمة ما يدعو دوماً إلى التخوف من تراجع بعض الدول التي اعترفت حتى ذلك الوقت بمبراراتنا المعقولة . يضاف إلى ذلك ، ما نقل إلينا من فيينا من حديث اهرنتال مع الدبلوماسيين الأجانب الذي أظهر فيه أسفه لما يقع في إيطاليا بخصوص قضية طرابلس . إذ يرى — حسب رأيه — أن الوقت غير مناسب لإثارة هذه المشكلة .

وكان ينبغي قبل كل شيء أن اتحدث إلى الملك ، وأحصل على إذنه بدعوة بعض الدفعات ، والقيام بعملية فورية .

كنت أقيم (بكافور) وكان الملك مقيماً في (راكونيجي) ولتجنب الأوهام التي ستحاك عن هذه الزيارة التي لن تغيب عن متابعة الجرائد ،

إذا مررت بتورينو ، طلبت أن يرسل إلى القصر سيارة إلى كافور . وعرضت على الملك الوضع ، وحصلت على موافقته على أعمالنا وكل المراسيم المتعلقة بها .

قابلت الملك يوم ١٧ سبتمبر . وفي يوم ١٨ منه ، وأثناء عودتي إلى كافور ، ابرقت إلى سان جوليانو وسبنجاردي Spingardi وليوناردي كاتوليكا Leonardi Cattolica اطلب إليهم التعجيل بالاستعدادات ، ملحاً على مواصلة العمل في سرية مطلقة وعن طريق أشخاص موثوق بهم ثقة تامة . وقد رأى رئيس القيادة العامة ، الجنرال بولليو ضرورة دعوة دفعة ١٨٨٨ التي كانت مسرحة . وذلك لضمان المرونة اللازمة لتشكيل هيئة الحملة حتى لا تضعف قوة الألوية التي لا يتم تسفيرها .

وصلت إلى روما يوم ٢٤ سبتمبر ، وفي يوم ٢٦ وأثر قرار لمجلس الوزراء ، تم توجيه الانذار إلى تركيا . وقد صيغت وثيقة الإنذار بطريقة من شأنها ألا تفتح الطريق أمام أى تهرب ولا تدع سبيلاً للتذرع بقيام مناقشة طويلة ، وهى المناقشة التي كان ينبغي أن نتجنبها ، ومن أجل ذلك درس الانذار وقدرت كل كلمة فيه بميزان دقيق .

وقد لاحظ الانذار ، أنه خلال أعوام طويلة ، لم تتوقف الحكومة الإيطالية عن افهام الجانب التركي بوجوب وضع حد لحالة الفوضى والإهمال التي توجد عليها طرابلس الغرب وبرقة . وأنه من حق تلك المناطق أن تستفيد من نفس التقدم الذي يتم في أجزاء أخرى من أفريقيا المتوسطية . أن هذا التحول الذي تقضي به الحاجات العامة للمدنية ، يشكل مصلحة حيوية بالنسبة لإيطاليا بسبب المسافة القصيرة التي تفصل هذه البلدان عن سواحلها . ولكن على الرغم من أن الحكومة الإيطالية ، قد قدمت ، وبصفة ودية ، دعمها وتأييدها للحكومة العثمانية ، في كثير من القضايا التي جرت في الأعوام الأخيرة ، ورغم الصبر والاعتدال اللذين قدمنا عنهما الدليل ، فإن الحكومة العثمانية لم تكتف فقط بتجاهل وجهة نظرنا ، ولكن الأفدح من ذلك ، أنها التزمت موقفاً معارضاً لأى تدخل اقتصادي في تلك الأقاليم . وهى معارضة مقصودة مسبقاً دون مبرر لها . والحكومة العثمانية ،

بخطوتها التي تمت في اللحظة الأخيرة ، تقترح على إيطاليا الوصول إلى اتفاق ، وتصرح باستعدادها لأى تنازل اقتصادي ، ينطلق من المعاهدات السارية ويتلاءم مع كرامتها ومصلحتها العليا . ولكن الحكومة الإيطالية لم تعد تؤمن بأوضاع الدخول في مفاوضات اثبتت خبرة الماضي عدم جدواها . وهى في بعدها عن تشكيل أية ضمانة في المستقبل لن تزيد سوى مضاعفة فرص التوتر والصدام . .

وتستمر الوثيقة ملاحظة ، أن معلومات قناصلنا تصور تصويراً تاماً الوضع السائد هناك ضد رعايانا ، وهو الوضع الذي يثيره بشكل علني مكشوف ، الضباط والأجهزة الحكومية الأخرى .

إن هذا الشعب يشكل خطراً وشيكاً ، لا بالنسبة للرعايا الإيطاليين ، ولكن حتى بالنسبة لرعايا الدول الأخرى الذين استبد بهم الفزع فأخذوا — عن حق — في السفر ومغادرة البلاد . ثم إن وصول وسائل نقل عسكرية عثمانية التي لم تتوان إيطاليا في لفت نظر تركيا إلى نتائجه ، لن يكون من شأنه إلا أن يزيد من خطورة الوضع ، ويفرض على ايطاليا أن تواجه فوراً الأخطار الناجمة عنها .

ويتابع الإنذار فيعلن أن الحكومة الإيطالية ، وقد ارغمت على حماية كرامتها ومصالح بلادها قد قررت أن تحتل عسكرياً كلاً من طرابلس الغرب وبرقة . وإن ليس أمامها اختيار آخر . وهى تنتظر أن تقوم الحكومة العثمانية باصدار تعليماتها حتى لا يواجه هذا الاحتلال بأية مقاومة من قبل ممثليها في تلك المناطق . وأن اتفاقيات تالية يمكن أن تتم بين الحكومتين لتنظيم الوضع الناتج عن الاحتلال العسكري .

ويختتم الانذار فيطلب الرد داخل أربع وعشرين ساعة وأنه في حالة تأخر الرد عن هذه الأجل المضروب، فإن الحكومة الإيطالية ستمضي في اتخاذ الإجراءات الفورية التي تضمن وقوع هذا الاحتلال .

وكان رد الحكومة العثمانية على انذارنا ، كما توقعناه ، رداً يتسم بالتهرب والمراوغة ، فهى تلقي مسئولية الأوضاع السياسية بطرابلس

الغرب وبرقة على الحكم السابق ، مؤكدة — بما لا يتفق مع الحقيقة — بأن الحكومة التركية قد استجابت للالتقاء بالمصالح الإيطالية، وأن الولاة قد قاموا بحماية هذه المصالح . كما جددت العرض بتقديم التنازلات، وطلبت أن نحدد الضمانات التي نراها ضرورية متعهدة بعدم تغيير الأوضاع القائمة في ليبيا ، وبخاصة في مظهرها العسكري .

وصل رد الحكومة العثمانية يوم ٢٩ سبتمبر ، وفي نفس اليوم قدمنا عن طريق القائم بأعمال سفارتنا في اسطانبول ، إعلان الحرب . .

الحرب في ليبيا
وبحر إيجه والبحر الأحمر

عمليات حربية سريعة أولية ، وما تلاها من حروب العصابات – تعقيدات عالمية – احتجاج النمسا بخصوص العمليات في البحر الأدرياتيكي – اقتراح المصالحة من قبل الدول الكبرى – محاذير ومؤامرات – مرسوم السيادة على ليبيا – مبادرات الصلح من قبل سازونوف – مراحلها ، واخفاقها – حادث منوبة وقرطاج – الحرب البحرية في بحر إيجة – احتجاجات نمساوية – مناقشات متبادلة حول المادة السابعة من الحلف الثلاثي بخصوص احتلال الجزر – مهاجمة مضيق الدردنيل واغلاقه – المبادرة الإنجليزية التي كانت في غير مصلحتنا – ومطالبنا بحق المحاربة – الفئة العسكرية النمساوية تبحث عن الذرائع والتعللات – طرد الإيطاليين من تركيا – استئناف العمليات في طرابلس وبرقة – الحرب الصغرى في البحر الأحمر .

لقد تمت عملياتنا العسكرية الهادفة إلى احتلال الأراضي موضوع القضية ، بدقة وسرعة طبقاً لما هو مقرر لها . ففي اليوم الأول من أكتوبر ، قام أسطولنا بفرض حصاره على طرابلس . وفي اليوم الرابع منه قام هذا الأسطول بدك الحصون وتدميرها ، وعلى الفور ، قامت قوات بحرية بقيادة الأميرال كانيي Cagni بعملية انزال جريئة ، واستولت على المدينة التي كانت القوات التركية قد تخلت عنها ، منسحبة إلى الواحات الداخلية المحيطة بالمـــدينة(١) وتم تعيين الأميرال بوريا ريتشي Borea Ricci والياً عاماً على المدينة ، فوجه بياناً إلى السكان العرب الذين بادرت أغلبيتهم إلى الإعلان عن الولاء والصداقة ، وتسليم الأسلحة التي كانت بحوزتهم (٢) .

وفي اليوم العاشر من أكتوبر ، وبعد أن قام الملك باستعراضه ، سافر من نابولي أول أفواج الحملة ، وفي يوم ١١ نفذ بنجاح عملية نزوله ، ووسع دائرة احتلاله بأن انتزع من العدو بعد معركة ضارية ، آبار أبي مليانة(٣) ، اللازمة لتوفير المياه . وفي يوم ٢٢ أيضاً جرت معارك عنيفة ، تم فيه هجوم تركي بالتواطؤ مع عرب المدينة والواحات الذين قاموا بمهاجمة بعض مواقعنا من الخلف . الأمر الذي أدى إلى عملية قمع صارمة . واستمرت العمليات الحربية تجري تقريباً بصفة يومية إلى أن تمكن الجنرال كانيفا Caneva في يوم ٦ نوفمبر من القيام بعملية أُحسنَ إعدادُها ، من طرد العرب والأتراك من منطقة عين زارة(٤) حيث كانوا يهددون المدينة ويضايقونها بصفة مستمرة ، كما تمكن من توسيع الدائرة الدفاعية المحيطة بها .

---

(١) تبنت القيادة التركية هذه الاستراتيجية وعملت بها في طرابلس وبنغازي ودرنه

(٢) أحداث يوم الهاني تثبت عكس هذا القول وتبين أن الأهالي قد احتفظوا باسلحهم التى استعملوها من وراء الخطوط الإيطالية في ذلك اليوم المشهور كما يتضح من كلام المؤلف نفسه في الفقرة التالية . أنظر معجم معارك الجهاد تأليف خليفة محمد التليسي ص ٤٨٥ إلى ٤٩٥

(٣) معركة أبي مليانة انظر معجم معارك الجهاد في ليبيا تأليف خليفة محمد التليسي ص ٤٨٥ .

(٤) معركة عين زارة . انظر معجم معارك الجهاد تأليف خليفة محمد التليسي ص٣٦٧-٣٦٨ .

وقد جرت الأمور ، في جانبيها السياسي والعسكري على السواء ، طبقاً لما كان متوقعاً لها . ووفقا لما يحدث عادة في الحروب الإستعمارية . فقد كانت تقارير قناصلنا ، واذكر من بينها تقارير قنصلنا (غالي) Galli الذي كان حسن المعرفة والفهم والتقدير لأوضاع الأهالي ، لم تؤد بنا إلى الانخداع والوهم . فقد كان انعدام العلاقة الحسنة بين العرب والأتراك معروفاً لدينا ، ولكن كان من الخطر أن نقيم تقديراتنا على أساس التخلي العام ، أو ما يشبه العام ، عن الأتراك ، من قبل الأهالي . ومن شأن هذا التقدير أن يضع القوات التركية في وضع شديد الخطورة ، بل وربما دفعها هذا الوضع إلى الاستسلام(١) .

ولكن الأمور سارت بين بين . فالعرب من سكان المدينة والساحل الذين كانوا على صلة بنا ، قبل قسم كبير منهم الوضع الجديد . ولكن سكان الدواخل رفضوا القبول به، إما تحت تأثير الدعاية المتعصبة أو بسبب الخوف من التعرض للانتقام ، فسار قسم كبير منهم في ركاب الأتراك . الذين أمكنهم على الفور ، أن يعتمدوا على قوة عددية محترمة ، تتميز بالقدرة الحربية رغم افتقارها إلي الوسائل والتنظيم .

ونشأ عن ذلك، وضع عام معروف تقريباً في كل الحروب الاستعمارية . وهو ماثل في عجز العدو عن مهاجمتنا وضربنا في مواقعنا الرئيسية التي نحتلها، وعجزنا أيضاً عن ضربه . مما ألزمنا بالإعداد لعمليات حرب العصابات التي تتميز بصعوبتها وخطورتها في ذلك البلد الخالي من المصادر .

وعلى الحملة ، فإنه في الوقت الذي كانت تجري فيه العمليات في طرابلس ، كانت تجري أيضاً عمليات أخرى بالمراكز الرئيسية من الساحل الليبي الطويل . ففي اليوم الرابع من أكتوبر أحتل أسطولنا طبرق(٢) ، بناء على أمر صادر منّي شخصياً ، إذ كان يشغلني ضمان السيطرة على ذلك الميناء منذ البداية ، حتى لا نهيئ الذريعة التي يمكن أن توفرها الحرب

---

(١) يؤكد هذا القول الحقيقة التاريخية في أن المقاومة قد أعتمدت أساساً على المناضلين الليبيين .

(٢) انظر معجم معارك الجهاد ص ٣٤٣ .

بسهولة ، فتدفع إلى قيام احتلال مصري لتلك المواقع القريبة من الحدود التي لم تكن قد حددت تحديداً تاماً .

وكنا نرغب أيضاً في الحيلولة دون استخدام هذا المرسى المريح ، لتهريب الأسلحة والمحاربين إلى برقة .

وفي يوم ١٣ قصفت مدينة درنة(١) ، وتم احتلالها . وفي يوم ١٨ ضربت الخمس(٢) ، واحتلت . وفي يوم ٢٠ وبعمليات جريئة عسيرة تم الإنزال ببنغازي(٣) ، حيث استسلم الأهالي(٤) كما حدث بدرنة .

هذه الأحداث العسكرية ، كانت تمثل الحرب ، كما هي جارية أمام أبصار الناس . ولكن إلى جانب هذه الحرب كان علينا أن نواجه سلسلة من الأحداث المتلاحقة ، وجملة من المشاكل الدبلوماسية التي كانت سبباً في إثارة المخاوف المستمرة ، والتي لم يعرف منها الجمهور إلا الجانب البارز المثير للاهتمام ، أو كان نصيبهمن معرفتها مجرد معلومات جزئية متناثرة .

إن الحرب التي وجدنا أنفسنا منخرطين فيها كانت في الواقع حرباً فريدة في نوعها، أقارنها برقصة البيضة . فقد كانت أراضي الإمبراطورية العثمانية المعادية محاطة ، في كل أطرافها ، بشبكة كثيفة من المصالح كما كانت رهينة لجملة من المطامع والتطلعات بحيث شكلت نوعاً من الحماية لها . فهناك المصالح العامة للقوى الأوربية المتعارضة فيما بينها ، فالمصالح الروسية ضد النمساوية ، والإنجليزية ضد الألمانية ، ثم هناك المطامح والمطالب لمختلف الدول البلقانية . شهوات ومطامع ، وحقوق اقتصادية وسياسية من مختلف الأنواع . واذكر ، أن عملياتنا الحربية في البحر الأحمر قد أثارت احتجاجات ومظاهرات مسلمي الهند بحجة أنها سوف تحول دون أداء فريضة الحج . وكانت التهمة باطلة ، وكانت

---

(١) انظر معجم معارك الجهاد تأليف خليفة محمد التليسي ص ٢٢٩ .
(٢) انظر مادتي الخمس والمرقب في معجم معارك الجهاد ص ٢٢٣ – ٤٦٣ .
(٣) انظر معجم معارك الجهاد ص ١٢٤ .
(٤) المؤلف هنا لا يميز بين استسلام الأهالي واستسلام السلطة الرسمية المدنية وإلا فكيف نفسر المعارك التالية التى جرت في ضواحي المدن ببنغازي وطرابلس ودرنه . انظر معارك بنغازي في معجم معارك الجهاد ص ١٢٤ .

الاحتجاجات بلا ريب محركة من قبل تركيا التي كانت تحاول إثارة المتاعب . من كل الجهات .

وكان ثمة الخوف العام من زعزعة السلم الأوربية . وكان علينا أن نقدر كل هذه المصالح والمخاوف ، إما مجاملة للقوى الصديقة واحتراماً لمصالحها ، وإما حرصاً على مصالحنـــا الخاصة . ومع حرصنا على تحقيق الترضيات الممكنة في الحالات الخاصة . إلا أننا احتفظنا دوماً بحريتنا العامة في التصرف والتمسك والحقوق المتصلة بنا . ينبغي أن أضيف أنه في كل مرة من المرات التي نوقشت فيها هذه النقاط الرئيسية ، قد اعترف فيها على الفور ودون تحفظ ، بحقوقنا .

وحين أبلغنا القوى العظمى باعلاننا للحرب ضد تركيا ، أرفقنا ذلك بتأكيدات حول نيتنا الثابتة في احترام مصالح هذه الدول في الحدود الممكنة وأن نتجنب أى تصرف من شأنه أن تكون له انعكاسات على التماسك العام للإمبراطورية العثمانية . وهكذا رفضنا فوراً ، وبقوة ، المساعدة على اثارة الإضطرابات في ألبانيا ، ورجونا ملك الجبل الأسود ، الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يزعزع أو يكدر الوضع في البلقان . وهو الأمر الذي وعد بالتمسك به ، كما رأينا من المناسب ، منع وقوع حوادث في البحر الإدرياتيكي وبخاصة في ميناء بريفيزا Prevesa حيث كانت توجد بعض الطرادات التركية السريعة . وقد توفرت لدينا معلومات عن الاستعدادات التي تجري هناك لمهاجمة سفن حملتنا ، والقيام بهجمات وغارات على مدننا المكشوفة ، مما أرغمني على اخطار الدول الكبرى بالضرورة المطلقة فيما سوف نقدم عليه من عمليات بحرية في المياه الأوربية ، خلافاً لما نرغب فيه .

وقد أسندت هذه العمليات إلى دوق ابروتزي Duca Degli Abruzzi الذي أحبط بفعاليةتامة، محاولات الإغارة التي كانت تنوي القيام بها السفن الحربية المعادية . وقد قام أحد الضباط التابعين له . وهو الكابتن بسكرتي Biscaretti بالابحار بمحاذاة الساحل التركي والألباني ، وراقب بعض السفن

النمساوية التي أثارت الريبة في نفسه بوجودها هناك ، وكان عليه أن يجيب على النار التي وجهت ضد سفنه ، عند نقطة قريبة من سان جيوفاني دي مدوا San Giovanni di Medua وقد احتجت النمسا على الفور احتجاجاً شديداً . وقال اهرنتال ، يوم ١١ أكتوبر ، لسفيرنا (دافرنا) أن هذه العمليات تتعارض تعارضاً تاماً مع وعودنا في حصر الحرب بالبحر الأبيض المتوسط . وأنه لن يقبل باستمرار العمليات في البحر الأدرياتيكي وبحر ايونيو ، وأنه ينبغي أن يوضع حد لها ، وإلا ترتبت عليها نتائج في غاية الخطورة . وأنه سيجد نفسه مضطراً إلى استخدام لهجة أخرى . وقد اجبناه بأننا ننوي التمسك بالتزاماتنا ووعودنا التي تلتقي هي أيضاً مع مصالحنا . ولكن هناك ضرورات عسكرية لا يمكن تجاوزها ، مثل العمليات الحربية التي تهدف إلى تحرير مياهنا من التهديد المتواصل الذي تشكله ضدنا القاعدة البحرية التركية في بريفيزا . .

وعلى كل حال ، فلما لم يكن في نيتي تمكين النمسا من لعبتها التي يمكن أن تتطلع من ورائها إلى احتلال (دوراتزو) Durazzo فقد وجهت تعليمات قاطعة إلى دوق ابرتزو بأن تكتفي القوات العاملة تحت قيادته بمراقبة البحار والامتناع عن القيام بعمليات انزال أو قصف للسواحل .

وفي يوم ٣ أكتوبر ، أَبْلَغَنَا اهرنتال أن الحكومة التركية مستعدة للدخول معنا في مفاوضات ، حتى بعد إعلان الحرب . وقد اغتنمنا فرصة هذا التصريح ، للتقدم بمقترحات أولية تتمثل في المطالبة (بحياد) البحر الأدرياتيكي ، وكذلك البحر الأحمر ، في حالة قبول انجلترا بذلك ، وأن نحتفظ لأنفسنا ، بحرية التصرف العام في بقية البحار والأراضي التابعة للعدو ، وهو حق من حقوقنا ، ونعتقد بضرورته للمصلحة العامة ، وذلك لوضع حد للمقاومة التركية ، وتقصير أجل الحرب . .

وكانت الحكومة التركية قد حركت جميع سفاراتها ، وقدمت إلى عواصم الدول ، مذكرة ، تهدف إلى مناشدتها التدخل الودي من أجل إقرار السلام . وكان أول من اتصل بنا في هذا الخصوص ، حكومة النمسا ، عن

طريق سفيرها ، محاولة افهامنا ، في لهجة معتدلة ، بأنه يمكن تحقيق حل للقضية ، بالاحتفاظ بالسيادة الأسمية للسلطان على البلاد .

وقد رد سان جوليانو — بعد التشاور معي — بأن المذكرة التركية في رأينا، ليست سوى إحدى الحيل التركية التي اعتاد عليها الباب العالي . وأنه لا يمكن الأخذ بها جدياً ، ولا يمكننا الرضى بانصاف الحلول . وأن هدفنا هو حل القضية الليبية، بطريقة تمكننا من أن نزيح من الطريق مشكلة كانت مثار صدام مستمر بيننا وبين تركيا ، وسبباً في تعقيدات دولية ، وأنه إذا تم الاحتفاظ بسيادة السلطان — حتى ولو في صورتها الأسمية — فذلك يعني الاخفاق في الهدف الذي قصدناه ، ثم من جهة أخرى ، فإن الرأي العام الإيطالي لن يقبل بحل لا يتضمن إقرار سيادتنا على كامل تلك المنطقة . .

أما وزير الخارجية الفرنسية دي سلف De Selves الذي كان قد أشار في البداية إلى امكانية وساطة فرنسية ، قد قام فيما بعد بابلاغ سفيرنا (تيتوني) بالاتجاه إلى وساطة عامة تبذلها الدول الكبرى . على أساس التفاهم بأن لا تتم هذه الوساطة إلا بالطريقة التي تختارها إيطاليا ، وفي الموعد الذي تراه مناسباً . .

وقد جدد دي سلف تأكيده ، بأنه فيما يتصل بقضية ليبيا ، فإن هدف فرنسا يرمي إلى تقديم عمل يكون مقبولاً لدى إيطاليا فحسب . وأضاف بأنه سيستمر في مساعيه للاتفاق مع ألمانيا ، في محاولة لحمل الدول الكبرى على القيام بخطوة موحدة لدى الباب العالي من أجل الضم التام البسيط ، مهيئة بذلك للحكومة العثمانية فرصة الإدعاء باضطرارها للرضوخ للارادة الأوروبية الموحدة .

وقد هيأ لنا هذا الموقف ، من جانب دي سلف وزير الخارجية الفرنسية الفرصة لأن نسمع فيينا وبرلين ، عن طريق سفرائنا ، بأننا لا نستطيع أن نفترض بأن حلفاءنا سيتخذون نحونا موقفاً أقل وداً ، وأضعف اقتناعاً بمبرراتنا المعقولة .

وبعد أيام قليلة من ذلك ، ورغبة في الرد على مطالب ودية جاءتنا في

الخصوص ، من برلين ، أبلغ سان جوليانو الحكومة الألمانية بمسودة عامة تتضمن الشروط التي ستكون إيطاليا بموجبها مستعدة للصلح . وبينما تمسكنا في هذا المشروع بموقفنا الصامد في عدم المساومة، أو التساهل بخصوص قضية السيادة ، قدمنا تنازلات سخية إلى تركية في خصوص القضايا التي كانت ما تزال معلقة، فتعهدنا بأن نتحمل عبء ذلك الجزء من الاعتمادات العثمانية العائدة إليها من ليبيا .

واقترحنا أيضاً تسوية القضية الدينية باحترام صفة الخليفة للسلطان ، على أساس ألا يتضرر بذلك مركزنا ولا هيبتنا لدى السكان العرب ، وبأن لا تبدو هذه الصفة كشكل مُقَنَّع من السيادة السياسية ، حتى ولو كانت اسمية . مما يكون سبباً في المزيد من الصراع والصدام مع تركيا ويؤدي إلى تدخلات تركية في المقاطعتين اللتين ينبغي أن تكونا منفصلتين انفصالاً كلياً ونهائياً عن الإمبراطورية العثمانية . ويقترح المشروع في الختام ، بأن يسبق معاهدة الصلح ، صدور مرسوم من جانب واحد ، نعلن فيه ضم ليبيا إلى سيادتنا، بحيث لا تقدم معاهدة الصلح مع تركيا ، بعد ذلك ، تنازلات ، ولكنها تنظم فقط ، وببساطة ، نتائج الأمر الواقع .

والجدير بالذكر هنا ، أن شروط الاتفاق الذي تم توقيعه بيننا وبين تركيا في لوزان ، بعد عام تقريباً ، يطابق تماماً مقترحاتنا تلك السابقة .

وقد تواصل العمل الدبلوماسي ، بين مختلف العواصم ، بصفة كثيفة متصاعدة . وفي يوم ٢٥ أبلغنا اهرنتال بأنه قد حصل من حكومتي لندن وبطرسبرج على رد مؤيد لاقتراحاته بالمضي في إجراء حوار تتبادل فيه الآراء من أجل الوصول إلى حل لمشكلة ليبيا . وقد أبدت الحكومتان في لندن وبطرسبرج تعاطفهما مع مبادراته، ولكنهما اضافتا عدم اعتقادهما بإمكان تحقيق شيء محدد . إن هذه الاتصالات التي كانت تبدو غامضة ، قد بددت غموضها فيما بعد محادثة اجراها وكيل الخارجية الألمانية زمرمان Zimmerman مع القائم بالأعمال الإيطالي هناك . وقد صرح له زمرمان بأن مقترحات اهرنتال قد وجدت قبولاً حسناً لدى الحكومات الأخرى إلا أن الاعتقاد السائد لدى الجميع ، بأن الخطوة الجماعية قد تبدو مستحيلة

إن لم تكن خطيرة في حالة عدم قبول إيطاليا بسيادة السلطان على ليبيا بأسرها . أو على الأقل ، اكتفائها بالسيادة الكاملة على طرابلس الغرب فقط . وقد أبدى زمرمان في تلك المحادثة عدم اطمئنانه إلى موقف انجلترا . وقد لاحظ أن جميع آمال تركيا موجهة نحوها . وذكر ، أنه يتوفر لديه الشعور نتيجة دلائل وإشارات وردت عليه من مختلف الأماكن ، بأن انجلترا ، رغبة منها في استعادة مركزها الضائع لدى العاصمة التركية ، قادرة على التقدم بفرض القبول بالسيادة العليا للسلطان، وتحقيق الصلح على هذا الأساس . ويرى زمرمان أن مصالح الانجليز في مصر ، وفي الهند ، كبيرة . حيث تعول على العدد الكبير من المسلمين ومساندتهم . وأنه في وسع هؤلاء المسلمين أن يدفعوا بها إلى هذا السبيل . وأنه إذا وقع شيء من هذا فلن يكون في وسع إيطاليا سوى الرضوخ . وان ألمانيا في هذه الحالة ، رغم ما تبديه من مشاعر الأسف، لن تستطيع أن تقدم لنا أى عون في الخصوص .

وكلف سفيرنا في لندن على الفور، بالتأكد من صحة هذه الدسائس ، وقد أجرى فعلاً محادثة مع السير إدوارد جراي ، أوضح له فيها، أننا لن نقبل أبداً، بأي أساس للمفاوضات حول الصلح ، لا يقوم على سيادتنا التامة على تلك البقاع ، وأن أية دولة تحاول دفعنا إلى القبول بغير ذلك ، سوف تفقد حتماً صداقة الشعب الإيطالي .

وقد رد عليه جراي ، بدقة تامة ، معلناً بأنه قد رد على كل الضغوط التي مارستها السفارة التركية ، بأن أية محاولة للتوسط لا تقوم على الاعتراف بالسيادة الإيطالية ، ستكون فاشلة ولا جدوى منها . وهكذا نفيت نفياً تاماً دسيسة زمرمان . وإن كانت هذه الدسيسة تمثل في الواقع ، حالة الريبة والحذر القائمة بين انجلترا وألمانيا ، في كل ما يتصل بالشئون التركية أكثر مما تمثل عملية تآمر علينا .

وبما كانت ألمانيا غير قادرة على اتخاذ أى إجراء ضدنا ، فقد كانت تخشى ضياع وضعها المتميز الذي كسبته في تركيا . بفضل سياسة مارشال ،

كما كانت تخشى أن تفكر بريطانيا في الاستفادة من الصعوبات التي تمر بها .

ويبدو من محادثة أخرى، أجراها تيتوني في باريس مع السفير ازولسكي أن تلك الريبة الحذرة من جانب ألمانيا نحو انجلترا ، كانت تقابلها ريبة أخرى تحس بها روسيا نحو النمسا، وأن بطرسبرج كانت ترى، أن مقترحات اهرنتال، للقيام بخطوة موحدة تجاه اسطانبول ، قد قدمت في صيغ غامضة وعامة ، بحيث تظهر الدولة التي تخرج عنها ، بمظهر الدولة المسرفة في تأييدها لإيطاليا .

أما مارشال ، فبعد أن قطع شوطاً إلى الأمام ، في عمله التمهيدي لدى العاصمة التركية ، للوصول إلى الصلح . على أساس الاعتراف بالسيادة الأسمية للسلطان ، وجد نفسه يتخلى عن هذا السعي ، بعد أن أبلغ بتصميمنا الحاسم على ضم ليبيا ، وبعد أن نبّه حكومته إلى أنه ليس من المناسب لألمانيا، أن تتولى المبادرة لصالح الاعتراف بالسيادة الإيطالية ، وأنها بإقدامها على ذلك، سوف تعرض نفسها لخطر استفادة الآخرين من مركزها في الإمبراطورية العثمانية .

وفي محادثة جديدة لسفيرنا ببرلين، أجراها مع زمرمان ، استفدنا فيما بعد ، أن الشكوك الألمانية قد تحولت من مواجهة انجلترا إلى مواجهة روسيا ، وأن هناك خوفاً لدى ألمانيا من احتمال استفادة روسيا لحل مشكلة المضايق لصالحها .

لقد استعرضت كل هذا التداخل والتشابك في الأعمال الدبلوماسية ، في كل تفاصيله حتى أوضح أخيراً السوابق التي دفعتني إلى العمل الذي بدا لكثيرين ، إبّان انجازه وتنفيذه ، بأنه عمل مرتجل . كما وجه إليه النقد فيما بعد . وأعني بهذا العمل ، مرسوم ضم ليبيا . إن شهراً واحداً من الحرب ، قد اظهر نوع الشبكة الواسعة من المصالح الدولية التي كان ينبغي أن يتم خلالها عملنا الحربي . ورغم ثقتي الكاملة في إخلاص فرنسا وانجلترا وروسيا وتمسكها بالوعود التي قطعتها لنا في خصوص قضية ليبيا ، وشعوري بأن ألمانيا والنمسا لن تقصرا في الوفاء بالواجبات التي يقضي بها التحالف ،

إلا أنه كان ثمة دوماً خوف ، بأن تقوم بين الدول المختلفة المهتمة بالإمبراطورية العثمانية ، بعض المشاكل والتعقيدات التي تدفعها إلى أن تمارس ضغوطاً من أجل انهاء الحرب ، ملحة في اتصالاتها بنا على إمكان قبولنا في سبيل الوصول إلى تسوية عامة ، بتلك السيادة الإسمية للسلطان . وبدون ذلك، فإن اهرنتال ينبه حكومته إلى أن الحرب ستطول جداً .

وإذا تجاوزنا ضغوط الرأي العام الإيطالي ، فإن الاحتفاظ بالسيادة الأسمية للسلطان في طرابلس الغرب وبرقة كان لابد أن يجر نتائج متعددة في غاية الخطورة . وفي المقام الأول ، أن مثل هذا الحل سيقلل جداً من سيطرتنا على الأهالي العرب الذين سيستمرون على اعتبار السلطان ملكاً عليهم، وهو الذي كانت له من قبل سلطة كبيرة كزعيم ديني . . ثم إذا فرضنا ، على سكان بمثل تلك الحالة الثقافية التي كان عليها سكان ليبيا ، سيادة ثنائية ، واحدة اسمية ، وأخرى فعلية ، فإن ذلك من شأنه أن يخلق اضطراباً يعرقل بشكل خطير أى عمل حكومي (١) . .

وفي المقام الثاني، تمثلت نفس القضية التي بررت بموجبها النمسا وهنغارية ضم اقليم البوسنيا والهرسك . ذلك أنه إذا احتفظ بسيادة السلطان ، بأى شكل من الأشكال ، فكيف يمكن منع العرب من انتخاب ممثليهم في البرلمان التركي ؟ وما هو التأثير الذي سيكون لهذا التمثيل في نفوس الأهالي ؟ وأخيراً فإن ثمة قضية الامتيازات الأجنبية إزاء البلدان الأخرى التي ستستمر في ظل هذا الحكم الذي تظل بموجبه ليبيا مرتبطة بالإمبراطورية العثمانية ، مُشكّلةً مصدراً آخراً من المشاكل والاصطدامات في المستقبل .

إذن ، فإن إيطاليا بقبولها لمثل هذا الحل ، أو قبولها لأي حل آخر لا يكون في جوهره نهائياً وحاسماً، ستجد نفسها في وضع عسير، مع كل ما يقترن به من سلبيات الخطوات التي أقدمت عليها ودون فائدة تذكر .

(١) انظر في خصوص السيادة الدراسة التي قام بها المستشرق الإيطالي نالينو وانتقد فيها القبول بسيادة الخليفة أو السلطان وأوضح ما يترتب عليها من الوجهة الشرعية الإسلامية
Carlo Alfonso Nallinn Appunti Sulla Questione Del Califfato In genere E Sul Presunto Califfato Ottomano (Raccolta di Scritti editi e Inediti vol III Roma Istituto Per l'Oriente 1941 Pagg. 234-259.

وينبغي علينا الآن ، كما كان الأمر بالنسبة لفترة الإعداد ، تجنب خطر الالتزام بالاصغاء إلى نصائح الأصدقاء وأصحاب المصالح . وفي هذه المرة أيضاً ، فإن الوسيلة السليمة لقطع الطريق على هذا الخطر ، هى أن نضع الدول الكبرى أمام الأمر الواقع ؛ وقد اتجهت نحو هذه الغاية بالمرسوم الملكي الصادر في ٤ نوفمبر ، والذي يعلن ضم ليبيا إلى السيادة الإيطالية المطلقة ، وقد كان استقباله على النحو الذي توقعته . فقد كانت هناك بعض الغمغمات والهمهمات خاصة من جانب فيينا ، ضد هذا الإجراء ، ولكن دون صدور أى احتجاج . ثم قدم المرسوم إلى البرلمان فور انعقاده في فبراير(١) وصوت عليه في مجلس الشيوخ بالاجماع . أما في مجلس النواب فقد صادق عليه الجميع عدا الإشتراكيين الذين انتقدوه مبررين نقدهم بأن ذلك الإجراء سيجعل عملية الصلح أمراً عسيراً . ومبرر هذا النقد هو أنه من الطبيعي، أن من لم يرغب في الحملة أساساً فلن يهتم بالتالي بنجاحها . ومن جهة أخرى ، فإن الذى لم يكن في الحكم ، في مثل هذه الظروف والملابسات، ولا يعرف الخلفيات، لن يكون قادراً على رؤية أسباب الأمور الواقعة ! وبالمقابل أيضاً فإن الحكومة لا يمكنها أن تفضي بهذه الأسباب . وفعلاً ، فقد كان واضحاً ، أنه لم يكن في وسعي أن أوضح بصفة علنية ، أنني قد أقبلت على خطوة إعلان سيادتنا على ليبيا خوفاً من تدخل الدول الحليفة والصديقة .

أمّا أن الإجراء الثابت الذي قمنا فيه بإعلان سيادتنا على ليبيا ، قد جاء في الوقت المناسب ، فتؤكده المحاولات التالية التي ابدتها الدبلوماسية الأوربية لانهاء الحرب . وقد كانت بعكس الاتصالات السابقة ، تقوم على الاعتراف بالأمر الواقع . ولم يعد يخطر ببال أحد، أنه يمكن الحصول من إيطاليا على التخلي عن المرسوم الذي أعلنت بموجبه السيادة على ليبيا .

---

(١) ذكر الشيخ الطاهر الزاوي في كتابه (جهاد الأبطال) أن مرسوم السيادة الإيطالية كان لاحقاً لا تفاقيات الصلح (ص ١٥٩ ط دار الفتح) والصواب أنه كان سابقاً عليها وهو المحور الرئيسي الذي دارت عليه المفاوضات وأراد جيوليتي به أن يضع تركيا والدول الأخرى أمام الأمر الواقع .

وقد تولى المبادرة للحملة الجديدة لاقرار السلم التي استمرت عدة أشهر وزير الخارجية الروسية (سازونوف)(١) الذي أبدى مشاعر من الصداقة العظيمة نحونا .

في ٢ يناير ، قامت سفارة روسيا في روما ، بإبلاغ سان جوليانو ، اقتراحاً كان سازونوف قد أطلع عليه ممثلي الدول الكبرى في بطرسبيرج . وهو يبدو تقريباً في الصيغة التالية :

إذ تعترف الدول الكبرى بأن التعجيل بالصلح بين إيطاليا وتركيا مصلحة أوربية عامة، ينبغي أن تقوم لدى العاصمة التركية بخطوة جماعية ، لافهامها بأن ضياع ليبيا أمر لامناص منه ، واقناعها بقبول الهدنة ، التي يتم خلالها انسحاب تركيا، وسحب جيوشها من ليبيا ، بينما تقوم إيطاليا بدراسة تقديم تعويض نقدي عن خسائرها .

وينبغي على إيطاليا ، في هذه الحالة، ألا تطلب الاعتراف الفوري من جانب تركيا ، بسيادتها على ليبيا ، تاركة للظروف والأحوال تسوية الأحداث على أن تتعهد الدول الكبرى ، ضماناً لحقوق إيطاليا ، بالاعتراف بسيادتها على الإقليمين المحتلين . وتكلف فرنسا بمخاطبة اسطانبول في الخصوص نيابة عن جميع الدول المعنية . .

وقد سأل سفيرنا في لندن ، السير إدوارد جراي ، في الخصوص ، فأظهر شكاً وتردداً . إذ بدت له أوضاع الدول الأخرى غير باعثة على التشجيع . وكان اتجاه تركيا، في رأيه، سلبياً بحيث يبدو معه الإلحاح القوي من جانب الدول الكبرى متخذاً طابع الضغط الذي لا ينسجم مع التزامات الحياد .

وطبقاً للمعلومات التي وفّرها لنا سفيرنا بفرنسا تيتوني، فإن الشعور السائد بأن مثل هذه الخطوة الجماعية، لايبررها ما حققناه من مكاسب ترابية

---

(١) سازونوف . سياسي روسي ولد سنة ١٨٦٠ ومات بنييس ١٩٢٧ تولى وزارة الخارجية الروسية خلال الفترة ١٩١٠ - ١٩١٦ ساعد على التضامن البلقاني ضد تركيا . كان مناصراً للسياسة الإيطالية في هذه المرحلة كما يتضح من الكتاب سيراً مع السياسة الروسية المعادية لتركيا حينذاك .

حتى الآن . أما سازونوف فقد ألح من جانبه على مبادرته ، محاولاً التفاهم مع انجلترا، وكان السير جراي يعارض دائماً، بحجة خرق التزامات الحياد في رأيه . وقد اقترح القيام بخطوة موحدة، وفي نفس الوقت لدى روما واسطانبول ، ولكنه لم يلبث أن عدل عنها، مقراً بأنه في هذه الحالة سيثير انطباعات باطلة لدى الحكومة التركية ويشجعها على المقاومة . وتقرر القيام بخطوات أولية لدى روما لفهم الشروط التي تعرضها ، ثم بخطوة أخرى لدى اسطانبول لاقناعها بالقبول ، وقد تمت الخطوة لدى روما ، من قبل سفراء الدول ، كل على انفراد، في يوم مارس . وفي ١٥ مارس قمنا بتسليم السفراء، ردنا المكتوب، عرضت فيه، وشرحت الشروط التي يمكننا على أساسها عقد الصلح ؛ وهى الشروط التي تتطابق في أغلبها مع تلك التي تم الصلح على أساسها فعلاً فيما بعد . وذلك يوضح أن الحكومة الإيطالية قد قدمت منذ البداية أفكاراً واضحة ومحددة، حول الطريقة التي ينبغي أن يتم بهاحل المشكل . . متمسكة في حزم ، بالنقاط الرئيسية ، ومبدية التساهل فيما يتصل بالشروط الثانوية .

وانقضى شهرآخر، قبل أن تتفق الدول الكبرى اتفاقاً تاماً، على الخطوة التي ستقوم بها لدى اسطانبول، على أساس من ردنا عليها . وقد تمت هذه هذه الخطوة في ١٦ أبريل ، وتأخر الرد التركي حتى يوم ٢٤ أبريل انتظاراً لانتهاء الانتخابات . وجاء الرد سلبياً بصفة تامة . ذاكراً أنه في الوقت الذي لا يسع تركيا، إلا أن تقبل بوساطة الدول الكبرى مراعاة لها وتقديراً ، إلا أنها ترى أن تنبه ، تجنباً لأى سوء فهم، أنه لن يكون في وسعها الدخول في مفاوضات، إلا على أساس الاحتفاظ الفعلي والتام بحقوق السلطان ، وتخلي إيطاليا عن ضم الإقليمين إليها ، وسحب جميع قواتها .

وبهذه الطريقة ، فإن المبادرة التي تابعها سازونوف بحماس كبير ، ووجدت قبولاً لدى كل الدول المعنية ، قد انتهت إلى الإخفاق التام

وجدير بالذكر ، أنه بعد شهرين فقط ، من ذلك التاريخ ، دخلت تركيا معنا في مفاوضات مباشرة ، بعد أن أبلغت بوضوح بأن سيادتنا الفعلية والكاملة على الإقليمين ينبغي ألا تكون موضع جدال .

بعد احتلالنا للمدن والنقاط الأخرى الهامة من الساحل ، وبعد العمليات الناجحة التي تمكن بواسطتها الجنرال كانيفا من إجلاء الأتراك والعرب عن عين زارة ، وتطهير الضواحي المحيطة بمدينة طرابلس ، لم تقع بطرابلس الغرب وبرقة أية عمليات حربية ذات طابع حاسم . فالعدو كان عاجزاً عجزاً تاماً، عن مهاجمتنا في المواقع التي قمنا باحتلالها وتحصينها ، وكانت كل محاولة من محاولاته تنتهي به إلى خسائر فادحة . ولكن من جهة أخرى أيضاً ، كان من العسير علينا ، بل ومن الخطير في بعض الحالات، ملاحقته في الصحراء . حيث أن قواتنا بتقدمها وزحفها إلى هذه المناطق تعرض نفسها للمتاعب والمخاطر ، بسبب وعورة الأرض ؛ وقلة المياه ، ونقص كافة المصادر ، وحيث تستطيع فصائل العدو الخفيفة الاختفاء أمام أية حركة من حركاتنا(١) .

وكان الرأي العام الذى لم يكن يقدر تقديراً كافياً هذه الأوضاع ، أويدرك بأن الحرب قد تحولت إلى حرب عصابات يبدي قلقاً زائداً ونفاذ صبر . ولم أكن لأشاطره هذا القلق ، غير أني كنت أقدر أهمية ومناسبة أن يسير العمل العسكري بأسرع مما هو عليه ، قصد أن نظهر للعرب والأتراك عدم جدوى أية مقاومة . وتجنب الخطر الماثل أمامي على الدوام والذي ينبغي ألا يغيب عن النظر ، وأعني به امكانيات ردود الفعل والانعكاسات الدولية .

وقد وقع في منتصف يناير حادث كان مبعثاً لكثير من الأسف . فقد كانت إحدى سفننا الحربية (ارغودات) التي تمخر البحر الأبيض المتوسط الغربي لمراقبة عمليات التهريب التي يتزود عن طريقها الأتراك والعرب بالسلاح، قد قامت بإيقاف سفينة بريد فرنسية المسماة (قرطاج) ثم أوقفت بعد يومين من ذلك سفينة أخرى اسمها (مَنّوبة) كانت فوق ظهرها بعثة هلال أحمر تركية ، متجهة إلى جبهة العدو في ليبيا . وارغمتها على الرسو بساردينيا . وكان الأمر يتعلق في جميع الأحوال ، بحادث صغير ،

(١) لاحظ التبرير لحالة الشلل التى أصيبت بها القوات الإيطالية عقب العمليات الأولى للغزو ووقوفها طوال هذه المدة عند النقاط الرئيسية من الساحل .

وصَفته في محاداثاتي التالية مع السفير الفرنسي ، بأنه ناشىء عن حالة من حالات الاشتباه . . .

وحين جاءني في اليوم التالي لوقوع الحادث ، السكرتير الأول للسفارة الفرنسية المسيو (لاجراند) ـ نظراً لغياب السفير ـ قلت له : أنه يبدو لي أن الحادث يكتسب طابعاً خاصاً ينبغي اللجوءفي تسويته إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي ، نظراً لاختصاص تلك المحكمة بالحيلولة دون تضخيم مثل هذه الحوادث حتى لا تشكل خطراً على الأمن . وسألني السيد (لاجراند) إذا كان في حلٍ من الأبراق إلى حكومته باقتراحي هذا بخصوص التحكيم ، فأجبته بالتأكيد ، بل رجوته ، التعجيل بذلك الإبراق . وقد قام بذلك . وفي الساعة الواحدة بعد الظهر ، وصلت إلى روما برقية من وكالة أنباء (هافاس) تخبر بالاقتراح المعروض من الحكومة الإيطالية .

وفي الساعة الثالثة بعد الظهر ، تحدث بوانكاريه(١) Poincare الذي كان رئيساً للوزراء في ذلك الوقت ، في مجلس النواب ، وألقى خطاباً قاسياً بل يكاد يكون تهديدياً دون أن يشير إلى اقتراحنا . ولا أدري إذا كانت الصدفة المحضة هي التي أخرت علمه بذلك ، ولكن خطابه الذي استجاب فيه لمشاعر الغضب الوطني ، قد أثار بالطبع ردود فعل في الصحافة الإيطالية ، وبدا لبعض الوقت ، أن المودة التي تسود علاقات البلدين اللذين استفادا من المسلك الودي الذي اتخذه الرأي العام والحكومة الفرنسية إزاء الحملة على ليبيا ، قد تعرضت إلى نوع من اللبس والابهام . .

اذكر أن كليمنصو نفسه ، قد انتقد المسلك الذي اتخذه بوانكاريه بشيء من التورية والتلاعب اللفظي قائلاً Il pouvait être moins carré أى أن في وسعه أن يكون أقل تربيعاً . ولكن الأمور تمت تسويتها فيما بعد ، وحاول بوانكاريه نفسه أن يمحو الأثر الذي خلفه في نفوسنا ذلك الخطاب . حيث اتخذ مسلكاً ودياً نحو إيطاليا في الأحداث الدبلوماسية التالية المرتبطة

---

(١) بوانكاريه رايموند سياسي فرنسي ولد سنة ١٨٧٠ ومات سنة ١٩٤٣ كان من أبرز الشخصيات السياسية الفرنسية في هذه الفترة وشغل مناصب وزارية وتولى : ئاسة الوزراء من يناير ١٩١٢ إلى يناير ١٩١٣ محتفظاً أيضاً بوزارة الخارجية . اتخذ في البداية موقفاً صلباً في القضية التى يشير إليها المؤلف شغل فيما بعد منصب رئاسة الجمهورية .

بقضية الحملة ، وانتهى وفقاً لاقتراحي إلى احالة القضية إلى محكمة لاهاي . حيث تولاها من جانبنا النائب المحترم فوسيناتو Fusinato وقد انتهت إلى حكم توفيقي خرجت به إيطاليا مخرجاً حسناً .

إن مثل هذه الأحداث ، تظهر أنه كان علينا بالإضافة إلى الحرب المحلية ، أن نهتم بالوضع العام أيضاً . وفي اتصالاتي مع الجنرال كانيفا أوضحت له ، أن ليس في نيتي أن أصدر إليه تعليمات ، أو أتولى إدارة العمليات العسكرية من مكتبي . وأنني أترك له ، إلى جانب كافة المسئوليات ، الحرية الكاملة في التقدير مكتفياً فقط ، وببساطة ، بتوجيه انتباهه إلى الجانب العام من الحرب .

وقد أوفد كانيفا ، الكولونيل جاردينو إلى روما لكي يوضح لي الأسباب ،في السير البطىء للحرب . ثم بعد ذلك ، في ٧ ـ ٨ فبراير ، حضر هو بنفسه . وتمت بيني وبينه محادثتان طويلتان . وكان الانطباع الذي خرجت به جيداً عن شخصه كرجل قدير وذكي ومنظم ، لا يمضي في طريقه قبل أن يحسن تقدير العواقب تقديراً تاماً . ولكن بدا لي أنه يفتقر إلى نوع من المبادرة، وأنه لا يقدر تقديراً كافياً المبررات السياسية الخارجية التي تشير بالعمل السريع ، تجنباً لاشكالات وتعقيدات، يمكن أن تنشأ في أية لحظة من جراء حرب تمس مصالح أخرى متعددة : لقد كان تقدير كانيفا منحصراً بصفة خاصة في الجانب الحربي المحلي . .

وفي تلك المحادثات، شرح لي بوضوح كامل الوضع العسكري ، وصعوبة القيام بعمليات حاسمة، حتى أنني اقتنعت بأن ليس هناك مبرر لكثير من النقد الذي يوجه إليه ، كما اقتنع هو الآخر من جانبه، بالأسباب الدولية التي تنصح بتقصير أجل الحرب إلى أقرب مدة ممكنة . وتم الاتفاق على زيادة الوسائل الحربية ، خاصة لتوقع القيام بعمليات سريعة خاطفة لما عرف باسم الفرق الطائرة التي استعملت في المرحلة الثانية من الحملة .

وعلى الحملة فقدكانت رغبتي متجهة إلى تحقيق أكبر مجموعة من النتائج، مع التزام المسلك الحكيم الذي لا يعرض نفسه للهزائم . إذ كان ماثلاً أمام

عيني باستمرار احتمال التدخل من جانب الدول الكبرى لايجاد حل للقضية والتفاوض من أجل الصلح. وكنت أعرف أن النقاش، عند الدخول في مثل هذه المفاوضات، يقوم دوماً على قاعدة النتائج المتحققة فعلياً.

إن الحرب في هذه الأثناء، وبالتدقيق خلال الفترة الواقعة بين مارس ويونيو، قد دخلت مرحلة جديدة. فقد أضيف إلى الحملة البرية حملة بحرية عاملة في بحر إيجة. إن الأسباب التي ارغمتنا على هذه الخطوة الجديدة كثيرة، وفي مقدمتها، تحققنا من نقل الضباط والأسلحة والذخائر والمواد من مختلف الأنواع، من تركيا ثم وصولها، خاصة إلى برقة من خلال عملية تهريب واسعة تمت ممارستها عبر بحر إيجة.

وكان من الذين وصلوا إليها في نطاق هذا الوضع، أنور باشا(١) الذي تولى قيادة العمليات ضدنا. ولقد ساعدت قسوة الطقس وصعوبة الرسو بتلك السواحل، سفننا المطاردة على المراقبة. ولكن بحلول الربيع أخذت عمليات التهريب تزداد كثافة، كما كنا على علم باستعدادات واسعة تجري في هذا السبيل. وقد بيّن لي وزير البحرية (ليوناردي كالوتيكا) صعوبة الوضع، ملاحظاً أن حصارنا ومراقبتنا سوف تكونان أنجع إذا ما قمنا بفرضهما على المنافذ الشرقية من بحر إيجة. بدلاً من الساحل الليبي. وذلك يجعل من الضروري، احتلال بعض المواقع للاسناد، في جزر ذلك البحر حتى تمكن سفننا من التزود، دون أن نضطرها إلى قطع ذلك الخط الطويل الذي يفصلها عن قاعدتنا في طبرق..

وفي نفس الوقت، عرضت علينا شخصية متمكنة من شئون البحرية التركية تعيش في العاصمة التركية، خدماتها لمساعدتنا في الوقت الذي نراه مناسباً للقيام بضربة خاطفة، ضد الأسطول التركي الذي كان راسياً، تحت حراسة سيئة، في رأس (ناغارا) Nagara.

---

(١) أنور باشا. القائد التركي المعروف ولد سنة ١٨٨١ وتوفي سنة ١٩٢٢ من أبرز القادة الأتراك لعب دوراً هاماً في تاريخ بلاده الحديث وكان أحد ثلاثة الذين قادوا حركة الإطاحة بالسلطان عبد الحميد ارتبط اسمه بحركة الجهاد في ليبيا وبرز بصفة خاصة في هذه المرحلة على رأس حركة المقاومة التى أرهقت العدو في جبهة درنة.

والآن، إذا كنا في بداية الحرب قد رأينا للأسباب المذكورة، انه من المناسب الامتناع عن القيام بأية محاولة ضد الأسطول التركي، فإن الوضع المتغير كان يشير علينا بأن نتصرف تصرفاً مغايراً، فإن مسلك تركيا الذي كان يبدو عليه عدم الاكتراث باستمرار حرب العصابات في ليبيا إلى ما لا نهاية، وفشل الدول الكبرى فى خطواتها، لاقناعها بالاعتراف بالأمر الواقع، وقبول الوضع الذي لا مناص منه. كل ذلك قد دفعنا بالطبع إلى الدخول في مجال آخر، كنا حتى ذلك الوقت قد امتنعنا عن دخوله.. مراعاة لمصلحة الدول الكبرى دون أن نتخلى أقل تخلٍ عن حقوقنا كمحاربين..

لقد قدرت، أنه يتحتم علينا تقريب الحرب إلى أشد المواقع التركية حساسية، وذلك لافهام تركيا، أنها باصرارها على إطالة أمد الحرب التي تحدد مصيرها، إنما تعرض نفسها لمجازفات خطيرة وجدية.

وكان علينا، أن نتوقع أن تحويل العمل الحربي من ليبيا إلى بحر إيجة سيؤدي إلى مضاعفة المشاكل الدبلوماسية المحيطة بنا. وفعلاً فقد أبلغنا سفيرنا بفينا (دوق دافرنا) أن اهرنتال، في حديث له مع إحدى شخصيات السلك الدبلوماسي، قد أفهم بأن النمسا لن تسمح بأية عملية حربية في تركيا الأوربية، ويراها — بتفسير تعسفي — مخالفة للالتزامات التي تحددت في المادة السابعة من معاهدة التحالف.

وعلى العكس من ذلك، كان وزير الخارجية الروسي سازونوف الذي كان يحرص على القيام بعمل من هذا النوع، قد صرح لسفيرنا ملجاري بأنه سيكون سعيداً إذا ما أقدمنا على عمل يصيب تركيا في جزء حيوي منها، ونعطي به درساً حسناً لجماعة الاتحاديين، ونطيح بغطرستهم تلك التي لم تعد محتملة..

وفي حديث، للسفير الألماني بروما، مع دي مارتينو، قال أنه علينا أن نقوم بعمل ضد الدردنيل، رغم أنه تحفظ بأنه لا يتحدث كسفير، ولكنه يعبر عن رأى خاص. أما بخصوص الاعتراضات النمساوية، فقد ذكر، أنه مما يؤخذ من أقوال وزيره (كيدلرن واكثر) لا يبدو أن اهرنتال كان معارضاً بصفة جادة، لمثل هذا العمل.

وفي هذه الأثناء مات اهرنتال ، ولما لم يتم الوصول معه إلى النهاية ، فقد كان هنـــاك خوف من أن الكونت بركتولد Berchtold لا يرغب في المجازفة بالظهور أمام الرأي العام ، وبخاصة العناصر العسكرية ، أنه أكثر تساهلا من اهرنتال الذي كان ينعم بسلطة أقوى .

أما من جانب انجلترا وفرنسا فلم يبد أى شيء . ولكن الخلاصة المختزلة لخطاب بوانكاريه تدعو إلى الاعتقاد بأننا قد تخلينا بصفة مباشرة عن أية عملية عسكرية وبحرية خارج ليبيا . وقد بادرنا على الفور إلى نفى هذا القول الذي سيكون – من بين ما يكون له من نتائج – تشجيع تركيا على الاستمرار في المقاومة . وتبين بعد ذلك أن تركيا ، كانت تعمل عن طريق سفرائها على اتخاذ الإجراءات الوقائية ، مهددة بأنه في حالة هجومنا على الدردنيل ، فسوف لن تكتفي باجلاء الإيطاليين عن أراضيها ، ولكنها ستغلق المضايق في وجه الملاحة الدولية . وكان ذلك هو الأسلوب المعتاد الذي تبحث بواسطته تركيا عن حماية لها من وراء المصالح الأجنبية .

وهكذا كانت القضية ، من الوجهة النظرية ، تجرِّرُ أذيالها من خلال تبادل وجهات النظر الدبلوماسية، حين تدخل حادث وضعها أمام تجربة الواقع . فقد تقدمت فرقة من أسطولنا إلى بيروت يوم ٢٤ فبراير ، ووجدت سفينتين حربيتين تركيتين قديمتين راسيتين هناك . ولم تكتف السفينتان برفض الاستسلام، بل فتحتا النار على سفننا ، فأجابتها على الفور بقصف أدى إلى إغراقها ، دون أن نقوم بأي عمل من شأنه أن يسبب أقل الاضرار للمدينة والميناء .

وقد احتجت النمسا على الفور ، استناداً إلى معلومات خاطئة ، تتهمنا بضرب مدينة مكشوفة . وقد لفت سفيرها بروما (ميراى Merey) باسم حكومته ، نظر سان جوليانو إلى مسئولية إيطاليا إذا ما حاولت تجديد قصفها لمدينة تعيش فيها جالية نمساوية كبيرة . كما قام (بارير Barrere) أيضاً بخطوات مماثلة باسم حكومته ، ولكن في صيغة أكثر اتزاناً . وقد لاحظنا له ، كيف أنه من الضروري، تجنب أى تعبير، من شأنه أن يشير إلى تحديد عملياتنا ، بما يؤدي إلى تشجيع تركيا على استمرار مقاومتها .

ولكن أخطر الوقائع الدبلوماسية ، في ذلك الوقت ، تمثلت في المبادرة الانجليزية لتحديد هذا المجال ، بواسطة عمل جماعي للدول الكبرى المعنية . وقد أبلغنا بهذه الخطوة ، في وقت واحد ، من فيينا وبطرسبرج . ففي يوم ٢٩ فبراير سلم السفير الإنجليزي بفينا إلى (بركتولد) مذكرة تقوم على التصور التالي : (لا شك في أن التجارة العالمية ستتعرض لخسائر فادحة في حالة ما إذا قررت الحكومة العثمانية كإجراء دفاعي غلق مضيق الدردنيل وزرع الألغام به . أن السير جراي يرغب في معرفة ما إذا كانت الحكومة النمساوية ترى من المناسب أن يطلب ممثلو الدول الكبرى من الحكومة الإيطالية معرفة ما إذا كانت مستعدة للتأكيد بأنه لن تتم أية عملية في الدردنيل والمياه المجاورة) . .

اما بركتولد فقد رد على هذه المذكرة رداً يتسم بالمشاعر الودية نحونا ذاكراً بأن لديه من المبررات ما يحمله على الاعتقاد بأن الحكومة الإيطالية لن تسمح مطلقاً بإعلان مثل هذا التصريح، وأنه لن يشارك في هذه الخطوة المقترحة إذا لم يتأكد مقدماً بأن إيطاليا لن تعترض عليها، ولكنه كلف سفيره في روما (ميراي) بأن يضيف إلى ذلك ، اقتناعه بضرورة عدم تفكيرنا في أية عملية في الدردنيل ، أو المناطق المجاورة خوفاً من الانعكاسات التي ستترتب عليها في البلقان . .

أما سازونوف ، فقد كان أكثر صراحة وحسماً إذ لم يتردد ، على الرغم من إلحاح السفير الإنجليزي ، في أن يرفض رفضاً مطلقاً المشاركة في مثل هذه الخطوة ، باعتبارها منافية لواجبات الحياد ، وأعلن بعد ذلك لسفيرنا أنه يعتبر الاقتراح الإنجليزي منافياً لقواعد اللياقة ، بصفة مباشرة .

وبالرغم من هذه العوائق والمناورات الدبلوماسية ، فقد استقر عزمنا أولا على التصرف ، بنية محددة ، لضرب الأسطول التركي ، وقد كلف الأميرال تاون دي ريفيل Thaon de Revel بتـــدبير العمليات وتنسيقها بكاملها

وقد تم تركيز الفرقة المكلفة بتنفيذ هذه العمليات في ميناء بومبا ،

ثم وقع التخلي عن هذا المشروع ، لا عن إذعان للتهديدات الدبلوماسية ، ولكن لأنه لم يعد صالحاً للتنفيذ ، بعد الاحتياطات التي اتخذها الأسطول التركي ، الذي ما كاد يشعر بالخطة حتى أغلق مدخل الدردنيل، وسحب الأسطول إلى بحر مرمرة ، حيث لا يمكن اللحاق به .

وعلى كل حال ، فقد كنا عاقدين العزم ، ومتمسكين بالاحتفاظ بحريتنا في العمل ، وحقوقنا كدولة متحاربة . ورأينا في نفس الوقت ، أنه من الملائم أن نخطر الدول الحليفة والصديقة . إما مراعاة لمصلحتها ، وإما لمنع بعضها — النمسا بصفة خاصة — من التذرع بعملنا واتخاذه وسيلة للقيام بعمل خاص يمكن أن يؤدي إلى الاضرار بنا ولو عن طريق غير مباشر .

لقد كنا نعرف أن الفئة العسكرية في النمسا كانت تحرص على القيام بعمل خاطف في ألبانيا، يمكن أن يتم رغم الاتفاق مع تركيا . وكان في نيتنا أن نحول دون أن يهيئ مسلكنا أية ذريعة لمثل هذه الخطط .

وقد أخطرنا بركتولد أن عمليات التهريب العسكرية التركية ، ستضطرنا إلى القيام بعمل حربي بحري عند منفذ بحر إيجة بالبحر الأبيض ، وأننا لتحقيق هذا الغرض سوف نحتل — ولو مؤقتاً — بعض الجزر وذكرنا منها ستامباليا Stampalia وليمّو Lemmo وبعض الجـزر الأخرى . كما أبلغنا بنيتنا هذه أيضاً حكومة برلين التي لم تعترض ، بل تعهدت بالعمل عن طريق سفيرها لدى بركتولد لاقناعه بعدم وضع العراقيل في وجه أية عملية متوقعة من جانبنا في بحر إيجة وضد الدردنيل . ولم تثر فرنسا أيضاً أية صعوبات ، بل أن بوانكريه قد نصح صراحة باحتلال بعض الجزر كطريقة للتأثير على تركيا ، للتعجيل بالصلح . ولكن النمسا التي أظهرت استياءها من مكاشفتنا لألمانيا ، تصلبت في موقفها ، وتبع ذلك محادثات واتصالات دبلوماسية طويلة فنّد فيها سان جوليانو وبمهارة جدلية فائقة حجج بركتولد ومبرراته .

وكان الجدال يدور حول نقطتين ، فقد كان بركتولد يرى — ذهاباً مع تفسير سلفه اهرنتال — أن المادة السابعة من المعاهدة الثلاثية التي تتولى

المصالح المتبادلة للنمسا وإيطاليا في البلقان ، تمنع أى احتلال ، بهدف حربي في أراضي تركيا الأوربية ، حتى ولو كان ذلك بصفة مؤقتة . بل لعلها تعارض أى عمل حربي ، مثل قصف تلك السواحل . وكان يتمسك أيضاً باعتبار جميع جزر بحر إيجة من أجزاء تركيا الأوربية . وقد رد سان جوليانو رافضاً بصفة مطلقة قبول هذا التفسير التحكمي الذي لا يقوم على أى أساس ، والذي كان اهرنتال وبركتولد يخلعانه على المادة السابعة من المعاهدة . في الوقت الذي تشير فيه تلك المادة إلى التغييرات الدائمة في الوضع القائم لا إلى احتلال مؤقت تدعو إليه أسباب حربية وتفرضه .

كما اعتبر تعسفياً ، ذلك التفسير الذي يأخذ به بركتولد في خصوص جزر منخفض إيجة حين يراها مشمولة بنصوص الاتفاقية التي لا تشير بصفة خاصة إلا إلى الأراضي الأوربية من الإمبراطورية العثمانية . أما جزر بحر إيجة فسواء بالمعيار الجغرافي أو المعيار الإداري التركي كانت تشكل جزءاً من تركيا الآسيوية . وقد آلت المفاوضات والمحاولات الدبلوماسية ، في بعض الأحيان ، إلى وضع جد مسدود . وفي مرحلة من المراحل ، أعلنا للنمسا بأننا لن نسمح لأخطار وهمية وتفسيرات لا أساس لها ، بأن توقفنا عن العمل . وأن اعتراضها على حريتنا في التصرف يجعل من الصعب علينا الاحتفاظ بالتحالف القائم .

وفي ١٢ أبريل أبلغنا بركتولد أنه لأسباب حربية وسياسية لا يمكننا أن نؤجل عملياتنا في بحر إيجة . وانتهى هو إلى التصريح بأنه لن يثير أية مصاعب في وجه احتلالنا لجزيرة رودس أو ستامباليا إلخ طالما نتعهد بارجاعها عند نهاية الحرب ، ولم نكن نعارض في هذا الالتزام ، شريطة أن يظل سراً . بل رأينا من مصلحتنا أن نلتزم به حتى نمنع النمسا من التلاعب بتفسيرها للمادة السابعة من المعاهدة ، فتتقدم بحجة احتلالنا للجزر مطالبة بالتعويض أو تقوم بتعويض نفسها بنفسها في ألبانيا أو السنجق حسب نوايا الفئة العسكرية التي نجهلها . وتصريحنا بأن هذا الاحتلال سوف يكون مؤقتاً سيؤدي إلى إزاحة هذه الذريعة ، إذ في مثل هذه الحال ، سيصبح التعويض النمساوي مؤقتاً هو الآخر .

وربما فطن بركتولد ، أو من كان يقف خلفه ، إلى هذه النتيجة . ذلك أنه بعد أن طالب بصيغة تحريرية للالتزام من جانبنا بإعادة الجزر إلى تركيا ، انتهى إلى التخلي عنها حتى يحفظ لنفسه حرية العمل على ما يبدو .

وبعد أيام قليلة ، بدأت المرحلة الجديدة من الحرب . فقد غادرت فرقة بقيادة الأميرال (فيالي Viale) ميناء تارنتو وتركزت خلال اليومين ١٥ – ١٦ أبريل في ستامباليا التي تم اختيارها كقاعدة للتزود . وقد لحق بها عميل أجنبي من عملائنا السريين للعمل كمرشد وربان ، في أية عملية تجري بالدردنيل . وقد كانت مهمته الرئيسية إرشاد فرقة من الغواصات مكلفة ، حالما تتهيأ لها فرصة التسلل المفاجيء ، بضرب الأسطول التركي .

وقد وصلت الفرقة كما هو مقرر ، أمام الدردنيل ، ليلة السابع عشر من أبريل ، ولكن الأحوال البحرية السيئة ، ويقظة الأنوار الكشافة التركية جعلت من المستحيل تحقيق المباغتة . وفي الصباح ، تقدمت فرقة من سفننا ، في محاولة لاستدراج السفن المعادية ، بينما كانت فرقة أخرى تتربص وتتحين الفرصة خلف (امبروس Imbros) حتى تقطع على السفن التركية خط الرجعة ، ولكن السفن التركية لم تظهر ، وأكتفى الأتراك بفتح نيران حصونهم القائمة على الضفتين، ضد فرقنا التى ردت عليها بالمثل، وقصفت مواقعها طوال ساعتين متتاليتين ، ثم انسحبت للقيام بمسئوليات أخرى ومهمات أخرى .

لم يكن من هدف المهمة البحرية التي قامت بها فرقتنا البحرية ، مهاجمة الدردنيل ، ولكنها كانت مكلفة بمجرد دعم أى هجوم تقوم به طراداتنا ضد الأسطول التركي ، والقيام بعمليات استعراضية تنتزع من تركيا ذلك الوهم الذي يشجعها على الاستمرار في المقاومة ، والاعتقاد بأن حريتنا في التصرف ستكون محدودة .

إن التبادل القصير لنيران المدفعية مع الحصون التركية لا يمكن اعتباره

عملاً هجومياً ، وقد أثارته وتسببت فيه الحصون نفسها . ولكن تركيا التي كانت تعقد كل آمالها على إثارة المشاكل والتعقيدات انتهزت هذه الفرصة للقيام بعمل يضر بالمصالح التجارية للدول الأخرى ، ويثير غضبها ، أو يؤدي إلى اتخاذ إجراء معين ضد إيطاليا ، وذلك باغلاقها للدردنيل في وجه الملاحة التجارية .

هذا الإجراء التركي ، لم يكن ليستند إلى أسس مقبولة . ذلك أن حق تركيا في اغلاق المضايق الذي أقرته معاهدة لندن ١٨٤١ وأكدته معاهدات ١٨٥٦ – ١٨٧١ يقتصر مباشرة على السفن الحربية . إذ لا يمكن بأي شكل من الأشكال القفل التام لمضيق الدردنيل سواء من قبل أسطول معادٍ أو أسطول الحكومة التركية .

وقد وجّه سازونوف، بتلك الاستقامة التي التزم بها طوال هذه الأحداث، وعلى الفور، احتجاجاً تحريرياً قوياً إلى الباب العالي طالباً الفتح الفوري للمضايق، ومهدداً في حالة الرفض بالمطالبة بالتعويضات اللازمة . وقد جعل هذا الإغلاق فاقداً لمبرراته من الناحية العملية ، تحول القسم الأكبر من أسطولنا ، وابتعاده فعلاً عن الموقع ، عائداً قسم منه إلى ترانتو والآخر إلى طبرق . ولكن المصالح التجارية الممارسة في الأراضي العثمانية ، عملت لصالح تركيا ، وأشعرت فعلاً بثقلها ، وأفلحت في تقرير بعض الإجراءات الدبلوماسية .

فقد رد السير جراي ، على وكالة تجارية ، مصرحاً بأنه قد أبرق إلى روما واسطانبول للحصول على مرور السفن التجارية، بحرية تامة ، من بحر إيجة نحو البحر الأسود ، وبالعكس . ومثل هذه الحركة قد مثلت هجوماً جديداً على حقوقنا الحربية . بما يترتب عليه من تشجيع لتركيا . ولقد أبلغنا الحكومة الإنجليزية بأنه لن يسعنا أن نقبل بأي تقليل أو اضعاف لحقوقنا التي هي من جهة أخرى مطابقة للمصالح التجارية التي ترغب هى نفسها في حمايتها .

ليس من حق تركيا أن تغلق المضايق ، إلا إذا بدأ الهجوم ضدها . وأضفنا ، أنه يبدولنا أن أحسن السبل لحل المشكل هو القيام بخطوات مؤيدة للتصرف الروسي لدى تركيا وحدها .

وقد كرر بركتولد نفس الاحتجاجات ، واصفاً في حديث له مع سفيرنا ، الهجوم على الدردنيل بأنه من أعمال التحرش والاستثارة التي لم يكن يتوقعها . وأن هذا الهجوم يناقض اتفاقاتنا الودية ، وأنه لن يقبل بأن نكرر أعمالاً مشابهة ، وأنه إذا تمت عملية مماثلة مرة أخرى فسوف تكون لها نتائج خطيرة .

وفي النهاية تغلبت وجهة النظر الروسية .

إذ بعد فترة من الممانعة ، أذعنت تركيا لفتح المضايق للأغراض التجارية وتخلت عن المساومة التي حاولتها من أجل الإضرار بالمصالح العامة لأوربا .

وعلى الرغم من هذه التعقيدات الدبلوماسية ، فقد تابعنا بحزم وإصرار السير في برنامجنا الذي حددناه . وفي يوم ٢٣ أبريل ، قامت فرقة من أسطولنا بقيـــادة الأميرال (بربسبيترو Presbitero) باحتلال جزيزة ستامباليا ، وأقامت قاعدة بحرية ، وأسرت الحامية التركية بها .

وفي ١٢ مايو قامت الفرق الأخرى بقيادة الأميرال (كورسى Corsi) باحتلال جزر سكاربانتو وكوس ، وثماني جزر أخرى . وفي اليوم التالي قامت سفن متعددة تابعة لنا باحتلال بقية جزر الدوديكانيز . وقد كانت أهم هذه الحملات حملة رودس حيث كانت توجد بها حامية تركية كبيرة . وقد نزل فيالى وأميليو خلال يومي ٣ — ٤ مايو بخليج كاتيلا Catilla دون أى طلق ناري . وقد انسحبت الحامية التركية إلى الداخل ، حيث انتهت إلى الاستسلام يوم ١٧ مايو ، بعد معركة صغيرة جرت في بسيتوس Psitos.

ولم يؤد احتلال الجزر إلى أية ملاحظات من جانب الدول الكبرى ، عدا النمسا ، حيث أعاد بركتولد ، حتى بالنسبة لهذه العمليات ، احتجاجاته المعهودة . لأنها لم تقتصر على الجزر التي عبر — في تردد — عن موافقته على احتلالها . وعرض بعد ذلك لموضوع أن هذا الاحتلال الإيطالي يعطي النمسا حق المطالبة بالتعويض الذي لا ترغب في استعماله في ذلك الوقت محتفظة لنفسها بعدم التنازل عنه .

وقد رد عليه سان جوليانو الذي أظهر دوماً خلال هذا النزاع صبراً عظيماً ، مقترناً بالحنكة والحزم ، بأن إيطاليا سوف تعتبر تلك الدولة التي تخترق واجبات الحياد لمصلحة تركيا ، وتمنعنا من استخدام كافة الوسائل الممكنة لارغامها على الاستسلام ، صديقة وحليفة لتركيا وغير صديقة ولا حليفة لإيطاليا .

ولاحظ أيضاً ، أن الامتناع عن عمليات ضرورية من الوجهة العسكرية والسياسية ، بسبب معارضة النمسا ، لا يمكن أن يطول الأمد دون معرفته وكشفه ، بل إن الحكومة الإيطالية ستجد نفسها ، في ظرف معين ، مضطرة إلى الإعلان عنه . وختم قوله بأنه ثمة تناقض بين دعوى النمسا بعدم الاعتراف بسيادتنا على ليبيا ، لأن تركيا ما تزال قادرة على المقاومة ، وبين الظهور بمظهر المعوق لاستعمال الوسائل لارغامها على التخلي عن المقاومة .

لم تتح لي فرصة التعرف على بركتولد ، ولكن سان جوليانو الذي قابله فيما بعد ، أثناء مؤتمر عقد في بيزا ، نقل إلى الانطباع عن شخصية عادية جداً ، لا تتميز بأفكار شخصية ، وهى مجرد أداة مستعملة من قبل الفئة العسكرية ورجال الحاشية الذين لم تبد لهم فرصة حقيقية للاستفادة من الوضع للقيام بتنفيذ خطتهم في ألبانيا والسنجق . وفعلاً ، فإن مسلكه الدبلوماسي نحونا الذي اتسم بالاحتجاجات الدائمة ، وانصاف التهديدات ، دون الوصول إلى شيء محدد ، والرتابة التي يلح بها في التفسيرات الفردية التي لا تقوم على أسس صحيحة ، حول التزاماتنا ، وعجزه عن مواجهة الحجج المضادة التي كان يقدمها سان جوليانو تعطي الانطباع عن رجل

لم يكن يتوفر على الحرية ولا على القدرة على التصرف . وهو بدلاً من أن يفكر بعقله ويقدر حقيقة الوضع ، فإنه ينفذ الدور المسند إليه . إن غرابة وضعه وغموض اتجاهاته قد ظهرا بشكل غريب ، في المرحلة الأخيرة من هذا الصراع الدبلوماسي الذي يجدر التنويه به والإشارة إليه . .

لقد رأت هيئة أركان بحريتنا ، في بعض الأوقات ، أنه من المناسب أن نحتل جزيرة (كيوس) وجزيرتين أو ثلاث جزر صغيرة ، حتى نجعل رقابتنا على تلك البحار أكثر سرعة وأقل ارهاقاً . ولما كان بركتولد يرانا ، طبقاً للمعاهدات ، ملزمين بأخطاره والتشاور معه ، حول أي مشروع احتلال . ولما كان قد وجه إلينا اللوم ورأى في تصرفاتنا السابقة خرقاً للاتفاقيات ، فقد كلفنا سفيرنا (دافرنا) بأخطاره والتشاور معه . وحينئذ غير بركتولد موقفه قائلاً بأن مثل هذه الاشعارات المسبقة يقصد من ورائها اشراكه في مسئولية العمل . وأنه يرفض مثل هذه الشبهات .

وتصرفنا حسب رأينا . فإذا كانت تصرفاتنا معارضة للالتزامات التي التزمنا بها فإنه سيجد نفسه في حل من التزامات الحلف والاتفاقيات السرية عن البلقان المعقودة سنة ١٩٠٩. ولما كان احتلال (كيوس) مناسباً وغير ضروري ، فقد قررت أنا وسان جوليانو أن نمسك بالكرة وهي طائرة — كما يقال — فنتخلى عن خطة الاحتلال . ولكننا أخطرنا ، في نفس الوقت ، بركتولد بأننا نسجل عليه بتنازلنا اعترافه بأن الالتزامات المتبادلة تظل قائمة ، سارية المفعول . وأخطرنا ألمانيا أيضاً بهذا التثبيت . .

وكان رد تركيا ، على احتلالنا لجزر إيجة ، صدور المرسوم الذي كانت قد هددت به ، منذ مدة ، وهو الذي يقضي بطرد جميع رعايانا من أراضي الإمبراطورية . وكان هذا القرار التركي يمثل إجراء انتقامياً خطيراً ، إذ لم يكن عدد الرعايا الإيطاليين باسطانبول ليقل عن عشرين ألف نسمة ، كما أن عددهم في مختلف بقاع الإمبراطورية ، لم يكن ليقل عن خمسين ألف نسمة . ولكن أثر هذا الإجراء على الحرب القائمة يكاد يكون معدوماً وسوف تكون نتائجه سلبية ، في حالة ما إذا نفذ المرسوم بشكل تام ، وامتلأت

موانينا باللاجئين ، فإن مشهد بؤسهم وعذابهم سيزيد من حنق الرأي العام الذي سيدفع بدوره الحكومة إلى الرد بغارات وهجمات جديدة على الأجزاء الحيوية من الإمبراطورية العثمانية .

وقد تولت السفارة الألمانية حماية مصالح مواطنينا ولكنها لم تبسط عليهم حماية فعالة . فقد كان مارشال غاضباً أشد الغضب على إيطاليا لأنه يرى أن حملتنا قد اضرت أشد الضرر بعمله السياسي في تركيا ، ذلك العمل الذي أقامه خلال عشرين سنة ولكن تنفيذ مرسوم الطرد كان خفيفاً معتدلاً . وترجع بعض الأسباب في ذلك ، إلى أن كثيراً من مواطنينا كانوا مستخدمين لدى مؤسسات أوربية لم يكن في وسعها الاستغناء عن تعاونهم معها .

وكانت آخر ما قامت به بحريتنا من عمليات ذات أهمية معينة ، في بحر إيجة ، هى الغارة على الدردنيل التي قامت بها فرقة من الطوربيدات بقيادة الأميرال ميللو Millo . فقد توفرت معلومات بأن الأسطول التركي ، يعد العدة لضربة خاطفة ضد إحدى سفننا المنعزلة . فصدرت الأوامر بتكثيف المراقبة من قبل سفن الطوربيد والتوغل بها نحو الشمال .

وهكذا دخلت إحدى فرقنا ، بجرأة عظيمة ، مضيق الدردنيل ، وتوغلت مسافة عشرين كيلو متراً حتى (شياناك) تقريباً . وحين بلغت هذا المكان تم اكتشافها واستهدفت بالقصف المتقاطع من الضفتين ، ولكنها استمرت في مسيرها حتى بلغت موقع رسو الأسطول التركي ، وحين تحققت من أن هذا الموقع محاط بشبكة فولاذية دفاعية تجعل من الصعب مهاجمته ، قررت الانسحاب . وتم الانسحاب بنظام تام . دون خسائر ، ودون أن يجرؤ العدو على ملاحقتها ، رغم أن طوربيداتنا لم تكن محمية من أية سفن كبيرة .

وكانت الفرقة تقل فوق ظهرها مرشداً أجنبياً خبيراً بالمضايق . وقد ركبه الخوف في بعض اللحظات من الغارة ، وطلب التراجع ولكن الأميرال ميلّو صوب مسدسه نحو صدغه ، وارغمه على اتمام المهمة التي تصدى لها ، والتزم بها حتى النهاية .

هذه الحرب المعقدة ، بين الدبلوماسية والبحرية ، التي نهضنا إليها وتولیناها في بحر إيجة ، لم تصرف انتباهنا عن ليبيا ، حيث مكنت بعض الأشهر من التوقف عن القتال ، من إعادة تنظيم جيش الاحتلال ، ودعم قواته بتشكيلات جديدة هامة ، وبوسائل تزيد من فعاليته للقيام بسلسلة من العمليات والحملات السريعة المتغلغلة نحو الداخل . بقصد انهاك الفصائل التركية العربية ، مؤكدة سيطرتنا ، ومبينة للأهالي الذين يستمد منهم الأتراك حشودهم ، عدم جدوى أية محاولة للمقاومة .

وقد بدأت هذه العمليات بحملة ضد مصراتة التي كانت إحدى مراكز المقاومة المعادية ، ويستخدمها الأتراك والعرب قاعدة لتهريب الأسلحة والذخيرة للقيادة العامة بطرابلس . وقد قامت حملة بقيادة الجنرال كاميرانا ، تحت حماية فرق أسطول الأميرال بوريا ريتشي بعملية نزول مساء يوم ١٦ يوليو واستولت على الفور على المواقع الرئيسية بعد معركة ضارية (١) . وقد كلّلت العملية يوم ٨ يوليو بالاستيلاء على المدينة نفسها التي تقع على بعد بضعة أميال نحو الداخل بعد معركة أخرى ضارية .

وفي يوم ٢١ يوليو بدأت عملية زحف قوات الكولونيل (فارا) نحو غريان التي تشكل النقطة الرئيسية في إسناد العدو من الداخل ، وفي يوم ٥ أغسطس نزل الجنرال غاريوني بفرقتين على ساحل زوارة التي تقع غربي طرابلس (٢) وبسط احتلاله على الموقع حتى الحدود التونسية من أجل أن يضع أيضاً حداً لعمليات تهريب الأسلحة والذخيرة التي كانت تمر بكميات وافرة عبر تلك الحدود . .

وفي ٣١ أغسطس غادر كانيفا طرابلس وأعفي من القيادة العليا للحملة ، وفصلت القيادتان بطرابلس الغرب وبرقة ووضعتا تحت قيادتي الجنرالين راني Ragni وبريكولا Briccola . وقد اتخذ هـذا الإجراء بالنظر إلى أن وحدة القيادة لم تعد ضرورية ، بل كان من شأن استمرارها

---

(١) انظر معجم معارك الجهاد تأليف خليفة محمد التليسي ص ٤٦٩ .

(٢) انظر معجم معارك الجهاد ص ٢٦٧ .

أن يربك تلك العمليات الخاصـــة بالتطهير الحربي التي تتطلبها المرحلة الجديدة من الحرب وتستوجب حرية وسرعة في المبادرة . .

وقد قام الجنرال ريزولي Reizoli خلال منتصف أغسطس ، ببعض العمليات إلى الغرب من درنة فتسببت في هجوم كبير من جانب العدو (١) لم يلبث أن رد على أعقابه تاركاً بضعة آلاف من القتلى على أرض المعركة . وبعد ذلك بأيام قليلة جرت معركة هامة بجنزور الواقعة غربي طرابلس . .

كانت هذه العمليات تجري في ليبيا ، في نفس الوقت الذي تجري فيه المفاوضات من أجل الصلح التي كانت قد بدأت رسمياً بأوشي . وقد كانت هذه العمليات مقصودة لافهام تركيا بأنه مهما كانت نتائج المفاوضات ، فإننا عاقدون العزم على الذهاب إلى أبعد مدى في احتلال ليبيا ، مهما كان الثمن، إلى أن يتم ترسيخ سيادتنا والاعتراف بها . ومن جهة أخرى كانت هذه العمليات ضرورية لإضعاف المقاومة المحلية . .

وتمت أيضاً حرب ثالثة صغيرة ، بالإضافة إلى حرب ليبيا ، وحرب بحر إيجة ، كانت قد جرت على مسرح أبعد ، بالبحر الأحمر. قامت بجزء مباشر منها ، فرقة بحرية صغيرة تابعة لنا ، وقام بجزء آخر منها بصفة غير مباشرة الشيخ العربي السيد الإدريسي الذي استطعنا أن نضمن لأنفسنا نوعاً من التحالف معه .

وكانت هذه العمليات بالبحر الأحمر التي تتطلب عملاً خاصاً وراء الستار ، قد وضعت طوال الوقت تحت إشراف وزارة الداخلية ، وقمت بتوجيه هذه الحرب شخصياً .

إن نشر الحرب في البحر الأحمر ، كان ضرورياً ومناسباً، منذ البداية لأسباب متعددة . فعلينا قبل كل شيء أن نحمي مستعمراتنا ضد أية ضربة مفاجئة يمكن أن تحاولها تركيا ، ولو لمجرد المضايقة . وكان يكفي لتجنب هذا الاحتمال ، رقابة طراداتنا ومدفعيتنا في قاعدة مصوع . ولكن كان ثمة

---

(١) انظر معجم معارك الجهاد ص ٢٢٩ .

خطر آخر يرتبط بالحرب في برقة ، وهو أن يقوم الأتراك بتهريب الأسلحة عبر البحر الأحمر والسودان إلى شيخ السنوسية الذي أقام قيادته بالكفرة والجغبوب . وللحيلولة دون ذلك فإن رقابة سفننا ، على امتداد ساحل طويل ، سوف لا تكون كافية ، بشكل يكاد مطلقاً . كما كانت هناك حاجة لقوات أكبر من تلك التي تتوفر لنا في البحر الأحمر للقيام بفرض حصار على ذلك الساحل العربي . وقد رأيت أن من الوسائل الفعالة، صرف الأتراك عن مثل هذه المحاولات بخلق أعمال عدائية ضدهم في أراضي الجزيرة العربية . وهو أمر كان يبدو أكثر سهولة بالنظر إلى أن السيد الإدريسي ، وهو طراز من الشخصية الإقطاعية الكبيرة المتحكمة في السكان الموجودين بين مكة واليمن ، كان فعلاً في حالة ثورة ضد سلطة الأتراك لأسباب دينية ولغوية (١) . وقد كانت المبادئ الغربية التي تبناها جماعة الاتحاديين تبدو له هرطقة وزندقة إذا ما قورنت بالمبادئ الإسلامية السنية النقية السائدة في المناطق التي خرج منها محمد والتي كانت مهداً لدينهم .

أذكر أنه في المراسلات التي جرت بيننا نحن المسيحيين وبين الإدريسي كان ينظر إلينا كوسائل للإرادة الإلهية ، ويصف الأتراك (بالكلاب الكافرة) متهماً إياهم بإدخال مقدسات جديدة كالمدنية والتقدم وما إلى ذلك على عقيدتهم . .

ولقد ساعدنا كثيراً خديوي مصر ، في إقامة علاقات مع السيد الإدريسي . وقد كان الخديوي في ذلك الوقت ، بدوره ، معادياً لجماعة الاتحاديين التي كان يخشى من طموحها وتطلعاتها . وقد أظهر الخديوي ، طوال مدة الحرب ، مودة عظيمة نحو إيطاليا اعترافاً بجميل الملك امبرتو الأول الذي تقبل بحفاوة كبيرة والده في إيطاليا حين خلع عن العرش ، وأبعد عن مصر ، أثر أحداث سنة ١٨٨٢ ، عقب ثورة عرابي باشا ، ووقوع الاحتلال الإنجليزي .

---

(١) هو محمد بن علي الإدريسي (١٨٧٦ - ١٩٢٣) مؤسس أسرة الأدارسة في صبيا وعسير باليمن . ثار ضد الدولة العثمانية وفشلت الحكومة العثمانية في اخماد ثورته اتسع سلطانه على عسير واستولى على الحديدة . هادن الإنجليز وتواطأ مع الإيطاليين ضد الأتراك كما يبدو من الكتاب . انتهى حكمه بوفاته حيث تقاسم الإمام يحيي والملك عبد العزيز الأراضى التى كانت تابعة له .

وقد حضر عملاؤه خصيصاً إلى مصوع ، وتمكنوا من الاتصال بالسيد الإدريسي ، رغم رقابة الأتراك ، وتقبل الأدريسي بحماس ، عرضنا بمساعدته في حربه ضد الأتراك . وقد أرسل في ذلك الوقت لقيادة أسطولنا في البحر الأحمر الكابتن شيرينو فروني Cerino Ferroni الذي تولى إدارة الأمور بمهارة وحيوية بالاشتراك مع الملازم وروبيولو Rubiolo الذي كان موجوداً من قبل في تلك البقاع ، وله خبرة بشئونها .

ولقد ساعدنا الإدريسي بالمال ، ثم زودناه بما يقرب من عشرة آلاف بندقية مع الذخيرة ، ووضعنا تحت تصرفه ثلاث بطاريات مدفعية برجالها ، حتى نمكنه من مهاجمة الأتراك في معاقلهم . بينما كانت سفننا تحاصر ميناء الحديدة لمنع وصول الأسلحة والذخائر إلى الجبهة التركية . وشاركنا أيضاً في القصف البحري للحصون الواقعة على طول الساحل .

ولما كان الإدريسي يتطلع إلى الإستيلاء على الأماكن المقدسة ، وطرد الحامية التركية ، الأمر الذي ستترتب عليه ضربة خطيرة لسلطة السلطان كخليفة للمسلمين ، فقد انزعج الأتراك انزعاجاً كبيراً وحاولوا بكل الوسائل مصالحته وتهدئته أو تهديده بخلق مصاعب تحول دون استمراره في هذه المغامرة . وهكذا فكروا في مهاجمته من الخلف ، مثيرين ضده الإمام يحيى الذي يسيطر على اليمن . ولما كان يوجد في الأراضي الواقعة بين اليمن والأراضي التابعة للإدريسي أقوام من البدو - شبه البدائيين - فقد عملنا من جانبنا على اثارتهم ضد الإمام يحيى حتى نمنعه من ضرب الإدريسي من الخلف .

ولكي أقدم فكرة عن الوضع الأمي البدائي الذي يتميز به هؤلاء القوم ، اذكر حادثاً غريب . كان بين ضباطنا الذين كانوا يتولون مفاوضة زعمائهم ، ضابط له سن ذهبية . وقد كان الأمر طبيعياً بالنسبة لضباطنا ، ولكنه كان مثار عجب لدى هؤلاء الأقوام الذين هرعوا من كل مكان لمشاهدة تلك السن الذهبية (١) .

---

(١) كان من اللازم أن يترفع قلم السياسي الكبير عن ذكر هذه التفاهات الصبيانية التى نقلها إليه ضباطه السذج .

تلك الحملة الثانوية أدت إلى كل النتائج التي أردناها . ولم تكن لتخلو من التأثير حتى على برقة نفسها ، ذلك أن الإدريسي الذي تحالفنا معه كان يمت بصلة القرابة إلى السنوسية التي تبسط سيطرتها على برقة . كما كان أثرها المعنوي والسياسي على الحكومة التركية وجمعية الاتحاد والترقي قوياً فعالاً ، إذ كانت منذ مدة ، تبدي قلقاً إزاء الاتجاهات الانفصالية لدى العرب سواء في الجزيرة العربية وسوريا واليمن . وكانت تخشى أن تؤدي هذه الحملة – بالإضافة إلى العجز الذي أظهرته الحكومة العثمانية في الدفاع عن العرب في ليبيا – إلى الثورة العامة لاثنى عشر مليوناً من العرب الذين تضمهم الإمبراطورية العثمانية حينذاك . .

وقد أثارت هذه الحملة أيضاً نفس المصاعب والمشاكل الدبلوماسية رغم الحدود البسيطة التي حصرت فيها . فقد تلقى نائب الملك في الهند احتجاجات من زعماء المسلمين في الهند والأفغانستان ، والصين أيضاً . مع أننا تجنبنا ، التعرض للحجيج واتخذنا كافة الاحتياطيات بالامتناع عن أى هجوم على المواقع التي تمثل نقاط رسو الحجاج إلى الأماكن المقدسة في مكة والمدينة .

أعضاء الوفد الإيطالي فى مفاوضات الصلح

مفاوضات لوزان وكو

خطوات جديدة من أجل السلم ، ومقترحات مرفوضة – علاقاتنا غير المباشرة بالحكومة التركية – محادثات فولبي مع شخصيات تركية – الاقتراح الأول بالمفاوضات والتعقيدات التالية – تعيين الأمير سعيد حليم مندوباً تركياً وتعيين برتوليني وفوسيناتو وفولبي عن إيطاليا – شخصية وأساليب سعيد حليم – بدايات تكاد تكون هزلية – تقرير إلى اسطانبول دون جواب – مشروعات بالتفاهم يعرضها مندوبون لم أقبل بها – اقترحت عرض مطالب جديدة يمكن أن يقع التنازل بخصوصها فيما بعد – أزمة في حكومة اسطانبول وسحب سعيد حليم – مسيحي على رأس وزارة الخارجية التركية – مسلك غريب للسفير الألماني في اسطانبول – اقتراح من قبل الوزير الأكبر قدم عن طريق ألمانيا ، وقد رفضته – المندوبون الجدد نابي وفخر الدين – خمسة مقترحات تركية مرفوضة – اجتماع في تورينو ومشروعي للسلم – خليط من الاقتراحات التركية المختلفة – المهمة التسويفية لرشيد باشا – تهديدي بتوسيع الحرب وتحذيري إلى الدول الكبرى .

بعد فشل الخطوة الجماعية التي قامت بها الدول الكبرى لدى روما لمعرفة الشروط التي تقبل بموجبها مفاوضات الصلح ، ولدى اسطانبول لابلاغ هذه الشروط إلى الباب العالي حتى يضعها في اعتباره ، لم يتم أي شيء بعد ذلك ، على الصعيد الدبلوماسي للتعجيل بالسلم . وحين أثارت عملياتنا في بحر إيجة ، شيئاً من الاستياء الدولي ، حرصنا على الأفهام . وحتى الإعلان بصفة صريحة ، أنه إذا كانت الدول الكبرى تخشى من المضاعفات ، وترغب في تجنبها ، فعليها أن تبحث عن سبيل لاقناع تركيا بالتخلي عن المقاومة التي لا جدوى من ورائها . ونحن على استعداد تام للتفاوض عن سعة وكرم طالما حفظ مبدأ سيادتنا على ليبيا . ولكن الصراع وتضارب المصالح ، والحذر المتبادل ، جعلت من الصعب التوصل إلى تفاهم دبلوماسي حول هذا الغرض . فقط عندما بدأت الاتصالات المباشرة بيننا وبين الحكومة العثمانية ، أمكن تحقيق بعض الخطوات الدبلوماسية في اسطانبول ، ولكن في شيء كثير من التردد والتحفظ ، وكان من أسبابهما أيضاً القلق المتزايد بخصوص الوضع الآخذ في التأزم في البلقان . .

وهكذا كانت تصلنا من حين إلى آخر معلومات عن مقترحات تقريبية . فمارشال الذي ترك في يونيو ، العاصمة التركية ، ليشغل سفارة بلاده بلندن صرح لسفيرنا في برلين (بانسا Pansa) أن الباب العالي قد أصبح مقتنعاً بضياع طرابلس ضياعاً لا علاج له . ولكن الاعتراف بذلك علناً مقترناً بالتنازل سيؤدي إلى الحاق أضرار أكبر بتركيا . سواء من حيث قرب انفصال اليمن أيضاً . وأضاف بأن منطقة احتلالنا في ليبيا ، ما تزال قليلة محدودة حتى يمكن أن يوضع في الاعتبار تحويل سلطة السلطان إلى بعض المؤسسات المحلية التي يمكننا فيما بعد التفاهم معها . وعندما تتسع دائرة احتلالنا اتساعاً أكبر ، يمكن لتركيا أن تدخل في مفاوضات شريطة السماح بالاحتفاظ بقسم من الأراضي الداخلية ، وتخصيصه للعرب الذين

يرغبون في الانسحاب إليه ، في حالة الاستقلال الكامل له ، وهو اعتبار تنظر إليه تركيا كنوع من دين الشرف . .

وتمت خطوة على درجة بالغة من الأهمية لدى العاصمة التركية ، في النصف الثاني من يونيو ، من طرف النمسا ، مقترنة بنوايا طيبة تجاهنا . وربما كان ذلك لمعالجة وتلافي الموقف غير الودي الذي التزمته إزاء عملياتنا في بحر إيجة . لقد طلب السفير بلافيشيني ، بتكليف من بركتولد ، مقابلة وزير الخارجية عصيم بك للالحاح على تركيا بأنه من المناسب لها أن تضع حداً للحرب ، وتوجه انتباهها إلى الخطر الماثل في احتمال احتلال الجزر احتلالاً دائماً ، بالنظر إلى أن تركيا ، كانت حتى ذلك الوقت متأكدة من إرجاعها إليها . ولعل ذلك كان بسبب عدم تحفظ بعض الدوائر الدبلوماسية في كتمان السر .

وكان أول المشروعات التي تمت مواجهتها في المحادثات التركية النمساوية ، هو أن تتنازل تركيا عن برقة لخديوي مصر وطرابلس الغرب إلى باى تونس اللذين يتنازلان عنهما بدورهما إلى إيطاليا مع بعض النصوص الحافظة للسيادة الروحية للسلطان . وقد تم على الفور اهمال هذا المشروع لعدم اتسامه بالطابع العملي . .

ثم تقدم عصيم بك باقتراح جديد ، وهو أن تعلن تركيا استقلال الإقليمين تحت سيادة (بك) عربي ، ثم تنسحب القوات التركية والإيطالية ، ويتألف حرس وطني . وأخيراً تتولى إيطاليا إبرام اتفاق مع هذه الحكومة المحلية ، تضمن بها وضعاً شبيهاً بوضع فرنسا في تونس . ولاحظ نفس السفير النمساوي ، لعصيم بك ، أن هذه الشروط لن تكون مقبولة لدى إيطاليا .

وجاء اقتراح آخر عن طريق السفير الفرنسي عرض على وزير الخارجية الجديد نوردغيان أفندي الذي لاحظ أول ما لاحظ ضرورة تهدئة العرب ، بينما لم يفكر الأتراك حتى ذلك الوقت إلا في إثارتهم وتهييجهم ، واقترح بأن تمكن تركيا من إرسال بعثة إلى طرابلس الغرب تقوم بتعريف قادتها بالوضع ، وضرورة وصول تركيا إلى صلح ، وتتلقى عنهم الشروط التي يرون بموجبها القاء السلاح .

وعرض اقتراح آخر بأن نكتفي بطرابلس الغرب التي يتم التنازل لنا عنها وتوضع تحت سيادتنا المطلقة ، شريطة أن نتخلى عن برقة .

وكانت هذه كلها مقترحات مبهمة مشتبه فيها ، وغير مقبولة ، ولكن كان لها تأثيرها في التعريف بأن مبررات السلم قد أخذت تسمع ، وتعبر عن نفسها في وجدان الحكومة العثمانية ضد مقترحات التطرف المطلق .

وعلى الرغم من حالة الحرب ، فإن بعض العلاقات غير المباشرة ، وذات الطابع الخصوصي ، قد ظلت قائمة بيننا ، وبين أعضاء الحكومة التركية ، أو الشخصيات الهامة الأخرى المنتسبة إلى ذلك النظام . وقد أسهم في الاحتفاظ بهذه الصلات الكومندتور فولبي (١) الذي كانت له شبكة واسعة من الصداقات والعلاقات في البيئة التركية ، وكذلك الكومندتور نوجارا Nogara الذي ظل في العاصمة التركية بوصفه ممثلاً للوكالة التجارية الشرقية حيث يحظى باعتبار كبير وتقدير من جانب بعض الشخصيات الهامة .

ولم يتوان الكومندتور في الاستفادة من وضعه الخاص حين اتيحت له الفرصة للتباحث حول الوضع ، وحول امكانية تحقيق الصلح ، مع بعض هذه الشخصيات . كانت من بين اتصالاته التي أجراها ، محادثاته الطويلة الهامة ، في مستهل أبريل ، مع وزير العدل السابق حلاجيان B. Halagian الذي يعتبر العنصر المحرك لجمعية الاتحاد والترقي التي كانت تمارس بدورها ، تأثيراً حاسماً على الحكومة . ومع تسليم هذه الشخصية بحاجة تركيا إلى الصلح ، فقد وضع أمامنا الصعوبات التي تعترض بلوغ هذه الغاية ، وقد

(١) الكونت جيوسبي فولبي (١٨٧٧ – ١٩٤٧) سياسي ورجل أعمال إيطالي كانت له نشاطات اقتصادية في البلقان والشرق . تولى حكم ولاية طرابلس الغرب من (١٩٢١– ١٩٢٥) سلك خلالها سياسة استعمارية قائمة على القمع والإرهاب . تم في عهده ما عرف بعمليات الاسترداد للمواقع التي خرجت من سلطة إيطاليا بعد القرضابية . شغل عضوية مجلس الشيوخ ١٩٢٢ كما تولى وزارة المالية في العهد الفاشستي ١٩٢٥ – ١٩٢٨ هرب إلى سويسرا ١٩٤٣ وعاد إلى إيطاليا سنة ١٩٤٧ حيث مات بروما . . انظر ما كتبناه في خصوصه في كتابنا (بعد القرضابية) وانظر كذلك كتاب La Rinascita Della Tripolitania الذى اشترك في تأليفه جماعة من حاشيته والمعجبين:
وانظر كذلك كتاب رابكس عن تأكيد السيادة الإيطالية في طرابلس الغرب »
L. Affermazione Della Sovranita Italiana Sulla Tripolitania.

لاحظ أن الحكومة التركية قد استطاعت أن تنظم مقاومة عسكرية ، في مقدورها أن تجمد جيشنا في مواقعه ، لمدة غير محددة . وإن تركيا في تنظيمها لهذه المقاومة ، قد أهابت بالمشاعر الدينية ، واستندت إلى الحركة الإسلامية ، ويتحتم عليها الآن أن تقدر الحالة النفسية التي أوجدتها ، والتي ترفض أن تقبل ولو بشكل غير مباشر الدعوى الإيطالية . ويرى حلاجيان أن الخطر في البلقان يهم الدول الكبرى أكثر مما يهم تركيا . وأن الأخطار التي تواجهها تركيا باستمرارها الآن في الحرب ، لهي أقل من الأخطار التي ستتعرض لها بقبول الصلح ، ذلك لأنها بالصلح سوف تتخلى عن العرب الذين يناضلون من أجلها ، الأمر الذي سوف تترتب عليه ردود فعل حتمية قد ينتج عنها الدعوة إلى إعلان خلافة عربية . يكفي هذا الخطر وحده ، ليمنع تركيا من الدخول في مفاوضات على الأساس الذي تنادي به إيطاليا . وقد اعترف بأن إطالة أمد الأوضاع الحالية مليء بالخطر ، وأن الأتراك أكثر وعياً به ، ولذلك فهم يرغبون في الوصول إلى مخرج مشرف ، ولا يمكن أن يكون ذلك ، إلا في سحب مرسوم ضم ليبيا إلى السيادة الإيطالية والاحتفاظ بالسيادة الدينية والسياسية للسلطان على ليبيا ، أو الاستعداد لأحداث عسكرية خطيرة ، إما في ليبيا أو غيرها من الأماكن ، تبرر التخلي عن المقاومة من جانب الحكومة التركية ، أمام الرأي العام في البلاد . وختم حديثه قائلاً إن الشخصيات السياسية التركية البارزة ترغب في أن ترغمها الأحداث على الصلح . ولكن الأحداث الدبلوماسية وحدها غير كافية .

وجدير بالذكر أن عملياتنا البحرية في بحر إيجة بدأت بعد ذلك بقليل (١)

وفي شهر مايو ، وحين أخذت الأحداث في بحر إيجة تقلق الحكومة التركية ، جاءني الكومندتور فولبي وأبلغني بأنه متوجـه إلى اسطانبول

(١) لاحظ هذا الإيعاز المباشر الذي يوحي به حديث هذه الشخصية الأرمنية ولاحظ أيضاً تأكيد جيوليتي بأن العمليات البحرية الإيطالية في بحر ايجه بدأت بعد ذلك بقليل موحياً لنا بأنها كانت نتيجة لهذا التحريض غير المباشر والذي إذا صح يكشف عن خيانة واضحة ويبين الدور التخريبي الذي لعبته هذه العناصر الغربية .

حيث يمكنه دخولها باعتباره قنصلاً للصرب وسألني عما إذا كنت أعتقد أنه من المفيد أن يقوم باستطلاع نوايا الحكومة التركية . وقلت له بأني أعتقد أن ذلك مفيد جداً . فقد كانت من الأمور التي تلح على كثيراً أن أعلم شروط تلك الحكومة والرأي الحقيقي لأغلب الوزراء من ذوي النفوذ .

لقد سافر الكومندتور فولبي يوم ٦ يونيو متوجهاً إلى العاصمة التركية التي بلغها في اليوم العاشر منه . وبعد أيام قليلة من وصوله ، تقدم إلى شخص إيطالي الأصل ، تركي الجنسية (وإذا لم تخني الذاكرة فهو المهندس ديناري Dinari) وذكر لي أنه موفد من طرف طلعت بك ، لمعرفة ما إذا كان في وسع الوزراء الأتراك أن يتحدثوا بجدية مع الكومندتور فولبي ، فأجبته بأنه على الرغم من أنه لم يرسل من جانب الحكومة، إلا أنه في وسعهم أن يبدأوا معه محادثات مفيدة .

وعلى الفور تمكن فولبي من التحدث إلى وزير الحربية محمود شوكت باشا ، وهو شخصية نزيهة ، ذات نفوذ واسع . ومع وزير الخارجية عصيم بك ، وهو رجل مثقف وذكي ، ومع عضو بارز من جمعية الاتحاد والترقي وهو حسين بك Djaid ، وحلاجيان أفنـــدي . نائب اسطانبول ، ونائب رئيس مجلس النواب .

وكان الانطباع العـــام الذي خرج به من هذه المحادثات أن رجال الحكومة ورجال الجمعية قلقون جداً من عملياتنا في بحر إيجة واحتلال الجزر ، ومقتنعون بضرورة وجود مخرج من الأزمة . وقد أبلغه وزير الحربية أنه لو كان في الإمكان العثور على صيغة مشرفة لتركيا ، يكون من شأنها انهاء الحرب ، فإنه مستعد شخصياً لفرضها حتى ولو أدى ذلك إلى التضحية بشعبيته . ولكنه لم يستطع أن يهتدي إلى أية صيغة في الخصوص كما صرح له وزير الخارجية باقتناعه بخطورة الظرف بالنسبة لتركيا ، وخطر فقدان الجزر حتى بصفة منفصلة مستقلة عن إرادة إيطاليا . وأظهر رغبته في تفاهم عاجل ومباشر مستبعداً فكرة مؤتمر دولي التي كانت تبدو له مستحيلة ، وأنها حتى بفرض حصولها ستكون لها نفس التأثيرات المعتادة في إثارة تعقيدات ومضاعفات جديدة . وختم حديثه بالالتزام بدراسة

صيغة تقوم على تصريح مسبق بالاستقلال أو الحكم الذاتي للاقليمين الليبيين . يمكن أن يكون تمهيداً لانهاء الحرب .

وعقد فيما بعد ، اجتماع لجمعية الاتحاد والترقي شارك فيه أبرز الوزراء وضع فيه مشروع قدمه حلاجيان أفندي نائب رئيس المجلس في اليوم التالي إلى الكومندتور فولبي. تعترف فيه تركيا بأن المقاطعتين الأفريقيتين قد ضاعتا من يدها . ولكنها متحققة أيضاً بأنه لم يتم لإيطاليا احتلالهما عملياً حتى الآن . وفي ظل هذه الأوضاع فإن تركيا مستعدة للعدول عن تصريحاتها المتطرفة التي أعلنتها حتى ذلك الوقت ، وأن ترجع إيطاليا أيضاً ، وبصفة جوهرية في قراراتها . وتعتبر الحكومة والمجلس إمكانية إعلان الحكم الذاتي للمقاطعتين ، جاعلة منهما دولة أو دولتين تقومان على مواثيق دولية . ويصبح كل نشاط اقتصادي وصناعي فيهما حكراً على إيطاليا وحدها . ويكون الحرس وطنياً . يديره ضباط مختلطون من الأتراك والإيطاليين ومن شأن ذلك أن يخلق نوعاً من السيادة المشتركة . ويمكن القبول باحتفاظ القوات الإيطالية بالمناطق المحتلة .

وقد أكد وزير الخارجية التركي ، في محادثة جديدة . هذه النقاط ، مضيفاً أنه يرى من جانبه إمكانية الوصول حتى إلى الاعتراف بالسيادة الكاملة والمطلقة لإيطاليا على مدينة طرابلس وضواحيها المباشرة ، وبهذه الطريقة تظهر الحكومة الإيطالية بمظهر المنفذ لمرسوم السيادة ، وتحصل على قاعدة بحرية كبيرة . وقد خول طلعت بك الإدلاء بهذا التصريح أمام جمعية الاتحاد والترقي كما خول رئيس المجلس إعلانه أمام المجلس .

وقبل أن يسافر فولبي عائداً إلى إيطاليا يوم ١٦ يونيو أبلغ أيضاً بأنه قد تقرر في جميع الأحوال ، تعيين لجنة تركية مشكلة من أعضاء بارزين من جمعية الاتحاد والترقي ، ومرغوبين من الحكومة بقصد إجراء اتصالات بي وبالإيطاليين المفوضين بذلك ، بطريقة خاصة لايجاد قاعدة لايقاف الحرب والوصول إلى اتفاق .

وطبقاً للتعليمات التي أصدرتها إلى الكومندتور فولبي فقد ظل متحفظاً جداً إزاء هذه المقترحات مكتفياً بأن يضع في مقابلها ، وجهة النظر الإيطالية وقد استطاع تنفيذ مهمته بمهارة وبراعة متجنبا أقل التواطؤ ومحتفظاً بوحدة وسلامة نقاطنا الرئيسية .

إن مجرد إستقباله ، ودخول شخصيات من أبرز رجالات الحكم في محادثات طويلة معه ، وتقدم هذه الشخصيات بمقترحات ، حتى ولو لم تكن معقولة ، إلا أنها بعيدة عن التطرف الذي أظهر حتى ذلك الوقت بالإضافة إلى اقتراح تعيين ممثلين للشروع في محادثات – حتى ولو كانت خاصة – بقصد الوصول إلى مخرج من الوضع ، إن مجرد ذلك كله كان يمثل نتيجة هامة . بما يوضح من أن رغبة السلم أخذت تنضج في نفوس أعدائنا . والذين يعرفون العقلية الشرقية لا بد أن يتوقعوا منهم ، أنهم لن يتخلوا عن الأوهام ، وذلك باللجوء إلى الصيغ الغامضة حتى ينقذوا ما ضاع ضياعاً أبدياً .

ومن جانبي فقد كنت أقدر أهمية اعتراف الحكومة التركية بأنه من الملائم الدخول في مفاوضات للوصول إلى تفاهم مباشر ، واستبعاد أى تدخل أو وساطة مما لا يمكن أن يكون لهما سوى تعقيد القضية العسيرة بطبعها . .

بعد مغادرة فولبي للعاصمة التركية ، ظلت مهمة الاحتفاظ بالاتصالات والاستمرار في المباحثات مع الباب العالي ، للاتفاق على مؤتمر سرى ، موكولة إلى الكومندتور نوجارا .

واقترح الأتراك في البداية أن يكون مقر المؤتمر في فيينا . ولكنني عارضت ذلك، ملاحظاً أن انعقاده في فيينا لن يفوت على حكومة النمسا الوسيلة التي تعرف بواسطتها كل ما يجري فيه ، بينما نية الجميع معقودة على أن تمضي الأمور سراً حتى الوصول إلى اتفاق حول النقاط الرئيسية . واقترحت أنا عقده في سويسرا .

وأشار الأتراك إلى مدينة لوشيرن Lucerna ثم قبلوا أن تكون لوزان Losanna التي كانت تبدو ملائمة أكثر للاجتماع . لأنها أكثر انزواء . إلا أنه خلال المدة الواقعة بين ١٦ ونهاية يونيو ، قامت صعوبات جديدة . لقد تبنت الجمعية فكرة التفاهم المباشر والتي قررت تسمية اللجنة واختارت رجالها ، وأعطى الوزير الأول ووزير الخارجية موافقتهما غير المشروطة ، مشيرين بأن يكون إعلان الحكم الذاتي قاعدة للمفاوضات بحيث تحفظ الهيبة الإيطالية والهيبة الإسلامية . وأبدى رجال من خارج الحكومة مثل حلمي باشا وكميل باشا موافقتهم على هذا الحل . ولكن في لحظة ما ، تدخل العنصر الإسلامي الأكثر تطرفاً وهو العنصر الذي تولى التعبير عن وجهة نظره في مجلس الوزراء طلعت بك الذي أعلن أن الجمعية ستفقد كل مساندة الحزب الديني إذا تولت الدعوة إلى التفاهم المباشر مع إيطاليا .

ويبدو أنه كانت تدرس في ذلك الوقت الطريقة التي لا تبدو بها هذه اللجنة المشكلة للمفاوضات منبثقة مباشرة عن الحكومة ، وليس عن الجمعية . وبصفة عامة ألا يبدو العنصر الإسلامي كداعية إلى هذا التفاهم .

هذه الشكوك ، كانت أيضاً أثراً للتعقيدات الألبانية ونتيجة للأزمة الخفية التي كانت تهدد الحكومة التي استقالت فعلاً بعد أسابيع قليلة . وتركت الطريق لمشروعات جديدة ، من بينها أن يتم التنازل لنا عن الساحل فقط ، أو أن يتم التفاوض من أجل الدواخل مقابل مستعمراتنا في أفريقيا الشرقية . ولكننا ثبتنا على مبدأ عدم المناقشة إلا بعد تأليف اللجنة أو الوفد ، وأن تكون المناقشة دوماً على أساس مرسومنا الخاص بالسيادة .

وأخيراً ، وفي ٢ يونيو تم تعيين الوفد . وكان على رأس الجانب التركي سعيد حليم باشا رئيس مجلس الدولة ، ورئيس سابق للاتحاد والترقي . وهو عربي الأصل . وقد توفرت لدينا معلومات متناقضة حول نوعيته ووضعه . فهو في رأي البعض رجل يحظى باعجاب كبير ، ويتوفر على سلطة كبيرة ، كما أنه فوق مستوى الصراعات الحزبية . ويدل اختياره على الرغبة في إسناد مهمة المفاوضات مع إيطاليا إلى شخصية يمكنها أن تستمر فيها حتى في حالة

وقوع الحكومة التي أوفدته ، في أزمة . ويرى آخرون أنه رجل قليل الأهمية . وأن الحكومة قد اختارته وأوفدته إلى هذه المهمة كسباً للوقت دون التورط في أية اتفاقيات . ومن المحتمل أن تكون الحكومة قد قصدت أن تستخدمه للحالين طبقاً لما تمليه عليها طبيعة الظروف . .

أما من جانبنا ، فقد عينا ممثلين لنا ، بصفة شبه رسمية النائب المحترم برتوليني Bertolini (١) الذي يتمتع بسلطة سياسية كبيرة كما كان رجلاً رصيناً والنائب المحترم فوسيناتو Fusimato بحكم ثقافته ومعرفته الواسعة بالقانون الدولي ، والكومندتور فولبي الذي أظهر معرفة عميقة بالأتراك والذي كان له فضل الشروع في المفاوضات .

* * *

وقد وصل أعضاء الوفدين إلى لوزان حيث نزلوا بفندق جيبون ، وهو فندق منزو جداً ، وذلك خلال اليومين ١٠ – ١١ يوليو . وفي يوم ١٢ جرى الاجتماع الأول . وطلب سعيد باشا بحكم الأهمية التي يخلفها على وضعه الرسمي كرئيس لمجلس الدولة أن يدبر وفدنا اعتماداً رسمياً ، الأمر الذي تم تنفيذه عن طريق وزيرنا في برن كوكي بوأسي Cucchi Boassi الذي توجه فوراً إلى لوزان بناء على أمري . .

وحول هذا الاجتماع الأول كتب إلى فوسيناتو رسالة فريدة أوردها فيما يلي وهي مؤرخة في ١٥ يوليو .

(معالي سعيد باشا رجل في حدود الخامسة والخمسين شعره قصير يكاد أن يكون كله أبيض ولكن شواربه أكثر سواداً . وهو ما يمكن أن يدل على أنه قد اشتغل برأسه أكثر مما اشتغل بفمه ، وبصفة عامة فإن ملامحه محببة وتذكرنا بمعالي أورلاندو . تصرفه ومعاملته ينمان عن لطف وكمال وأصالة محتد . يعبر عن نفسه تعبيراً ممتازاً باللغة الفرنسية . ويدخن

---

(١) بيترو برتوليني (١٨٥٩ – ١٩٢٠) سياسي إيطالي . ارتبط اسمه بإنشاء أول وزارة للمستعمرات في إيطاليا التي تولاها من يوليو ١٩١٢ إلى مارس ١٩١٤ .

أنواعاً ممتازة من السجاير التي تصنعها له خصيصاً دائرة الاحتكار العثمانية . وكما تعلمون ، فهو شخصية كبيرة بارزة ، يحمل لقب باشا بسبب قرابته إلى خديوي مصر ، وهو عضو في مجلس الشيوخ ، ورئيس مجلس الدولة . وهو بهذه الصفة يعتبر عضواً في مجلس الوزراء . ينتمي إلى العهد السابق ولكنه انتقل بسرعة وبرغبة قوية للعمل مع العهد الجديد ، وهو يحظى بثقة جماعة الاتحاديين . ويقال بصفة سرية أن إحلاله محل اللجنة الثلاثية السابقة التي تقررت من قبل ، يعود إلى تقدير الأزمة التركية الحالية ، حيث يبدو من المناسب اختيار شخصية ، تكون باعتبارها فوق الصراعات الحزبية مقبولة ومعترفا بها حتى في حالة حصول تغيير في الحكومة .

أما أنا فيغلب على ظني أن اختياره قد تحدد بحكم نيته الحضور إلى هنا ، إلى هذه البحيرة ، حيث أجر في إيفيان ، المواجهة للوزان فيلا جميلة . إذ مما يعرف عن صديقنا العدو أنه رجل غني جداً . وعلى كل حال فإن هذا الأمر قليل الأهمية ، فهو بلا ريب موجود هنا كممثل مباشر للحكومة التركية . ولقد تم الاتصال في شروط وأوضاع ممتازة . ومهما كان سير المحادثات ، فالمهم في اعتقادي ألا نفقد الاتصال أبداً . .

ولكن إذا كان صاحب المعالي هذا الذي يمثل بلا ريب الحكومة ، ما يزال حتى اليوم لسوء الطالع يمثل أفكاراً محدودة قليلة . وأزيد الأمر إيضاحاً فأقول ، أنه يتوفر لدى الاقتناع التام أنه جاء إلى هذا المكان خاوي الوفاض من التعليمات . لقد تحدث مع كاراسو Carasso وتبين أن نائب أسطانبول يعرف بصفة عامة ما يفكر فيه الوزراء الذين يشاركهم حضور المجلس ، ولكن تعليمات محددة لم تصدر إليه .

وهكذا بدأت اتصالاتنا . لقد تحدد الموعد بواسطة نوجارا . وصعدنا دون أن نبلغ مقدماً ، وما كدنا ندخل حتى تصافحنا ، وأخذنا أماكننا . وقد افتتح معاليه الاجتماع قائلاً باللغة الفرنسية (الجو حار اليوم) Il fait chaud aujourdui وقد فهمنا من ذلك أننا ستتعامل مع رجل دقيق الملاحظة . كنت أود أن أقول أن اسطانبول أشد حرارة ، ولكني فضلت

السكوت والموافقة . وبعد عبارات من هذا النوع وصل الحديث إلى أفريقيا . وهنا بدأ الكلام الحسن . وبعد تبادل العبارات الودية الصادقة بين الطرفين قال الباشا : إن كراسو قد أبلغه بأن هناك اتفاقاً عاماً على حل المشكلة على أساس إعلان الحكم الذاتي (وهكذا فإن الأمر لا يعدو في جملته إعلان الحكم الذاتي للإقليمين يتفق عليه الطرفان ويقررانه تحت السيادة الأسمية للسلطان . مع بقاء السواحل لإيطاليا . وهكذا فإن إيطاليا — (وقد كرر هذا القول عشر مرات) تضمن لنفسها كل المزايا السياسية التي كانت ترغب في الحصول عليها من وراء حملتها . وهكذا تسوى الأمور بأحسن الطرق ، وفي أقصر الأوقات .

وكل مجهوداتنا التي بذلناها لاقناع سعيد باشا ، بأنه لا يوجد ولا يمكن أن يوجد اتفاق بين الحكومتين حتى الآن ، وجعله يحدد أفكاره ويفهم وجهة النظر الإيطالية ، ودفعه إلى مناقشة عملية واقعية ، قد ذهبت في جملتها عبثاً بلا طائل . فهذا الرجل لا يحمل في جرابه ولا تشغله سوى كلمة واحدة هى عبارة (الحكم الذاتي) . هذا كل ما بقي في نفسه من الحديث مع كراسو . . وكلما عرضنا لتأييد وجهة نظرنا بادر هو في رتابة مخيبة للأمل إلى ترديد كلمة الحكم الذاتي . وكلما حاصرناه بأحاديثنا التي تضيق عليه الخناق ، ولم يعرف سبيلاً للرد ، فإنه يلوذ دوماً بعبارته الحاسمة القاطعة . ماذا يصبح الحكم الذاتي مع اقتراحاتكم ؟

ومن جهة أخرى ، فإذا كنا لم نستطع فهم ما يريده سعيد باشا ، فإنه بدوره كان يصرح لنوجارا بصفة شخصية (أنه لم يستطع أن يفهم مطالبنا) لا لأنه غبي ، فأنا اعتبره رجل فطنة وسداد رأى . وقد استطاع خلال ثلاثة أيام من المحادثات أن يقول نفس القول دون أن يتورط أقل تورط . لقد وضع قدميه ، فوق فلس . هو فلس الحكم الذاتي ، ولم يتحرك ، وكنا ننظر بقلق إلى المدى الذي يدوم عليه هذا الحال .

وهناك قررنا أن نبرق عن طريق نوجارا إلى كراسو نستعجل إصدار تعليمات مضبوطة وحقيقية . هذا الوضع الذي جعلنا على غير علم سعيد

باشا ، على صلة مباشرة بالجمعية التي يتلقى عنها سعيد باشا نفسه التعليمات لا يخلو من طرافة وهزل ، ولا يمكن وقوعه إلا في التعامل مع الأتراك .

ومن جهة أخرى ، لم يغب عنا ذلك الضرب من التحايل المتعلق بالمطالبة بتحرير محضر للجلسه مع الالتزام باحالته إلى الحكومتين الأمر الذي يضمن على الأقل نقل وجهة نظرنا نقلاً أميناً إلى العاصمة التركية ويؤدى — يقيناً — إلى إصدار التعليمات الدقيقة المطلوبة !

وهذه هى في النهاية انطباعاتي الإجمالية .

١ — إن الأتراك يضمرون رغبة حقيقية في السلم وسعيد باشا يعبر تمام التعبير عن هذه الفكرة .

٢ — أن ما يمنع الأتراك بحق وصدق من السير في طريق التنازلات هو :

(ا) الانطباع الذي سيتركه التخلي عن العرب في العالم الإسلامي .

(ب) صعوبة ، بل وربما استحالة جعل البرلمان يبتلع هذا (القرص الكبير . .

٣ — وعلى الرغم من كل هذا ، فإنه من الصعب الوصول مع سعيد باشا إلى أية نتيجة عملية . ولذا فقد اقترحنا عن طريق نوجارا — كراسو العمل على دعمه بشخصية أسرع بتاً في الأمور .

وعلى الرغم من كل شيء ، فإن فكرة الحكم الذاتي هذه تمثل خطوة هامة من جانب الأتراك . فهى في جوهرها تنازل عن السيادة التركية . نعم هي ليست اعترافاً بسيادتنا . ولكنها تنازل عن سيادتهم بل إنها اعتراف بسيادتنا حيثما وجدت هذه السيادة بصفة عملية واقعية ، أى عند الساحل .

إن الصعوبات التي أشرت إليها ، وذكرت أنها تواجه الأتراك ، إنما هى صعوبات حقيقية ، وهى فوق مستوى الإرادة الطيبة من جانب الحكومة التركية . فللننظر إذا كان في وسعنا أن نفعل شيئاً لنساعد تلك الحكومة على تجاوز هذه الصعوبات . ودون القيام بخطوة من هذا النوع لا أعتقد بإمكانية الوصول إلى حل نهائي . . »

هذه الرسالة الموجهة إلى من فوسيناتو تعكس بشكل تام بدايات المحادثات الدبلوماسية بلوزان . وتبين وجهة نظرنا ووجهة نظر الجانب التركي . أن المحضر التحريري الذي يشير إليه فوسيناتو والذي كان الوثيقة الدبلوماسية الأولى المتعلقة بتلك المحادثات ، قصد به تحديد وجهات نظر كل من الطرفين . فقد تأكد فيه من جانبنا ، أن إيطاليا لا تطلب الاعتراف بسيادتها على ليبيا من جانب تركيا . ولكن بشرط ألا تقبل بأية صيغة تنفيها . ومن جانب الأتراك تأكد أنه من المستحيل الانفصال الكامل عن الإقليمين الإفريقيين من الأمبراطورية . وإن واجباتها نحو العالم الإسلامي تمنعها من التخلي عن السكان العرب الذين ناضلوا من أجلها . فإذا انتقلنا إلى الحلول الممكنة ، فإننا نرى الجانب التركي يقدم اقتراحاً بإعلان الحكم الذاتي تحت السيادة العليا للسلطان ، معترفاً في الوقت نفسه بالاحتلال الإيطالي للسواحل . وهكذا فإن إيطاليا ، وفقاً لرأى الأتراك ، قد حققت أهدافها من الحملة . وكان ردنا أن هذا الحل لا يمكن ن يطابق وجهة النظر الإيطالية إلا على أساس الصيغة التالية :

أن تمنح تركيا الحكم الذاتي للإقليمين بإجراءات داخلية نابعة من سيادتها . بينما تقوم إيطاليا بإجراءات داخلية لتحدد على أوسع الوجوه المبادىء الإدارية التي ستطبق في الإقليمين ، وبهذه الطريقة تكون الحكومتان قد اعلنتا نهاية حالة الحرب . أما عن اتفاق أو عن إجراءات فردية تتم في وقت واحد ، ثم يتم بعد ذلك بقليل ، إبرام الاتفاق لاعادة العلاقات الدبلوماسية والقضائية والسياسية .

ومضت عدة أيام قبل أن تصل من أسطانبول أية تعليمات بسبب الأزمة التي أحاطت بالحكومة ولم يخط سعيد باشا أقل خطوة للاقتراب من وجهة النظر الإيطالية . وبالإشارة إلى التصريحات التي ختم بها فوسيناتو رسالته المذكورة أعلاه ، نقل إلى أعضاء وفدنا بعض أفكارهم بخصوص إمكانية بعض التنازلات لتسهيل أمر الحل على تركيا .

وقد عرض على برتوليني فكرته في إيجاد حل يفسر على وجهين ،

ويتمثل في إبرام اتفاق مدته ثلاثين عاماً ، خاصاً بالداخل مع تنازلات أخرى بسيطة مثل القبول بممثل ديني للسلطان تدفع مكافأته من أموال الأوقاف ، ويخصص نسبة خمسة في المائة من دخل الجمارك لصالح الإعتماد العثماني وهكذا .

واقتراح آخر تقدم به إلى بعض مندوبينا ، بأن نترك وضع فزان بلا تحديد ، ونتعهد بعدم احتلالها لفترة طويلة . لكي نهيئ الفرصة للعرب الراغبين في الاحتفاظ بولائهم للسلطان ، أن يجدوا في فزان ملجأ وملاذاً . ولم يكن سان جوليانو أيضاً يعارض هذا الحل ، بحيث تصبح فزان – حسب رأيه – داخلة في تلك الأراضي الخلفية الاستعمارية التي يظل وضعها السياسي غير محدد لفترة طويلة ، كما حدث لنا في الصومال .

ولقد أعطيت موافقتي فيما يتعلق بالممثل الديني ومساعدة الإعتماد العثماني الذي تفرضه اعتبارات ذات طابع عالمي . ولكني لم أقبل بالمقترحات الأخرى .

وقد لاحظت لبرتوليني ، أن اقتراحه بخصوص الاتفاق الذي مدته ثلاثون سنة ، المتعلق بالدواخل ، لا يسيء فقط إلى مبدإ السيادة ، ولكنه يمكن أن يشكل خطورة في المستقبل ويخلق تعقيدات ومضاعفات في حالة ما إذا أقدمت تركيا على التنازل عن حقوقها للآخرين .

أما في خصوص الاقتراح الآخر حول فزان فقد أعلنت أنني أشعر بالنفور الشديد من قبول فكرة تخصيص ذلك الاقليم بمعاملة لا تطابق تماماً مرسوم السيادة الأمر الذي يخلق انطباعاً سيئاً في البلاد ، ويخلق متاعب عالمية متوقعة . وتمسكت بفكرة أنه بقبولنا بمسئولية الحملة على ليبيا ، فإن من واجبنا أن نواجه جميع المصاعب ، دون أن نتجنب واحدة منها ، حتى لا نخلف تركة من المتاعب المحتملة لمن يخلفنا على الحكم .

ولما لم تتم في هذه الأحوال أية خطوة تقدمية ، فليس لتركيا شيء تطلبه ، وليس لنا شيء نعطيه ، وفكرت في أنه ربما كان من المستحسن

وبهذه الطريقة أوقفت المباحثات في لوزان . وقد رأينا من المناسب أن يعود الكومندتور نوجارا الذي قدم لنا خدمات هامة للشروع في هذه المفاوضات، إلى اسطانبول، ليطلع بواسطة أصدقائه الكثيرين على الوضع ..

ووصل فعلاً يوم ٣٠ إلى اسطانبول ، وأجرى على الفور محادثة طويلة مع وزير الخارجية نورادغيان الذي تعهد بأن يعرض فوراً على مجلس الوزراء تعيين الوفد الجديد . وفعلاً ، فإنه في مساء اليوم نفسه أبلغ أن المجلس قد قرر الاستمرار في المباحثات ، وتعيين أعضاء جدد وتقديم تعليمات ضرورية إليهم . وأضاف الوزير أن الحكومة الجديدة تملك القوة والسلطة الكافية لفرض الصلح على المسلمين المعارضين ، ولكن ينبغي العمل أولاً على تهدئتهم . وفي سبيل هذه الغاية يرى من الضروري الامتناع عن القيام بأعمال حربية أخرى . وأضاف أيضاً ، أن مجلس النواب الذي لا يتوقع منه الموافقة بسبب اتجاهه الوطني ، سيجرى حله . وهو ما تم بالفعل بعد ذلك . وأعلن أنه سيقدم للأعضاء الجدد من الوفد ، أصلح التوجيهات بقضية السلم ، ولكنه لكي يقوم بذلك يلزمه أن يعرف المدى الذي تريد الحكومة أن تصل إليه . وختم حديثه قائلاً : إن الصلح لا يمكن أن يتم إلا إذا نظرت تركيا إلى القضية من وجهة النظر الإيطالية . ونظرت إيطاليا إليها من وجهة النظر التركية .

ورغبة مني في أن أسهل عمل الحكومة التركية – بقدر الإمكان – من أجل السلم ، فقد أمرت بعدم القيام بعمليات أخرى في بحر إيجة . ولكني أمرت بمضاعفة وتكثيف الحملة في ليبيا وفي برقة بصفة خاصة حتى نقطع على الأتراك الوهم الذي يحملونه بسبب التوسع القليل في رقعة احتلالنا بتلك المقاطعة ، وهو إمكانية تخلي إيطاليا عن فكرة احتلال برقة .

وبعد أيام قليلة من ذلك ، تلقينا المعلومات ، بأن العضوين اللذين عينتهما الحكومة التركية هما (نابي بك) وهو وزير مفوض سابق بصوفيا وفخر الدين بك ، قنصل عام في بودابست وقد كان بالسلك الدبلوماسي التركي بروما . وقد توفرت لدينا معلومات حسنة عن كلا الرجلين

كشخصيتين متميزتين بالاستقامة التامة ، والإدراك السليم ، والروح الطيبة نحو إيطاليا . وفعلاً ، لم يكن لنا فيما بعد إلا أن نثني على مسلكهما في المفاوضات ، ذلك المسلك الذي اتسم بالاستقامة والإخلاص . وكان فخر الدين من أشد المعجبين بالغرب ، ولكنه يكره المشارقة المستغربين .

وظهرت مشكلة صغيرة ، يمكن أن تكون إشارة إلى أشياء أخطر ، خلال المحادثات التي أجراها نوجارا مع السفير الألماني الجديد بالعاصمة التركية وجنهايم (Waggenheim) الذي خلف مارشال منذ أسابيع قليلة . ومع ابداء وجنهايم لأعظم مشاعر المودة نحونا ، وتصريحه برغبته في أن يضع نفسه تحت تصرفنا ، إلا أنه عرض رأيه القائل بأنه من المناسب نقل المباحثات من سويسرا إلى اسطانبول ، حيث يمكن أن تبلغ – حسب رأيه – إلى أحسن النتائج . وقد اعترف بأن وضع الأتراك مهزوز في طرابلس الغرب ولكنه ما يزال وضعاً ممتازاً في برقة . وأن على إيطاليا أن تقنع بنوع من الحكم شبيه بحكم الانجليز في مصر ، ملحاً على هذه النقطة التي يقول أنها تمثل رأى الحكومة التركية نفسها . وكنا نعلم بأن مارشال وهو يغادر العاصمة التركية قد وعد الأتراك بأن يفعل كل ما في وسعه لينقذ لهم برقة . . ومن الواضح أن هذا هو مشروعه قد أورثه خلفه . إن الأمر على درجة كافية من الخطورة ، فإن هذه الأحاديث التي أفضى بها وجنهايم والتي يحتمل ألا تكون قاصرة علينا ، من شأنها أن تخلق أوهاماً في نفس الأتراك وتشجعهم على الاستمرار في المقاومة ، ظناً منهم بأنها تمثل وجهة النظر الألمانية . وحينئذ أبرقت إلى نوجارا بأن يخطر وجنهايم بأن السيادة الإيطالية الكاملة على ليبيا شرط أساسي مطلق . وأنه إذا لم يعترف بهذا الشرط فسوف نرفض الاستمرار في المفاوضات ، كما أبرقت إلى حكومة برلين منبهاً إلى اللهجة التي يستخدمها سفيرها في اسطانبول، والتي ستضر بنا ضرراً بالغاً وتظهره بمظهر المنطوي على مشاعر معادية لنا . وانتهزت الفرصة لأؤكد مرة أخرى ، أن التنفيذ الكامل لمرسوم السيادة يمثل لدينا ضرورة مطلقة . وقد تلقينا من برلين بعد ذلك تأكيدات باعثة على الاطمئنان ، وأبلغ وجنهايم بالامتناع عن الإدلاء بتصريحات أو آراء معاكسة للمصالح الإيطالية . ولكن رغم هذه

التحذيرات لاحظنا حتى فيما بعد ، أن ذلك السفير مستمر في اصراره على تلك الآراء إلى درجة أنه دافع عنها في محادثة أجراها مع الكومندتور نوجارا ، مما اضطرنا إلى احتجاجات جديدة ولفت نظر ، وذلك لما نعرفه عنه من صلة مستمرة برئيس الحكومة التركية .

وقد أبلغت زمرمان وكيل وزارة الخارجية الألمانية أن الوزير الأكبر ، في محادثة مع وجنهايم ، أبلغه بأن هناك حلين للوصول إلى الصلح ، إما التنازل عن طرابلس الغرب لإيطاليا والاحتفاظ ببرقة لتركيا ، أو التنازل لإيطاليا عن النقاط التي تحتلها من الساحل ، وترك الباقي من البلاد للأهالي مع احتفاظها بحق تسوية أمورها معهم فيما بعد . .

وفي محادثة جديدة أجراها وزير الخارجية التركية نورادغيان مع الكومندتور نوجارا تصدى أيضاً باسم كميل باشا إلى اقتراح الهدنة ، وإيفاد وفد إلى ليبيا لاقناع العرب بالتفاهم مع الإيطاليين ، بينما كان ممثل الجمعية النائب كراسو يلح على الحكم الذاتي . وقد عبر عن هذه المقترحات أيضاً الوزير الأكبر ، في محادثة مع السفير الألماني وجنهايم ، ونقلت إلى برلين . وقد أبدى زمرمان نفسه في حديث له مع سفيرنا تقديره للفكرة التي نستولي بموجبها على الساحل وأن نترك بقية البلاد للأهالي الذين لن يصعب — حسب رأيه — الوصول معهم إلى اتفاق .

وقد أجبت سان جوليانو الذي نقل إلى هذا الاقتراح . بأنني أراه اقتراحاً خطيراً جداً فإن أى تمييز متعاهد عليه في ليبيا ، بالإضافة إلى معارضته لمرسوم السيادة سيورطنا في مشاكل خطيرة مع فرنسا وانجلترا والعرب أيضاً الذين سيكونون على الدوام في وضع حربي ، وفي وسعهم طبقاً للقانون الدولي أن يطلبوا عوناً أجنبياً .

وبالنظر إلى أن سان جوليانو — في رسالة له طويلة ، كان يلح على الفكرة القائلة بأن وجود أراض خلفية ، غير محددة في وضعها السياسي ، لن تخلق في الوقت الحاضر ، متاعب جدية ، فقد أجبته مرة أخرى ، بأنه في تقديري ينبغي أن يكون تمسكنا مطلقاً فيما يتصل بقضية السيادة ، وأنني

لن أوقع اتفاقية للصلح أبداً على أساس الشروط التي يعرضها الوزير الأكبر . وجدير بالذكر أن هذه الأفكار التي يطرحها الجانب التركي والتي يبدي السفير الألماني باستانبول إخلاصاً لها رغم تنبيهات حكومته ، قد أكدها لي مصدر ألماني آخر ، هو هلفريخ Hellferich الذي كان له دور واسع فيما بعد ، في إدارة الإقتصاد الألماني أثناء الحرب العالمية .

هذه الاتصالات ، وهذه المكاشفات ، كانت لها فائدة في الاحتياط بطريقة تقريبية للتعليمات والتوجيهات التي سيأتي بها الأعضاء الأتراك الجدد إلى مؤتمر سويسرا الذي نقل من لوزان إلى كو (Caux) .

وكانت النقطة الرئيسية في هذه التعليمات ، هى عدم التنازل إزاء قضية السيادة الإسمية للسلطان فوق الأراضي التي لم يتم احتلالها عسكرياً من جانبنا . ومن هنا ، وحين وصول الأعضاء الأتراك يوم ١٢ أغسطس إلى مكان المؤتمر ، رأيت من الضروري أن أصدر تعليمات بتكثيف عملياتنا الحربية في ليبيا ، وقد نبهت وزير الحربية بأن يضع في تقديره لمشاريعه وخططه ، أنه لا يمكن الحديث عن الصلح قبل ثلاثة أشهر . وبالنسبة لوفدنا ، فقد كررت له التعليمات بالامتناع عن إعطاء أية تنازلات بل عليه أن يتصدى لها بمطالب جديدة ، وعراقيل جديدة ، كأن يقترح على سبيل المثال ، أن تحل مشكلة الجزر باستفتاء يجري بين السكان .

وفي صباح ١٣ أغسطس ، بدأت المفاوضات الجديدة ، مع الوفد التركي مستهلة عملها بتجاوز مفاوضات لوزان واعتبارها كأن لم تكن .

ثم أعلن نابي بك ، بأنه مكلف من قبل حكومته بأن يقدم خمسة مقترحات تحريرية على التوالى ، تشكل في مجملها قاعدة للمفاوضات . وكان الاقتراح الأول والثاني يطلبان بالذات تخلينا عن ممتلكاتنا الجديدة في أفريقيا ، وقد رفض وفدنا على الفور ، هذين الاقتراحين واستبعدهما لأنهما يناقضان مناقضة صريحة القانون الخاص بالسيادة . أما الاقتراح الثالث فيتجه إلى أن يقام في ليبيا حكم شبيه بحكم فرنسا لتونس . وقد أوضح

الوفد التركي ، أن الحكومة باقتراحها هذا تنوي التخلي التام عن السيطرة الفعلية على الإقليمين ، ولكنها تطلب فقط الموافقة على صيغة يمكن أن تكون خدّاعة duper للرأي العام التركي والغضبة الإسلامية . وقد استعمل نابي بك هذه العبارة . ورداً على جواب وفدنا بأن هذه الصيغة تتناقض مع الوضع الذي أوجده مرسوم السيادة ، ولا يمكن القبول بها ، أبدى الوفد التركي أسفه الذي بدا لوفدنا أسفاً صادقاً حقاً . ولم يجد نابي بك وفخر الدين مناصاً حينذاك من تقديم عرض شامل ضاف طويل للوضع العسير الذي يحيط بالحكومة التركية المستهدفة بين مطالب الجيش والجمعية ومطالب العرب مما جعلها متهيئة للقبول بحل يضمن الجوهر كله لإيطاليا حين يحفظ لتركيا المظهر على الأقل.

أما الاقتراحان الآخران فقد احتفظ الوفد التركي بحق تقديمهما حال إبلاغه بهما من قبل حكومته . وفعلاً ، وصل الاقتراحان إلى كو يوم ٢٧ . ويقترح أحدهما منح الحكم الذاتي ، مع التنازل بالسيادة الكاملة عن ميناءين يقع اختيارهما في الوقت الحاضر ، في الأماكن غير المأهولة . وقد حاول الأتراك اقناعنا بأن هذا المقترح يتضمن عملياً التنازل عن ليبيا للإدارة الإيطالية . أما الاقتراح الأخير فهو يعرض منح الحكم الذاتي لبرقة ، والتنازل التام عن طرابلس الغرب إلى إيطاليا التي تقوم مقابل ذلك بالتنازل لتركيا عن مصوع واريتريا . وبالطبع رفضنا الاقتراحين على الفور .

ولما كانت اسطانبول تلح عن طريق مندوبيها على معرفة ردنا على الإقتراحات الثلاثة الأولى المقدمة من وفدها ، فقد أذن لهم وفدنا بالإبراق إلى حكومتهم بصيغ محددة ، وقد أملى عليهم الصيغة التالية : (إن الاقتراحات الثلاثة المقدمة من الحكومة التركية مرفوضة من الحكومة الإيطالية لأنها لا تتماشى مع السيادة الإيطالية) .

وبطلب من الوفد التركي أيضاً ، وافق وفدنا على أن يسلمهم خلاصة للعناصر الأساسية الإيطالية لعقد الصلح ، وذلك لنقلها إلى حكومتهم . وقد مثلت هذه العناصر المسودة الأولى لمعاهدة الصلح التي قبلت فيما بعد من تركيا .

وقد كرر وفدنا ، بعد ذلك للوفد التركي ، بشكل حازم ، أنه بدلاً من التنازل عن أي جزء من القانون الذي أعلن السيادة على ليبيا ، فإن إيطاليا سوف تقاوم بلا نهاية ، وستنقل الحرب إلى الجزيرة العربية وآسيا الصغرى وألبانيا، وأنه لن يتم التخلي عن الجزر ما لم يسحب الضباط والجنود الأتراك من ليبيا . .

وقد سار وفدنا بالمباحثات — حتى هذه المرحلة — على قاعدة من التعليمات الصادرة إليه، والتي يمكن تلخيصها بالتمسك المطلق بالنقطة الرئيسية المتعلقة بالسيادة وإبداء روح التساهل فيما عدا ذلك ، تاركين للأتراك أن يقدموا مقترحاتهم لتحديد النقاط التي يمكن أن تقدم على أساسها تنازلاتنا . وقد أصدرت تعليمات وتوجيهات أخرى بصفة تدريجية ، كلما قدمت أو نوقشت مقترحات جديدة ، تاركاً لوفدنا الحرية اللازمة للمناقشة . .

ولكن بالنظر إلى أن بعض رسائل برتوليني وفوسيناتو إلي ، تنمان عن شيء من القلق في وصول المفاوضات إلى نقطة ميتة ، وتوقع التخلي عنها ، الأمر الذي أرغب في تجنبه بكل الطرق ، وبالنظر لاقتناعي بأنه إن عاجلاً أو آجلاً سنصل بمحافظتنا على هذه الاتصالات ، إلى الهدف المطلوب . فقد رأيت من المناسب أن أتبادل الرأي مع وفدنا لتحديد برنامجنا بصفة نهائية . وقد تم هذا اللقاء ، في ٢٥ أغسطس بهوتيل بولوني Bologne بمدينة تورينو . وبعد دراسة دقيقة لسير المحادثات ونتائجها ، اقترحت الإطار التالي : أن تعلن الحكومة التركية استقلال سكان ليبيا ، وتعين مندوباً دينياً للخليفة ، بإجراء فردي من جانبها . وتتعهد إيطاليا من جانبها ، ودون النص على ذلك في الاتفاقية ، بأن تقدم للعرب كل التنازلات الممكنة ، بينما يتعهد الأتراك من جانبهم ودون النص على ذلك في الاتفاقية ، بأن يقدموا كل التنازلات الممكنة لسكان جزر إيجة . بعد ذلك يتم الانتقال إلى بسط اتفاقية الصلح . وبهذه الصيغة ، تجنب الحكومة التركية ، مصاعب كبيرة وكثيرة . إذ لا يكون من الضروري في هذه الحالة الاعتراف بسيادتنا ، ولو بطريقة غير مباشرة ، كما أننا سوف لن تجد أنفسنا إزاء أية ارتباطات دولية ،

تغيير الأسلوب وأن نقوم نحن بخلق متاعب ، للأتراك ، يكون في وسعنا بعد ذلك العمل على ازالتها . ولذلك فقد كتبت إلى مندوبينا ، أنه في رأيي ، لم يعد من المناسب التحدث عن أية تنازلات أخرى ، بل أنه من المناسب أن تطرح على بساط البحث كل النقاط التي تحدد مطالبنا ، ثم نقدم بعض التنازلات بخصوصها . وأشرت بأن نطلب ، بأن يعامل حليفنا الإدريسي في الحجاز بنفس المعاملة التي خص بها الإمام يحى في اليمن . والتلميح أيضاً إلى الجزر التي يمكننا الاحتفاظ بها بحكم حق الاحتلال ، أو نرجعها فقط بضمانات لمصلحة السكان . واقترحت أيضاً تعويضاً للإيطاليين الذين طردوا أثناء الحرب . وباتباعنا لهذه الطريقة أستطعنا أن نبقي على حياة المفاوضات ، وتجنبنا قطع مفاوضات مباشرة ، أحمل لها ثقة كبيرة . ذلك لأني كنت أعلم أنه من مصلحة تركيا تجنب تدخل الدول الذي سيكلفها ثمناً غالياً . ولن تعوزنا الوسيلة في الظروف الحاسمه لتقديم بعض التنازلات الثانوية من أجل كسب النقطة الرئيسية .

وهكذا كان ، ففي المحادثة الجديدة التي تمت يوم ١٩ يوليو أعلن وفدنا لسعيد حليم باشا ، أنه انتظاراً لحل أزمة الحكومة التركية ، ووصول معلومات محددة من اسطانبول ، يرى من المناسب تبادل الحديث حول المسائل الإضافية التي ينبغى أيضاً أن تحل ، عند الصلح ، ضمن المسائل الكبيرة . وقد أظهر سعيد باشا في البداية تردداً ، طارحاً اقتراحاً مضاداً ، بقوله : إن المسائل الثانوية لن تجد صعوبة إذا أمكن الوصول إلى تفاهم حول المسائل الرئيسية الكبرى ، ولكنه انتهى إلى الموافقة على المناقشة الجديدة ، ووضعت على بساط البحث قضية الجزر . وشرح وفدنا الأسباب التي دفعتنا ، نتيجة عناد تركيا ، إلى احتلالها ، عارضاً الحلول المختلفة التي يمكن أن تنتهي إليها إيطاليا في شأنها . وهى أما بوضعها تحت سيادتها بصفة نهائية مع إقامة نوع من الحكم الذاتي بها . أو التنازل عنها، مطالبة في نفس الوقت بضمانات لصالح الأهالي .

وقد استقبل سعيد باشا هذا العرض بضيق وتذمر ورد عليه رداً غريباً قائلاً : أنني استطيع أن أفهم الأسباب التاريخية والسياسية التي دفعتكم إلى احتلال ليبيا ، ولكن هذه الأسباب لا يمكن أن تمتد فتشمل جزر إيجة .

وعلى كل حال ، إذا رغبتم في الاحتفاظ بهذه الجزر ، فافعلوا ، ولكن لا تطلبوا منا موافقة لن نقدمها أبداً . فإذا كانت لديكم الرغبة في ارجاعها فمن العبث أن نتحدث الآن . أن مشكلة الجزر بالنسبة لي غير قائمة . لقد قمتم باحتلالها مؤقتاً بحجة العمل الحربي . وعليكم أن تتركوها عندما تنتهي الحرب ، وتعود إلى سيادتنا . أنكم بخلقكم لمشكلة الجزر تزيدون من المصاعب ولا تقدمون دليلاً على الإرادة الطيبة . وحول مشكلة الجزر هذه ، تم تحرير محضر أيضاً وأرسل إلى اسطانبول وروما ، والغضب الذي أثارته هذه المشكلة الجديدة في نفس سعيد باشا يبدو واضحاً في ذلك الحكم الذي قرره وفدنا بأن الغاية التي قصدناها من طرح هذه الاقتراحات وهى إثارة وساوسه ووضع (برغوث في أذنه) كما يقول المثل ، قد تحققت .

وبعد أيام قليلة أبلغ سعيد باشا وفدنا ، بأنه قد تم تشكيل حكومة جديدة في اسطانبول وخرج من التشكيل الجديد توفيق باشا الذي كان على صلة وثيقة به ، ومنتمياً إليه ، وأنه يعتبر نفسه معفى من مهمته ، وذلك نتيجة لسقوطه عن منصبه كرئيس لمجلس الدولة ، بسبب اعادة تشكيل الحكومة . إن أغلب الوزراء الجدد ينتمون إلى العهد السابق ، لم يتورطوا في الحرب ، وهم ذوو نزعة مهادنة ، ألفت التضحيات التركية فحلمي باشا كان صديقاً قديماً لإيطاليا ، وأن كميل باشا الذي كان على صلة بسير المباحثات يميل إلى الصلح ، ولم يخدع نفسه منذ زمن في هذا الخصوص . كما كان الإبقاء على نوردغيان الأرمني المسيحي على رأس وزارة الخارجية يبدو منطوياً على معنى خاص . وفي هذا الصدد قال زمرّمان وكيل وزارة الخارجية الألمانية لسفيرنا أن كميل باشا قد تعمد الإبقاء على على وزير مسيحي في الخارجية لكى يلقي على عاتقه مسئولية الصلح ويجعل منه كبش الفداء للتنازلات المسيئة للرأي العام التركي .

وطال صمت اسطانبول . فاستأذن سعيد باشا يوم ٢٨ من وفدنا . كما قرر وفدنا السفر في نفس اليوم مبدياً الاستعداد للعودة حالما تظهر تركيا الرغبة — التي كانت تبدو مؤكدة — في استئناف المفاوضات المقطوعة .

نحو العرب ولا ازاء سكان جزر إيجة . لقد عرض هذا المشروع ، في محادثة جديدة تمت بين مفاوضينا والمفاوضين الأتراك في اجتماع عقد يوم ٢٧ أغسطس ، عند العودة إلى (كو) . ولم ترق للأتراك فكرة تعيين الممثل الديني ، ملاحظين أن تعيين المفتي والسلطات الدينية الأخرى نتيجة ضرورية للدين الإسلامي ، ويقتضيها تمثيل الخليفة حتى في بلدان أجنبية عنه مثل الهند وبلغاريا وروسيا ، وفي أى مكان يوجد به مسلمون ، إذن ، فإن مثل هذا التنازل يبدو زائداً ولا يستجيب للمتطلبات التركية لجعل الاتفاقيات مقبولة في البلاد . واقترحوا هم تعيين (بك) الذي لن يكون في واقعه سوى (رجل من القش) حسب تعبيرهم وسيكون في وسعنا أن نتخلص منه خلال عام أو عامين ، إذا ما تصرف بطريقة تثير ازعاجنا . وسوف تحتج تركيا لدينا أو لدى الدول على تنحيته ، ثم ينتهي الأمر . ولا حظوا أيضاً أن تركيا بعدم اعترافها بالسيادة الإيطالية لن يكون في إمكانها تعيين قنصل .

وإذا لم نرغب في تعيين (بك) فلماذا إذن لا نسمح للحكومة التركية بأن تعين ممثلاً للسلطان في صيغة مبهمة ، لا تشير إلى اختصاصات سياسية ولكنها تسمح لتركيا بتفسيرها بهذا المعنى للرأي العام الإسلامي بينما تكتفي إيطاليا في إجراءاتها الفردية باعتباره ممثلاً دينياً وإدارياً محضاً . .

وبهذه الطريقة ، وإن كانت بطيئة ، وجدنا أنفسنا في هذه المحادثات ، نقترب من طريق الحل وإيجاد المخرج . وأرى من الفضول الدخول في تفاصيل المقترحات التي واجهتنا . أحياناً عن طريق الكومندتور نوجارا ، وأحياناً عن طريق سفير فرنسي سابق هو المسيو رفوال Revoil الذي كانت له مكانة هامة في تركيا ، في عالم الأعمال والذي كانت له فرصة تبادل الآراء في كارلسباد مع المركيز . غروني Garroni وأحياناً عن طريق السفير التركي في باريس في محادثاته مع سفيرنا تيتوني . لقد كانت هناك اقتراحات من جميع الأنواع . سئلنا عن رأينا فيما إذا طلبت تركيا وساطة بريطانيا . وأخبرنا ان شخصية هامة اقترحت تحكيم رئيس الولايات المتحدة ، مؤكدة أن الرئيس الأمريكي على استعداد لأن يعرض ذلك .

وفي الحقيقة أن فكرة وساطة أمريكية قد وردت علي أيضاً ، ولكن دون أن يكون لها أثر بعد التصريح بعدم التزحزح عن تصريح إعلان السيادة . واقترح أيضاً إرسال مندوب تركي ليفاوضني شخصياً في روما . وسئلنا أيضاً عما إذا كانت إيطاليا مستعدة بأن تقدم لتركيا كتعويض عن ليبيا ، سفينتين من أحسن سفننا الحربية . ويمكن على الفور تقدير أهمية هذا الاقتراح ، إذا ما اعتبرنا ما كان قائماً في الجو السياسي من دلالات على توقع قيام الحرب البلقانية . فبتنازلنا هذا ستكسب تركيا وبضربة واحدة ، التفوق على الأسطول اليوناني . واقترح أيضاً أن نصل إلى اتفاقية تفاهم وتعايش modus vivndi مؤجلين الحل النهائي إلى مؤتمر أوربي ، وتتعهد تركيا بأن لا تعارض الاعتراف بسيادتنا ، مقابل مساندتنا لها في قضايا أخرى اقتصادية وسياسية .

وآخر هذه المقترحات التي كانت تتوالى علينا بصفة تدريجية من المندوبين الأتراك أومن إشارات بعض أعضاء الحكومة التركية إلى الكومندتور نوجارا ، قد بلغ حد العبث بأن نحتفظ إلى جانب أجهزتنا المناسبة بسيادة السلطان ، دون أن يؤدي ذلك إلى الاعتراض على السيادة الإيطالية . بحيث توضع تلك البلاد تحت سيادة مزدوجة تتجاهل كل منهما الأخرى . .

وكان ردي على هذه الاقتراحات التي كان بعضها ساذجاً وخيالياً وبعضها الآخر بارعاً وماكراً ، هو الرفض . وكنت أعطي من حين إلى آخر ، مبررات رفضي ، وألح على الحل الموحد الذي ينبغي أن يتم بين مندوبينا والمندوبين الأتراك في (كو) . وهذا التصادم في المشروعات والاقتراحات ، لم أكن أوليه اهتماماً . ولكن من المهم ، أن نذكر هنا كيف أن هذه المقترحات تنم عن أن الأمر بالنسبة لتركيا ، لم يعد أمراً جوهرياً بقدر ما هو أمر شكلي . . وكيف أن برقة وطرابلس الغرب اللتين فقدتا فقدانا لا علاج له منذ البداية ، لم تعودا موضع اللعب ، ولكنها الهيبة السياسية أمام العالم الإسلامي والعنصر العربي بصفة خاصة .

وإلى جانب هذه المشاكل السياسية العامة ، كانت تتداخل مشاكل

خاصة ووطنية من جانب الحكومة وجمعية الاتحاد والترقي والجيش ساعياً كل طرف لأن يحمل الطرف الآخر مسئولية الوضع ونتائجه . .

كانت الحكومة حينذاك مشكلة من عناصر من العهد القديم ، وكانت تخشى التعجيل بمواجهة الحل ، حتى تفهم الرأي العام بأنها تتصرف ازاء قضية موروثة ، وتحمل حكومة الاتحاديين التي سبقتها مسئولية ضياع الأقاليم الأفريقية . بينما يهدف أسلوب جمعية الاتحاد والترقي إلى أن يحمل هذه المسئولية الحكومة الحالية ، ومن هنا كان امتناعها عن تقديم أي تأييد لها ، قبل أن تحل مشكلة ليبيا . كما كانت بعض هذه المشاكل ماثلة في توقع اندلاع الحرب البلقانية التي كانت ثمة دلالات ونذر تنذر بها . كما كان هناك اعتقاد بأن هذه الحرب ستربحها تركيا ، ولذلك يرون أنه من العبث عقد الصلح مع إيطاليا . وأنه من الملائم تأجيل المشكلة الليبية مع بقية المشاكل إلى المؤتمر الأوربي الذي ينظم نتائج الحرب . يضاف إلى ذلك بعض المشاكل الاقتصادية التي لا تغيب عن الساحة في مثل هذه الحالات ، وركوب بعض الدبلوماسيين لرؤوسهم من طراز ذاك السياسي الذي أخبر عنه رئيس مجلس الشيوخ التركي، بأنه كان ينصح تركيا بإطالة أمد الحرب لأن إضعاف إيطاليا مفيد للوضع السياسي العام .

في طليعة الشخصيات التركية التي كانت تقدر ضرورة وضع حد لهذه الحالة المتداعية ، التي تزداد خطورتها أكثر فأكثر ، كان وزير الخارجية المسيحي نورادغيان بك ، وهو رجل ماهر وذكي ، ولكنه كان هو الآخر يخشى تحمل مسئوليات تجعله هدفاً للانتقام . وعلى كل حال فقد ساند امكانية الأخذ با باقتراحنا كأساس للتفاوض ، وفي نفس الوقت أمكن تقليل المشاكل الداخلية ـ أن لم يقض عليها تماماً ـ عن طريق اتفاق، وقع بين حزب الوفاق الليبرالي الذي يرأسه كميل بك، وحزب الاتحاد والترقي . وهو اتفاق يعترف بأن الصلح مصلحة وطنية ، وقد التزم الحزبان بأن لا يجعلا من شروط الصلح وسيلة انتخابية أو معارضة الحكومة . وترددت فكرة أن ترسل عبر تونس ، بعثات مصالحة . ولكن مصاعب أخرى ظهرت في ليبيا بين صفوف العرب ، فحين أبلغ القائد العسكري لطرابلس الغرب بالمفاوضات أبرق إلى العاصمة التركية بأنه سيستمر في الحرب، حتى ولو تم

الصلح ، بينما كانت الجمعية العربية في اسطانبول تهدد بأن تعتبر التنازل عن ليبيا مبرراً كافياً لاعلان سقوط الخلافة .

وهكذا نشأت شكوك جديدة وريب ، وأبلغنا بأن مجلس الوزراء التركي ، قد كلف رشيد باشا الذي كان سفيراً بروما والذي كان يشغل في هذا الوقت منصب وزير الزراعة والصناعة والتجارة ـ بالتفاوض معي وذكر أن مهمته سوف تكون سرية . وحسب المعلومات التي توفرت لمندوبينا فإن رشيد باشا سيطلب من إيطاليا تعهدات سياسية هامة، بالنظر لاحتمال قيام الأزمة البلقانية وتصاعدها ، مقابل إبرام الصلح حسب الشروط التي نريدها . وربما كانت مهمة رشيد باشا، مجرد عامل مماطلة وتأخير أو إخفاء الأمل بالحصول على تنازلات أخرى . ومن أجل بلوغ النهاية الحسنة أبلغت الحكومة التركية باستعدادي لاستقباله هنا في روما . ولكن رغبة في الصدق رأيت أن أعلن لهم، بأنه لا جدوى ترجى من وراء قدومه ، إذا كان موجهاً للحصول على تعديل لمرسوم السيادة . فليست الحكومة وحدها ، بل البرلمان والشعب الإيطالي بأسره عاقدون العزم على الاحتفاظ به ، دون مساس ، مهما كان الثمن .

ورغم هذا التنبيه المسبق ، تم سفر رشيد باشا من اسطانبول . وقد توقف في فيينا حيث كان عليه أن ينتظر التعليمات الأخيرة . ومن هناك أعلمنا ، بأنه يفضل مقابلتي في بلد مجاور للحدود بدلاً من روما ، حتى يتمكن من متابعة سفره إلى لوزان للانضمام إلى أعضاء الوفد التركي . وقد أجبت على هذا الطلب بأن رئيس وزراء إيطاليا لا يمكنه أن يقوم برحلة لمقابلة وزير الزراعة التركي . بالإضافة إلى أن ذلك سيكون مضراً بهدف الاحتفاظ بالسرية ، حيث أنني معروف في إيطاليا بأسرها ، وعلى كل حال ، فإنه بالنظر إلى سفري للبقاء مدة أسبوع في كافور ، فلم يكن ليتعذر علي اللقاء به في تورينو بدلاً من روما . لولا أن رشيد باشا وصل يوم ١٩ سبتمبر إلى أوشي ، قرب لوزان التي انتقل إليها أيضاً المفاوضون الأتراك والإيطاليون قبل ذلك بأيام . وقد صرح، بأنه ليس على استعداد للذهاب إلى تورينو أو إلى أية مدينة إيطالية أخرى ، إذ خولته حكومته مقابلة رئيس

الوزراء فقط خارج حدود إيطاليا . وكان هذا التصريح مناقضاً للاتصالات التي تمت في الخصوص، عن طريق المفاوضين الأتراك والإيطاليين ، حسب التعليمات التي تلقوها من وزيرهم للخارجية . ولكن رشيد باشا أجاب بأن تعليمات وزير الخارجية غير كافية بالنسبة إليه ، إلا إذا كانت مقترنة بقرار صريح من مجلس الوزراء . وقد تعهد بأن يتولى تغطية هذه الناحية من جانبه . وكان الانطباع الفوري الذي تكون لدى أن مسلك رشيد باشا يظهر نية الحكومة التركية في مجرد كسب الوقت . وهو الانطباع الذي أبلغ به صراحة من قبل وفدنا أثناء الحديث الذي جرى بينهم . وكانت ردوده المبهمة العامة، قد أكدت لدى مفاوضينا هذا الشك، بل انتهوا فيه إلى اليقين، إذ كان الأمر من جهة أخرى مطابقاً تمام المطابقة للوضع القائم .

لقد كانت تركيا تحت التهديد ، بالحرب البلقانية التي اندلعت فيما بعد ، أو بالمؤتمر الأوربي . وكان واضحاً أنه من مصلحتها وهى تنتظر ما تسفر عنه الأحداث ، أن تماطل إيطاليا .

ولما كان رشيد باشا من أصدقاء فوسيناتو ، وكانت لهما علاقة ودية أثناء وجوده سفيراً بروما ، فقد حاول فوسيناتو أن يستخرج شيئاً من المعلومات في حديث خاص ، أجراه معه ، ولكنه انتهى إلى الاقتناع بأنه ليست لرشيد باشا، أية مهمة سوى أن يلتمس مني ، باسم المصالح العليا للامبراطورية العثمانية، تقديم مساعدتنا الدبلوماسية لتركيا في قضية البلقان . والخلاصة أنه كانت ثمة رغبة، في الاستفادة من الوضع الخاص الذي تمر به إيطاليا بسبب الحرب، لجرها إلى التزامات قد تكون مناقضة للمسلك العام للدبلوماسية الأوربية . وهو أمر سيضعنا في موقف شديد الخطورة، فضلاً عن أنه يناقض التزاماتنا الدبلوماسية السابقة، ولذلك فقد أبرقت ، في أول سبتمبر إلى مندوبينا، بأنه من المستحسن المبادرة بإفهام الطرف التركي ، بصراحة ، أنه إذا انفجر الوضع في البلقان ، فأنني سأقطع المحادثات فوراً ، لأنه مما يلائم إيطاليا أن تتم تسوية القضية البلقانية، وهى تملك وتسيطر سيطرة تامة على جزر إيجة . ومن جهة أخرى فإنه مما لا يتفق مع كرامتنا، أن نطيل المفاوضات مع حكومة تظهر أن ليس لها من هدف سوى إضاعة الوقت .

وكلفت سان جوليانو في نفس الوقت بابلاغ الدول الكبرى بالوضع العام للأمور ، واعلامها بأنه قد أصبح لدينا اليقين الثابت بأن الحكومة التركية لا تهدف إلى شيء سوى التملص والتهرب ، ولذلك فقد قررنا قطع المفاوضات واستئناف الحرب بقوة أكبر لا في ليبيا وحدها ولكن ضد الأجزاء الحيوية من الإمبراطورية العثمانية .

هذا التحذير إلى الدول، كان له أكثر من مبرر ، بالنظر إلى أننا أبلغناها بسير المحادثات ، وطلبنا عونها لدى الباب العالي من أجل المصلحة الأوربية العامة فامتنعت عن ذلك حتى الآن، بسبب أو بآخر وفي اليوم التالى، ٢ سبتمبر أبلغني أعضاء وفدنا بأنهم قد تحققوا ا نهائياً أن رشيد الذي يعتبر نفسه مستقلاً تمام الاستقلال عن كميل ، ولا يقيم أى اعتبار لوزير الخارجية، لم يكن يتوفر على السلطات اللازمة، ولا الرغبة في الوصول إلى اتفاق ، وأنه قد أدرك فشل أية محاولة للحصول على تنازلات في خصوص قضية السيادة ، فقد تخلى أيضاً عن الرغبة في مقابلتي تخوفاً — حسب اعترافه — من المجازفة بمستقبله السياسي إذا ما بدا بأن له مشاركة حاسمة في إبرام الصلح . وفعلاً ، فإنه على الرغم من مقامه في أوشي ، فقد اكتفى بدور المستشار لوفد حكومته ، دون أن يرتدي صفة العضو الثالث أو صفة الرئيس كما كان ينبغي أن يكون طبقاً للمعلومات التي أبلغت عن تعيينه وقدومه إلى سويسرا .

عقد الصلح

انذار للحكومة التركية مدته ثمانية أيام – تصريح للحكومة التركية بقبول المسودة العامة لمقترحاتنا – مبعوثون أتراك جدد – ارسال الأسطول الإيطالي إلى بحر إيجة – أمر بمهاجمة أزمير ودنكتاش – توقيع الصلح أخيراً – انتقادات مختلفة وجهت للحرب ومسلكها الدبلوماسي والعسكري – دعاة السلم والانسانيون والوطنيون – تعقيبات نقدية – هل الحرب في ليبيا قد أدت إلى الحرب الأوربية ؟

إن مسلك رشيد باشا ، مضافاً إليه أنه لم يعد يصل من اسطانبول الرد حتى على ملاحظات وفدها ، وطلبه للتوجيهات ، قد اقنعاني بضرورة اشعار الحكومة التركية بضغط قوي فعّال . وقد كنت أقدر الوضع الذي كانت توجد عليه الحكومة التركية بين الأرتباك والصعوبات الحقيقية ، وبين قضية الصلح معنا والتهديد الوشيك الوقوع بالحرب البلقانية . ولكن كان أيضاً واضحاً لدى أن مختلف القوى ورجال الحكم يحاولون التهرب جميعاً ، أو فرادى من أية مسئولية لمصلحتنا ، ولا يستنكفون عن اللجوء إلى أفظع وسائل الخداع . كان إذن من الضروري اشعارهم بأن صبرنا له حدود ، وأننا لسنا على استعداد لأن نعرض أنفسنا لتلاعبهم إلى ما لانهاية .

أثناء سير المحادثات التي وقعت بين مندوبينا والعضوين التركيين اللذين تصرفا تصرفاً شخصياً يتسم بالصدق والإخلاص ، مقدرين الوضع تمام التقدير ، ومتعاونين بأقصى ما في وسعهما لإيجاد حل ، أمكن الوصول إلى نقطة اتفاق في النصف الأول من سبتمبر .

ففي اليوم السادس من ذلك الشهر ، وبعد خمسة وعشرين يوماً من المباحثات قام الوفد التركي بابلاغ وفدنا اقتراحاً جديداً من حكومته . وفي اليوم العاشر قام وفدنا بالرد على هذا الاقتراح ، بعد التشاور معي في الخصوص . وهو استعداد الحكومة الإيطالية للمناقشة على أساس ذلك الاقتراح ، مشترطة موافقتها بتعديل بعض النقاط التي لا تتماشى مع عناصرنا المعروضة . وبهذه الطريقة ، تم اعداد صيغة اتفاق سري يجري توقيعه قبل توقيع الاتفاقية العلنية وقد أرسلت منه نسخة إلى الحكومة التركية . وقد انقضت على ذلك اليوم ثلاثة أسابيع ، دون أن يتمكن الوفد التركي من الحصول على رد حكومته في الخصوص . وفكرت في أن هذا الوضع يمكن أن يساعد كقاعدة للقيام بخطوة جديدة تالية ، واتفقت مع أعضائنا على التصريح لأعضاء الوفد التركي ، بأنه إذا لم تتم الموافقة على ذلك الاتفاق السري ، خلال ثمانية أيام ، أى داخل ١٠ أكتوبر ، فإن المفاوضات

سوف تقطع ، واننا نحتفظ لأنفسنا بالحرية الكاملة في التصرف . وأوعزت بأن يقدم هذا التصريح في مذكرة موجزة تظهر صبرنا ، والتملص الذي لجأت إليه تركيا بعد وصول رشيد باشا .، وفي نفس الوقت أبرقت من (كافور) حيث كنت أقيم إلى سان جوليانو حتى يظهر أن المماطلة والمراوغة من الجانب التركي ، قد ازدادتا بعد وصول رشيد باشا ، وإعلام الدول بأن المفاوضات قد تقطع بسبب تركيا ، وبالتالي إعلامها بنيتنا في أن نستأنف بأكثر قوة ، ودون اعتبار للعدو ، أعمالنا العسكرية .

هذه العمليات ينبغى أن تتم في بحر إيجة . وقد أبقيت دراستي والوقوف على كافة التفاصيل، إلى عودتي إلى روما التي كانت ستتم بعد يومين من ذلك، واضعاً أمامي التقدير اللازم للضرورات والاتفاقات الدولية التي كانت موضع نقاش في ذلك الوقت ، لأنني كنت أتجنب أن نظهر بمظهر المتسببين في الحرب الأوربية ، بأي حال من الأحوال .

وقد أحدث الابلاغ بهذه المذكرة، أثره القوي لدى المفاوضين الأتراك الذين أبرقوا على الفور بالموضوع بصورة مستفيضة إلى اسطانبول . واعترف رشيد باشا، بأنه وإن دعي من قبل وزيرهم في الخارجية للذهاب إلى تورينو لكنه لم يتلق تفويضاً شكلياً من الحكومة . وأضاف بأن وزير الخارجية يؤيد الصلح ويسانده في ذلك الوزير الأكبر وكميل باشا ، ولكنه يلقى مقاومة شديدة عنيدة من شيخ الإسلام الناطق باسم العناصر الدينية .

ورغب الوفد التركي في استئناف المناقشات ، على أساس صيغة الاتفاق السري ، مثيراً بعض الاعتراضات ، وطالباً تنازلات أخرى . ولكني أبلغت وفدنا ، أنه من الأفضل افهام الأتراك بأن تنازلاتنا قد بلغت أقصى مداها ، وأننا لن نذهب إلى أبعد من ذلك ، مهما كان الثمن . وأن على تركيا أن تجيب ببساطة، بلا أو نعم . وأن تلاحظوا لهم بأنه إذا حملت الظروف على عقد مؤتمر أوربي ، فإنه من مصلحتنا استمرار السيطرة على الجزر . وأنه إذا انفجرت الحرب بين تركيا وبلدان البلقان ، فإننا بوجودنا في حالة حرب سنجد أنفسنا أحراراً في أن ندفع بالأمر إلى أقصى النتائج . وأبلغتهم بأن

لدى بحريتنا تعليمات بمنع أى نقل للجنود ، ومصادرة السفن التي تستخدم لهذا الغرض .

وقد كان لهذه الحركة القوية أثرها الذي قصدته . وقد أبلغت من اسطانبول ، عن طريق أحد عملائنا ، أن رسولاً موفداً من الحكومة بتعليمات جديدة إلى الوفد التركي ، قد سافر فوراً إلى أوشي ، وأن الوفد أبرق من أوشي في نفس الوقت يطلب صلاحيات تامة .

وفهمنا أيضاً ، أن الحكومة الألمانية ، نتيجة انذارنا لتركيا ، قد أعطت تعليمات لسفيرها ، بأن ينصح الحكومة التركية بالتخلي عن أية مراوغة . وقد أبلغ السفير الفرنسي باسطانبول حكومته بأن الباب العالي قد خول رشيد باشا التراجع عن قضية السيادة . وفي يوم ٤ أبلغ الوفد التركي أعضاء وفدنا ، بأن صيغة الاتفاق السري قد ووفق عليها من مجلس الوزراء التركي دون تعديلات جوهرية . .

وقد كانت صيغة الاتفاقية السرية تدور تقريباً في الحدود التالية :

أولاً : أن يصدر السلطان – قبل كل شيء – مرسوماً من جانب واحد يمنح بموجبه الحكم الذاتي الكامل لليبيا وأن يعين ممثلاً له ، تم اختياره في شخص شمس الدين بك وهو رجل تقي ، دمث الأخلاق ، توفرت لدينا عنه معلومات طيبة .

يلي هذا المرسوم السلطاني ، مرسوم إيطالي أيضاً من جانب واحد يمنح بموجبه العفو على المحاربين العرب ويعترف بالصفة الدينية لممثل السلطان . ويمنحه حرية كاملة في ممارسة الشعائر الدينية . أما الإجراء الثالث فيتمثل في اصدار إرادة سلطانية ، يمنح السلطان بموجبها عفواً وإصلاحات جوهرية في جزر إيجة التي قمنا باحتلالها .

ويلحق بذلك اتفاق عام يقر الصلح وينظم أوضاع السلم بين إيطاليا وتركيا . أما إجلاء القوات التركية عن ليبيا فيتبع إجلاء قواتنا من جزر إيجة . ولم أرغب في التخلي عن الادريسي الذي حارب إلى جانبنا ، فقد طلبت أن يمنح عفواً عاماً ووضعاً في أراضيه شبيهاً بالوضع الذي يتمتع به إمام اليمن . وطلبت

منا تركيا أن ندفع للاعتماد العثماني المبلغ الذي يتقاضاه سنوياً من ليبيا .

وعلى الرغم من المعلومات والتأكيدات التي تلقيناها من مختلف الجهات ، فقد بدا على الفور أن التهرب التركي لم ينته بعد . ففي اليوم الثامن ، أبلغنا من اسطانبول ، أنه أثناء اجتماع مجلس الوزراء لتقرير الصلح ، تجمعت مظاهرة صاخبة أمام الباب العالي تطلب الاستمرار في الحرب واسقاط الحكومة المسالمة . وأنه يخشى قيام انتفاضات عسكرية . وأعلنت حالة الطوارىء . وأن وزير الخارجية تلقى تهديدات بالموت ، وقد ركبه الخوف وأنهار . وقد أبرق إلينا الكومندتور نوجارا يوم ١٠ ، مؤكداً أن الحكومة قد صممت بصدق على عقد الصلح ، ولكن لأسباب دستورية ولصعوبات داخلية لا يمكن التغلب عليها ، قد اضطرت إلى العدول عن الإجراءات التي تم التصديق عليها في الاتفاق السري .

أما ماهية هذا النكوص الذي أعلنته اسطانبول ، فقد تلقيناها في إيجاز يوم ١١ بعد نهاية أجل انذارنا . وتلقيناها بتفصيلاتها في اليوم التالي بواسطة برقية مستفيضة تلقاها الوفد التركي من حكومته . لقد غيرت مسودة الاتفاق السري تغييراً تاماً . ففي الوقت الذي ينبغي فيه طبقاً للاقتراح التركي الأخير – توقيع اتفاقية صلح توضع موضع التنفيذ الفوري ، فإن المرسوم الذي يمنح السلطان بموجبه الحكم الذاتي وكذلك سحب القوات يجب ألا يتما إلا بعد تصديق البرلمان التركي . كما يطلب الاقتراح بأن تتخلى إيطاليا عن حق الحماية لسكان ليبيا إذا وجد هؤلاء في أراض عثمانية . وأخيراً يطلب التخلي عن المادة التي تفرض على الحكومة التركية منع ارسال السلاح من أراضيها إلى العرب الذين يصرون على مواصلة الحرب ضدنا .

وأبرقت فوراً ، إلى وفدنا ، بأن يرفض دون أقل نقاش ، جميع هذه الاقتراحات فهى كلها مرفوضة بشكل مطلق . ملاحظاً بأن تأخير إعلان مرسوم السلطان الذي يمنح الحكم الذاتي للعرب ، سيجعل من المستحيل على الدول ، الاعتراف بسيادتنا على ليبيا . وأن اتفاقية السلم إذا وقعت على هذا الأساس ، فستنتهي جوهرياً إلى ما يلي :

أن ندفع أموالاً إلى تركيا ، مع السماح لها بأن تتصرف فيها بحرية بالانفاق

على أسطولها ، ونقل قواتها عن طريق البحر ، ونتلقى مقابل ذلك مجرد الوعد البسيط بسحب القوات التي يمكن أن تحرض في على رفض الاذعان لأوامر الانسحاب . وفي نفس الوقت الذي أبلغت فيه الملك هذه الأمور أرسلت أمراً إلى أسطول الأميرال أميرو داستي Amero Aste بالاستعداد لعمل رادع قوي ، كما أصدرت أمراً إلى فرقة الأميرال (فيولي) الموجودة بترانتو ، بالاستعداد للتحول إلى المياه التركية ، وأبلغنا أيضاً الدول بأن التهرب التركي الجديد يجعل من العمل الحربي أمراً حتمياً ، بعد أن امتنعنا عنه ، حتى نفاد المدة المحددة لانذارنا . وأنه بعد اندلاع حرب البلقان التي وقعت في تلك الأيام، لم يعد هناك أى مبرر لأى تحديد لهذه الحرب . وكان في نيتنا عند اندلاع الحرب أن نهاجم تحصينات أزمير ، وأن نقطع الشبكة الحديدية في دنكتاش بتركيا الأوربية . ومن شأن هذا العمل أن يخلق ارتباكات عظيمة لتركيا، في تحريكها للجيش، لمواجهة هجوم بلغاريا واليونان حيث يقطع كل الاتصالات بين اسطانبول وسالونيك .

وكان مندوبونا (باوشي) الذين قاموا منذ اللحظة الأولى لاستلامهم المقترحات التركية ، بالاحتجاج عليها ، والتصريح برفضها ، قد توفر لديهم الاقتناع بأن تركيا سترضخ في النهاية . وطلبو مني الإذن بمهلة أخرى قصيرة ، لتوقيع الاتفاق . وقبلت أن أمنح مهلة حتى ليلة ١٥ دون الالتزام بالتوقف عن أي عمل محتمل لأسطولنا . .

وفي هذه المرة ، كان لمراسلات الوفد التركي الأثر في اقناع الحكومة التركية، بأن المراوغة قد بلغت أقصى حدودها . وقد اجتمع مجلس الوزراء صباح ١٤ ودرس – تحت ضغط انذارنا – المشكلة الدستورية التي أثيرت للتذرع بها، في المراوغات السابقة ، واكتشف بأن هناك مادة في الدستور التركي تعطي الحق للحكومة في حالة الخطر ، في أن تعقد الصلح بمرسوم بقانون دون انتظار لموافقة البرلمان .

وفي مساء اليوم نفسه، أعلن الوفد التركي، أنه قد تلقى من حكومته تعليمات، بالتوقيع على الصيغة التي اقترحناها للاتفاق المبدئي ، متقدماً في اللحظة الأخيرة بطلب بعض التعديلات التي كان بعضها يبدو معقولاً .

وبعضها الآخر يبدو ماكراً ، فهم يقترحون بأن يحذف من المرسوم السلطاني الديباجة التي يعترف فيها السلطان بعجزه عن الدفاع عن ليبيا . وأجبت بأني أقبل بتعديل العبارات التي قد تبدو مسيئة للشرف العسكري التركي . ولا يهمني سوى الاحتفاظ بالجوهر ، وبخاصة دعوة العرب إلى الجنوح إلى السلم ، وأنه في حالة مخالفة سألغي الإعلان عن تعيين ممثل للسلطان . وطلب أن يحذف من مرسوم عفونا على العرب الإشارة إلى قانون السيادة الصادر في ٥ فبراير . والمكيدة في هذا الاقتراح الذي يشكل قبوله أمراً مهينا لنا ، لا تحتاج إلى إيضاح . ويعارض الجانب التركي في أن ندخل في الاتفاقية قضية الادريسي ، إذ يبدو من المهين للحكومة التركية أن تتعهد مع دولة أجنبية حول معاملة متمرد عاص . وقبلت أن تحل قضية الادريسي بإجراء ذاتي صادر بالعفو من السلطان . وطلب أيضاً ، أن تقدر المخصصات السنوية للاعتماد العثماني التي تتقاضاها عن الدخول الليبية بمبلغ يجري دفعه فوراً وقد كنت أفضل أنا نفسي تصفية هذه القضية حتى لا يكون لها فيما بعد مظهر دفع الجزية السنوية . ثم قدم اقتراح آخر ذو طابع سياسي هام جداً ، وهو أن نتعهد بمساندة تركيا في سياستها البلقانية . وكان هذا المطلب ، وفي تلك الصيغة ، وإزاء الوضع الآخذ فعلاً في التدهور ، غير مقبول إذ يضعنا في ارتباكات جدية مع الدول الأخرى، واجبت بالاكتفاء بتقديم التأكيدات عن نوايانا الطيبة تجاه قضية سلامة الأراضي العثمانية في أوربا وآسيا ، ودائما وفقاً لما تقضي به الأحداث . وهكذا بلغت المناقشات فيما يتعلق بالمعاهدة نهايتها . وكان لدى الوفد التركي تعليمات بأن يحاول الحصول على هذه التنازلات الأخيرة ، ولكن على أن توقع المعاهدة في جميع الأحوال .

وعلى أن أذكر أيضاً ، أنه في هذه المرحلة النهائية رأت بعض الدول – أخيراً – أنه من المناسب أن تمارس نفوذها من أجل الصلح . فقد تلقى السفير الألماني (وجنهايم) والسفير النمساوي (بلافيتشيني) تعليمات ، بمبادرة من ألمانيا ، وبعد تبادل وجهات النظر بين برلين وفيينا – بأن يعملا بحزم لدى الباب العالي . وفي هذا المعنى أيضاً تصرف السفير الأمريكي ، وأن كان ذلك بشكل مستقل . أما انجلترا فقد امتنعت خوفاً – قبل كل شيء –

من المساس بواجبات الحياد التي كان الشعور بها قوياً لدى السير جراي وأيضاً بسبب الخوف من الانعكاسات المحتملة من التذمر في العالم العثماني الرحيب الواقع تحت السيطرة الإنجليزية ، في الهند وغيرها .

وحتى بعد هذا كله ، لم نجد أنفسنا خارج أساليب العرقلة والكيد ، إذ اكتشف ، أما عن فوضى وأما عن سوء نية ، ان السلطات المخولة من اسطانبول للوفد ليست صالحة ، إذ لا تحمل سوى توقيع وزير الخارجية ، الأمر الذي استطعنا أن نتلافاه دون مزيد من إضاعة الوقت ، وذلك بايداع الوثيقة الأصلية المخولة للسلطات الكاملة للوفد لدى السفارة الألمانية باسطانبول التي استلمتها ، وصدقت عليها ، مقدمة مذكرة رسمية بذلك . .

وهكذا في مساء ١٥ أكتوبر ، وفي الساعة السادسة مساء ، وقبل أن ينتهي أجل التمديد الذي قدمناه ، تم بصفة نهائية توقيع الاتفاق المبدئي . وفي مساء اليوم نفسه ، وبناء على طلب الوفد التركي أمرنا بإيقاف الأعمال الحربية في ليبيا ، بينما أبرق الوفد التركي بدوره إلى اسطانبول، بتطبيق النظام الجمركي العادي على البضائع الإيطالية . .

إن مرسوم السلطان المتضمن إعلان الحكم الذاتي لليبيا (والإرادةالسلطانية الخاصة بأوضاع الجزر، وما يتعلق بالإدريسي ، كلها وقعت من قبل السلطان يوم ١٦ ونشرت في اليوم التالي . وفي نفس ذلك اليوم وقع ملك إيطاليا مرسوم العفو وإعلان حرية ممارسة الشعائر الدينية في ليبيا . وفي يوم ١٨ وفي الساعة ١٥,٤٥ وقعت أخيراً في أوشي معاهدة الصلح . وفي نفس اليوم قررت ، بعد اعلام الملك ، تشكيل ورارة المستعمرات وأبرقت إلى برتوليني راجياً منه قبولها ، وهو ما تم فعلاً . وتلا ذلك اعتراف الدول بسيادتنا على ليبيا . وكانت أول من أعلن الاعتراف حكومة روسيا يوم ١٦ أكتوبر . وتلتها النمسا وألمانيا خلال يومي ١٧ — ١٨ وانجلترا يوم ١٩ ، ثم بعد ذلك فرنسا وفي يوم ٢٠ أكتوبر وصل وفدنا إلى روما حاملاً نص المعاهدة . وفي يوم ٢٢ بعث الجنرال تاسوني Tassoni من زوارة إلى المعسكر التركي (بالزاوية الغربية) الكابتن كاميرانا Camerana لتجريد الجنود الأتراك

من السلاح ، وهو الأمر الذي تم دون عائق . وفي أواخر نوفمبر صودق على المعاهدة من قبل البرلمان .

إن النهج السياسي والدبلوماسي والعسكري لهذه الحرب الفريدة من نوعها والتي تمت في ظروف غير عادية حقاً، وكذلك إنهاء الصلح أتاحت الفرصة لا نتقادات من مختلف الأنواع . وقد أجبت عليها في ذلك الوقت ، في الحدود التي تسمح بها الظروف الدولية ، في خطاب ختمت به مناقشة برلمانية طويلة في أوائل شهر مارس ١٩١٤ .

واليوم ، وقد غابت كثير من أسباب التحفظ الدبلوماسي ، يمكن أن ندرس تلك الانتقادات على ضوء المعلومات الدقيقة الواسعة . وكما يحدث عادة في مثل هذه الأمور ، كانت الانتقادات متناقضة . بعضها يتهمني بأنني صنعت الحرب ، أو صنعت الكثير ، وأنني لم أحسن اختيار الوقت المناسب بينما يتهمني آخرون بالتردد والوجل، وبأني لم أفعل سوى القليل مما ينبغي فعله .

إن نقاد الفئة الأولى . يلومونني على الإعلان الشكلي للحرب ضد تركيا ، ويرون أنه كان ينبغي أن نحتل الأراضي موضوع القضية دون الإعلان الشكلي للحرب ، كأي احتلال استعماري . ويرد على هذا النقد ، أنه ينبغي أن نفهم في المقام الأول، أن ليبيا كانت تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية ، وأن احتلال أي جزء من أراض دولة كبرى، دون إعلان حرب يشكل خرقاً للقانون الدولي . وفي المقام الثاني أننا إذا لم نعلن الحرب ، فلن يكون لنا حق منع التهريب الذي لانستطيع أن نمارسه إلا بعد إعلانها . .

ويلوم نفس النقاد ، على أننا لم نحسن اختيار الوقت المناسب، متمسكين بأنه كان يجب علينا ، قبل بدء العمل، أن ننظر ما إذا كانت إحدى الدول ستكشف عن الرغبة في سبقها لنا .

ويتهموننا بأننا لم نقم بالأعداد الدبلوماسي اللازم ، وفوق كل شيء ،

يلحون في نقدهم على السرعة التي تمت بها اعلان سيادتنا على ليبيا ، مما كان له – في رأيهم – الأثر الواضح في اطالة الحرب وتصعيب الحل .

لقد أجبت صدقة على أغلب هذه الأسئلة في سردي السابق للوقائع الدبلوماسية الخلفية للأحداث التي ظلت حتى الآن في أغلبها مجهولة أو معروفة لدى قلة من الناس معرفة جزئية .

وعلى ضوء هذا السرد تسقط أيضاً تلك الانتقادات التي تبدو في ظل الجهل بالأوضاع أكثر قابلية للتصديق والهتاف لها .

وقد غدا اليوم واضحاً لكل أحد ، أن استبعاد أو تأخير إعلان سيادتنا على ليبيا ، ربما كان من شأنهما أن يوفرا كثيراً من المتاعب لتلك الحكومة التي قد ترضيها بعد التنازلات الثانوية . ولكن كان من شأنهما أيضاً أن يخلفا لمن يعقبها على الحكم مصاعب أشد خطورة ، من تلك المصاعب التي رأيت من الواجب مواجهتها من أجل حل المشكلة حلاً جذرياً .

ثم أن هناك نقداً أخيراً يستمد مظهر صحته من المصاعب الباقية لتأكيد سيادتنا على المناطق الداخلية من الأراضي المحتلة . وهو النقد الذي كان المعبر عنه النائب بسولاتي Bissolati الذي كان مع ذلك مسانداً صادقاً للحملة على ليبيا . لقد كان بسولاتي يساند الدعوة القائلة بأنه كان من اللازم أننقصر احتلالنا على الساحل ، منتظرين أن يأتي إلينا سكان الدواخل تلقائياً .

في رأيي ، أننا لو فعلنا ذلك ، لأصبحت المستعمرة الجديدة بالنسبة إلينا شيئاً لا جدوى منه تقريباً . ولكانت لنا حالة حرب دائمة مع سكان الدواخل الذين لن يقدروا هذا المسلك حق قدره . والأسوأ من ذلك أنه وقد أعلنت تبعية تلك الأراضي للسيادة الإيطالية ، وأعترفت جميع الدول بذلك ، فإذا حدث بعد ذلك ، أن قام سكان الدواخل ، المتروكون وشأنهم وطبقاً لما هو متوقع ، بغارات مضرة بالبلدان المجاورة ، سواء من

جهة تونس ، أو مصر ، فسيكون من حق الدولتين الحاكمتين وضعنا أمام اختيارين : إما أن تتخذوا إجراء يحفظ الأمن على الحدود ، أو سيكون لنا الحق في أن نتخذ من الإجراءات ما نراه كفيلاً بتحقيق ذلك . .

وقد كانت تلك العصبة بين النقاد الذين يلوموننا بأننا لم نفعل سوى القليل ، أكثر حيوية وإثارة ، وربما كانت أكثر حظوة بإصغاء الرأي العام إليها . وهي تنقسم إلى فئتين ، فئة الإنسانيين الذين كانوا يرغبون في أن نغتنم تلك الفرصة للقيام بحملة صليبية عالمية لتحرير الشعوب المسيحية والشعوب المضطهدة الرازحة تحت النير العثماني . وكان من رأيهم واجب القيام بحرب كبرى ، تظهر كل قوة إيطاليا وأن تكون موجهة منذ البداية لضرب تركيا في أشد مواقعها حيوية وأهمية .

والرد على هذا النقد أيضاً قد تضمن أغلبه السرد الذي عرضت فيه للخلفيات الدبلوماسية التي تظهر المصاعب التي كان علينا أن نتحرك خلالها وأي قدر من الحكمة كان علينا أن نستعمل لنتجنب ذلك العداء العالمي الذي واجهته منذ البداية حملتنا من جانب المصالح العليا والذى انعكس أغلبه في الصحافة والرأي العام الأوربي ، وأن نحول دون أن يجرف في تياره الحكومات أيضاً التي وإن كانت تثير من حين إلى آخر بعض المصاعب إلا أنها لم تخلق مضايقات جدية وحقيقية .

ومن جهة أخرى ، فإن مهاجمة تركيا في أجزائها الحيوية ، عبارة جميلة ، لكنها لا تطابق الواقع . فحين رأينا وقدرنا أنه من الملائم تحويل الحرب من ليبيا إلى بحر إيجة ، وجدنا أنفسنا حيثما ولينا وجوهنا ، في مواجهة المصالح الإنجليزية والألمانية والروسية والفرنسية ، بل حتى الأمريكية، لقد كانت تركيا مثقلة بديون من مختلف الأنواع ، مدينة بها للدول الكبرى ورعاياها . وكان هذا الوضع يقضي بمراعاة اعتبارات معينة . ولكنني أضيف ، أن هذه الاعتبارات تلتقي تماماً مع مصالحنا إذ كان واضحاً لدينا بأنه ليس من المناسب أن يفتح (المسألة الشرقية) في الوقت الذي نكون فيه

ملتزمين بالحرب في ليبيا . وأن لا يعطي أى عمل من أعمالنا الحجة للاخرين . وبخاصة للنمسا بالزحف على البلقان .

إن القصة الدبلوماسية لهذه الحرب ، كما أوردتها ، تظهر كيف كان علينا أن ننتبه دائماً إلى عدم استغلال النمسا للوضع فتبادر – وفي غير مصلحتنا – إلى حل قضية ألبانيا التي تحتل بالنسبة إلينا المكان الأول من الأهمية .

وقد رغب هؤلاء النقاد أيضاً في أن نكون أكثر سرعة وقوة في الدفع بالعمليات الحربية داخل ليبيا . ولكن هذه العمليات السريعة كان لا بد أن تقابلها تضحية أكبر بأرواح بشرية . فإذا كان ينبغي عدم مراعاة الضحايا في الحرب الوطنية التي تخاض غمارها دفاعاً عن الوطن، إلا أني أرى أن المرء في الحرب الإستعمارية يأخذ على نفسه واجباً محدوداً يفرض تجنب سفك الدماء دون جدوى .

كنت قد فكرت ، وما زلت احتفظ بهذا الاقتناع ، أن نجاح أية حملة لا ينبغي أن يقاس عملياً بواقع العظمة المسرحية للوسائل والطرق التي تم بها . ولكن يقاس بالاستعمال الرصين للوسائل الكفيلة بتنفيذها . لقد خططنا ببساطة لاحتلال ليبيا ، ومن أجل هذا الغرض ، هيأنا كل الوسائل الدبلوماسية والعسكرية على السواء . ولقد كان من المزايا الكبرى للحكومة أنها استطاعت أن تتابع حتى النهاية ، وبدقة تامة أهدافنا التي قصدناها منذ اليوم الأول دون حاجة إلى القيام بضربات جريئة تستتبع مغامرات مضادة ، ودون أن نتسبب في فتح قضايا أخرى أو صدامات . .

ولسوء الطالع ، أن قلة قليلة ظلت بمنجاة من الإثارة الخاصة التي ترافق عادة أى حرب من الحروب . وكمثال على ذلك أذكر اقتراحاً غريباً قدم إلى في ظرف معين ، من قائدنا الأعلى للجيش الذي كان أيضاً رجلاً رصيناً موفور الذكاء . إذ سلمني وثيقة يقترح فيها – بعد دراسة لمختلف وجوه الوضع وصعوبة حله – أن نقوم ، من أجل الوصول إلى حل حاسم

بحملة عسكرية كبيرة في آسيا الصغرى ، وذلك بالنزول في أزمير . وكان معنى النزول في أزمير الإلتزام بحرب هناك ، حيث تتوفر تركيا على أقصى قواها . وإذا تجاوزنا الصعوبات العسكرية للحملة التي تتطلب استخدام ما لا يقل عن مائة ألف جندي ، فإن هناك المشكلة السياسية العالمية التي ينبغي أن تكون موضع اعتبار وتقدير . وقد بادر بولليو إلى الملاحظة ، أنه حالما تثير حركتنا عداء الدول الكبرى فيمكننا أن نتخلى عن الحملة ، ونعيد شحن القوات ، دون التعرض لأية إهانة وذلك اذعانا منا لقوة أكبر .

لقد استقبل الصلح استقبالاً حسناً . في البرلمان والصحافة وكافة أجزاء البلاد . ومع ذلك ، فلم يغب عنه ، النقد أيضاً بخاصة من جانب أولئك الذين كانوا يرغبون أن ننتهز فرصة اندلاع الحرب البلقانية لنقوم بحرب أوسع وأن نضع أنفسنا في طليعة أعداء تركيا الجدد ، أو على الأقل نرقب ما يسفر عنه الحل النهائي . بينما كان اندلاع الحرب البلقانية في نظرى مبرراً قوياً وجديداً للاهتمام بكل الطرق لتصفية مشكلتنا القائمة ، قبلها وبمعزل عنها ، حتى إذا انتهت الحرب وجدنا أنفسنا بين القضاة لا بين الذين سيواجهون الحكم .

ثم إن هناك نقداً تعقيبياً يريد أن ينسب إلى الحرب الليبية المسئولية الأولى في الكارثة التي انهكت السنوات التالية ، كما لو كانت تقريباً أول حلقة في سلسلة الأحداث التي أدت إلى الحرب الأوربية العالمية . ولكن لم يكن هناك أى مبرر ، لعدم العودة بحلقات هذه السلسلة إلى احداث سابقة ، مثل المشكلة المزمنة للمغرب والبوسينا والهرسك التي كانت تهدد في ذاتها باندلاع الحرب الأوربية . وقد شغلت الرأي العام الدولى أعواماً طويلة وأقلقت الرأي العام والحكومات بينما اعتبرت حربنا – وبحق – منذ البداية حدثاً منفصلاً تمام الانفصال .

ومن جهة أخرى ، فإن بذور الحرب البلقانية ، كانت كامنة ، منذ أعوام، في الوضع المتكون في تلك البلاد . وقد كان توقع انفجاره ، منذ زمن ، قضية مقلقة وشاغلة للجميع . وكان التفكير منصرفاً فقط إلى أن تركيا

ستتغلب على تلك الدويلات البلقانية ، وتجري تسوية الأمور بعد ذلك في مؤتمر أوربي . ولكن الهزيمة التركية أدت إلى تسوية جديدة في أوضاع تلك البلدان ، أكثر جذرية وترضية ، لأنها تتلاءم في مجموعها مع التقسيمات الوطنية التي يعيشون ضمنها .

وقد ظلت هذه التسوية في خطوطها العامة الكبرى حتى الحرب الأوربية نفسها ، الأمر الذي يدل على أنها لم تكن مبرراً واسباباً مشروعة أو أمراً حتمياً في قيام الحرب العالمية التي تسببت في إثارتها عوامل في طليعتها تحرش وطموح الفئة العسكرية النمساوية .

الفهـرس

مراجع التقديم والدراسة

1. **GIOVANNI GIOLITTI** (*Memorie della mia vita*) *Garzanti – MILANO* 1944.
2. **GIUSEPPE BEVIONE** (*Come Siamo andati a Tripoli*) *TORINO* 1912.
3. **PIONIERI ITALIANI IN LIBIA.** *Milano, Vallardi* 1912.
4. **L'ESPLORATORE** — *Milano* (*Fasc I gennaio* 1880).
5. **PAOLO MALTESE** (*La Terra Promessa*) *Sugar editore Milano* 1968.
6. **FRANCESCO MALGERI** (*La guerra Libica*) *Roma* 1970 *edizione di Storia e letteratura.*
7. **DENIS MACK SMITH** (*Storia d. Italia* 1861 — 1958) *Universale Laterza* 1965.
8. **RENZO SERTOLI SALIS** (STORIA E. POLITICA COLONIALE ITALIANA 1869 - 1937). *editore G. Principato. Messina* — 1938.
9. **DIZIONARIO MONDADORI DI STORIA UNIVERSALE. LUIGI SALVATORELLI** *La Triplice Alleanza Istituto Per Gli Studi Di Politica Internazionale, Milano* 1939.

يا خيموفتش (الحرب التركية الإيطالية ١٩١١ – ١٩١٢)
ترجمة الدكتور هاشم صالح التكريتي .
(منشورات الجامعة الليبية – كلية الآداب ، ١٩٧٠) .

(من منشورات الشركة)

* في القانون :

الكتاب	المؤلف
مبادئ علم الإجرام	د . محمد خلف
مبادىء علم العقــاب	د . محمد خلف
حق الدفاع الشرعي فى القانون الدولي الجنائى	د . محمد خلف
المسئولية المدنية (مسئولية الطبيب فى القانون المقارن)	د . عبد السلام التونجي
القانــون البحرى الليبي (جزآن)	د . أحمد عبدالحميدعشوش
قانــون النفط	د. أحمد عبدالحميد عشوش

* في الإقتصاد :

الكتاب	المؤلف
التاجر والأعمال التجارية	د . خالد الشاوى
محاسبة التكاليف (نظرية وتطبيق)	د . خليفة ضو
مقدمة فى المحاسبة الماليه	د. خليفة ضو/د. فوزى دميان
تطور تكرير النفط فى الوطن العربى	د. أحمد شقلية
التكامل الإقتصادى العربى	د. أحمد شقلية

* كتب أخرى :

الكتاب	المؤلف
دفــاع صبراتــة (مترجــم)	د. على فهمي خشيم
قورينا فى العصر الرومــانى	عبد الكريم فضيل الميار
صبراتة فى فلك التاريــخ	نجم الدين غالب الكيب
ليبيا من الفتح العربى حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر	صالح مصطفى مفتاح
النظم الإداريــة والمالية فى الدولة العربية الإسلامية	فرج محمد الهونى
خرائط العالم التوزيعية التطبيقية	د . أحمد شقلية
الفن الإسلامي ومكانته الدوليــة	جمعة أحمد عطية
حلقة الخيالة فى الوطن العربى	مجموعة كتّــاب
مناهج البحث الإجتماعي	د . عمر التومي الشيبانى
فلسفة التربية الإسلامية	د. عمر التومي الشيبانى
النزعــة العقلية فى تفكير المعتزلة	د. على فهمي خشيم
مصادر اللغــة	د. عبد الحميد الشلقاني
الأعراب الرواة	د. عبد الحميد الشلقانى

الثمن : ٧٥٠ درهماً ليبياً